حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من 1991 الى 2012

NATO and its contribution to the maintenance of the peace and security in the Arab Gulf from 1991 to 2012

إعداد الطالب

مشعل حبيب الفرج

401110244

إشراف

الدكتور محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كليـة الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2013-2012

التفويض

أنا مشعل حبيب الفرج أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: مشعل حبيب الفرج

التوقيع:

التاريخ: 24 / 12 / 2013

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من 1991 الى2012.

وقد أجيزت بتاريخ 21 / 12 / 2013

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة	رئيساً	....
الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة	عضواً خارجياً	....
الدكتور محمد جميل الشيخلي	عضواً ومشرفاً	....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى على نعمه التي لا تحصى الذي أعطى كل شيء بقدر فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لأستاذي الفاضل الدكتور محمد جميل الشيخلي الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بالنصح والإرشاد طيلة فترة إعداده.

ويسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن وطيب المعاملة، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل، على جهودهم الكبيرة في رعاية طلبة الجامعة.

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع إلى: وطني العزيز الكويت

الى رجل المواقف الشامخة والكرم الذي أنار لي دروب النجاح وكان سندي ومعلمي

والدي الحبيب

الى من أضاءت لي الطريق بكل عزم وإصرار صاحبة القلب الكبير أطال الله في عمرها

والدتي الحبيبة

الى من لم تتوقف بالدعاء لي وتشجيعي ومشاركتي نجاحاتي أطال الله عمرها وأمدها بالصحة

جدتي الغالية

إلى من آزروني و تحملوا سفري المتكرر وغيابي المتواصل طوال فترة دراستي

رفيقة دربي و أبنائي الأحباء

إلى من جمعتنا المسرات وعنوان الصدق والوفاء أهديهم محبتي وإخلاصي ودعائي

أشقائي وشقيقاتي

إلى رئيس جهاز الأمن الوطني سعادة الشيخ ثامر العلي الصباح و الزملاء والأصدقاء وكل

من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الملخص باللغة العربية

حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من 1991الى 2012

إعداد: مشعل حبيب الفرج

إشراف الدكتور : محمد جميل الشيخلي

تتبلور مشكلة الدراسة في مدى تأثير حلف شمال الأطلسي على امن منطقة الخليج العربي وتداعيات هذا التأثير على دول المنطقة ، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : ***ان حلف شمال الأطلسي (الناتو) له إسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي خلال الفترة من 1991 الى 2012*** ، اعتمدت الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى المنهج القانوني ، للإجابة على أسئلة الدراسة التالية :

1-ما أهم النشاطات والمبادرات التي قام بها حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي؟

2- ما إسهامات حلف شمال الأطلسي وإستراتيجياته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي؟

3-ما الدور الوظيفي والقانوني لحلف شمال الأطلسي؟

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها:

1-ان حلف شمال الأطلسي لم يعد ذلك الحلف الذي كان قائما إبان الحرب الباردة بل أصبح منظمة عسكرية ذات ادوار إنسانية ونطاق جغرافي كبير.

2-ان دور حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي مرشح للنمو والتصاعد خلال الفترات القادمة.

ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة :

1-بناء إستراتيجية خليجية عربية شاملة بعيدة عن القطرية والانكفاء على الذات وإحياء الأمن الجماعي لمواجهة الأخطار الخارجية

2-بناء العلاقات الخليجية العربية مع حلف شمال الأطلسي من خلال إنشاء هيئة عليا لتوفير الحد الأدنى من توازن القوى في التعامل .

Abstract

NATO and its contribution to the maintenance of the peace and security in the Arab Gulf from 1991 to 2012

Submitted by:
Mishal Alfaraj
Supervisor:
Dr. Mohammed Jamil Shaykhli

The problem of such study revolves around the extent of effect North Atlantic Treaty on the safety of the Arab Gulf Area and the circumstances of such effect on the states of region. The study has launched and started from assumption stating that North Atlantic Treaty (NATO) has contributions in keeping the peace and safety in the Arab Gulf Area as of 1991 until 2012. The study used the descriptive and analytical approach in answering the questions raised along with the legal approach. The study answers the following questions:

1- What are the activities and initiatives performed by North Atlantic Treaty in the Arab Gulf Area?

2- What are the contributions and strategies followed by North Atlantic Treaty in order to keep the peace and safety in the Arab Gulf Area?

3- What is the functional and law role of North Atlantic Treaty?

Such study is summed up for number of facts, the most important of the same as following:

1- North Atlantic Treaty is no longer such one which existed during the Cold War but has become a military organization with humanitarian roles and a great geographical scale.

2- Role of north Atlantic Treaty is thought to develop and grow during the next period.

The most important recommendations submitted by the study:

1- Establishing a comprehensive Arab-Gulf Strategy afar from self-efficiency and revive the collective safety so as to confront the external risks.

2- Establishing Arab-Gulf Relations with north Atlantic Treaty through establishing the supreme authority to provide the minimum extent of balancing the powers concerning the treatment.

الفصل الأول

المقدمـة

تمهيد

تعد التكتلات والتحالفات الإستراتيجية من أهم سمات العصر الحديث والتي اشتملت على مجالات عده منها السياسية والعسكرية والاقتصادية وذات صور وأشكال متعددة لزيادة التعاون فيما بينها ، فقد قامت تحالفات وتكتلات من القدم ، لتحقيق نفس الأهداف الحالية، للتكتلات والتحالفات الجديدة، والتي لم تتعدى تحقيق المصالح المشتركة لهذه الدول، وزيادة القدرات الدفاعية للدول المتحالفة لدرء أي عدوان عليها.

تشكل حلف شمال الأطلسي في 4 نيسان / ابريل 1949 وتطور في عصر الحرب الباردة، لمجابهة التحديات التي فرضتها الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، ولتحقيق نوع من التوازن العسكري في مواجهة كل منهما، وعندما انهار النظام الاشتراكي، وتفكك حلف وارسو، تراجع نظام الثنائية القطبية ليحل محله النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية عام 1991، وكان ذلك يشكل – من وجهة نظر صناع السياسات الأميركية – فرصة تاريخية لقيام النظام العالمي الجديد على قاعدة الأحادية القطبية التي تمارسها عمليا الولايات المتحدة الأميركية.

تحتل منطقة الخليج العربي موقعاً استراتيجياً على خارطة الاهتمامات والمصالح الدولية، باعتبارها منطقة ذات بعد جيواستراتيجي وجيوبولتيكي ، و تأتي أهمية الخليج العربي من أهمية الموقع الجغرافي الذي يسيطر على ممرات استراتيجية تمر عن طريقها الإمدادات

النفطية العالمية مثل مضيق هرمز، مضيق باب المندب، خليج عمان، إضافة إلى امتلاكه للاحتياطيات النفطية التي تبلغ65% من نسبة الاحتياطي العالمي، وهذا بدوره يجعل من منطقة الخليج مصدر استقطاب للقوى الكبرى للسيطرة على تلك المنطقة.

بدأ اهتمام حلف شمال الأطلسي بمنطقة الخليج العربي مشاركته بحرب التحرير الكويت في 1991 و زاد اهتمامه بأمن الخليج بعد احداث ايلول \ سبتمبر 2001 في إطار الإستراتيجية الجديدة التي تبناها والتي تقوم على ضرورة توسيع الحلف لنطاق عملياته إلى خارج أوروبا وبناء علاقات تعاون مع كل جيرانه بمن فيهم أعداؤه السابقون وعلى رأسهم روسيا.

وقد أصبح الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، في السنوات الأخيرة بعد احداث ايلول \ سبتمبر 2001 موضع اهتمام دولي كبير، من النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية ، وقد أدت حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في العام 2003 الى اسقاط نظامه في نيسان\ابريل 9\4\2003 إلى تراجع مستوى الاستقرار والأمن الإقليميَّين، والى تزايد الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج .

وفي 2004 طرح حلف شمال الاطلسي مبادرة اسطنبول للتعاون الأمني لينحى الحلف بذلك منحى اخر غير التدخل العسكري للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال الاستشارات والتدريب والتعاون في مجالات شتى .

مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في مدى تأثير حلف شمال الأطلسي على امن منطقة الخليج العربي وتداعيات هذا التأثير على دول المنطقة وتحديد الحاجة إلى استراتيجيات موحدة للتفاعل مع هذا التأثير، وما هو المدى الذي يمكن أن يكون فيه حلف شمال الأطلسي جديراً بالثقة ليصبحشريكاً استراتيجياً للدول الخليجية.

أسئلة الدراسة

1- ما الدور الوظيفي والقانوني لحلف شمال الأطلسي؟

2- ما إسهامات حلف شمال الاطلسي وإستراتيجياته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي؟

3- ما أهم النشاطات والمبادرات التي قام بها حلف شمال الاطلسي في منطقة الخليج العربي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1-بيان الدور الوظيفي والقانوني لحلف شمال الاطلسي .

2- التعرف على أهم إسهامات حلف شمال الاطلسي وإستراتيجياته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي.

3- وصف أهم النشاطات والمبادرات التي قام بها حلف شمال الاطلسي في منطقة الخليج العربي.

الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تعتبر إحدى الدراسات السياسية الحديثة والتي لم يتم دراستها أو بحثها إلا في نطاق محدود، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في تناولها لإسهامات حلف شمال الاطلسي في حفظ السلم والأمن في دول الخليج العربي خلال الفترة من 1991 الى 2012، والتي لها أسباب متعددة لعل أهمها المساهمة في زيادة الدول المشمولة بدور الحلف في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويأتي حلف شمال الاطلسي ضمن الأحلاف الدولية التي يمكن ان تضطلع بدور كبير لتحقيق هذا الهدف.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من الإسهامات التي يقوم بها حلف شمال الاطلسي في حفظ السلم والأمن في دول الخليج العربي،انطلاقاً من الدور الفاعل لهذه المنطقة تجاه العالم الخارجي، حيث أصبحت مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على المواقع المهمة في العالم، فموقع الخليج العربي الذي يسيطر على ممرات استراتيجية تمر عن طريقها الإمدادات النفطية العالمية مثل مضيق هرمز، مضيق باب المندب، خليج عمان، إضافة إلى امتلاكه للاحتياطيات النفطية التي تبلغ65% من نسبة الاحتياطي العالمي، وهذا بدوره يجعله محط استقطاب للقوى الكبرى للسيطرة على تلك المنطقة.

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : **إن *حلف شمال الاطلسي (الناتو) له إسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي خلال الفترة من 1991 الى 2012.***

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- **الحدود الزمانية:** ستغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة ما بين عام 1991 الى 2012 .

2- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على تحليل ودراسة منطقة الخليج العربي.

محددات الدراسة

1- إن مجتمع الدراسة شمل دراسة إسهامات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي، مما يتطلب وقتا وجهدا إضافيا لجمع المعلومات عن هذا الدور من المكتبات المختلفة.

2- حسب علم الباحث قلة الدراسات التي تتناول موضوع إسهامات وأهمية حلف شمال الأطلسي (الناتو) في حفظ السلم والأمن في دول الخليج العربي، وتحديدا خلال الفترة من 1991 الى 2012 التي شملتها الدراسة الحالية.

الإطـــار النظري للدراسة :

شهد العالم منذ تسعينيات القرن الماضي مجموعه من التغيرات الدولية والإقليمية واتفاقيات السلام التي كان لها الأثر الواضح في شكل وطبيعة النظام الدولي عامة، وفى الوطن العربي بشكل خاص، كان من أبرزها وعلى المستوى السياسي انهيار الاتحاد السوفيتي، والطموح الأمريكي المتمثل في النظام الدولي الجديد، وانهيار النظام الإقليمي العربي، والذي ظهر بديلا عنه الإستراتيجية الغربية وخاصة الأمريكية والإسرائيلية التي بدأت تتبنى مفهوم الشرق الأوسط كمفهوم أمني واقتصادي وسياسي (البرصان، 2007 :143).

وفي أعقاب سقوط حلف وارسو في أول حزيران \ يوليه 1991، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، الذي أعلن في ألما آتا "Alma Ata" في 21 كانون الأول \ ديسمبر 1991، برز العديد من التساؤلات، حول مستقبل حلف شمال الأطلسي بعد اختفاء مصدر التهديد الذي نشأ الحلف وتطور لمواجهته. إذ برز تيار، ينبع من المدرسة الواقعية، رأى أن السقوط هو المآل الطبيعي للحلف، بعد تلاشي مصادر التهديد الأساسية وذلك من منظور نظرية توازن القوة، غير أن تياراً أخر يرى من منظور توازن التهديد، أن تفكك الحلف لا يعد أمراً حتمياً ، ومن ثم فانه يمكنه أن يتعزز ويقوى ويستمر لفترات طويلة قادمة، إذا ما تم وضع تصور جديد لمصادر تهديد جديدة يمكن من خلالها تطوير المفهوم الإستراتيجي للحلف (علي، 2001 :67).

وبعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت استراتيجية حلف الناتو تطورا ملحوظا، حيث امتد نشاطه، خلال التسعينيات من القرن الماضي، إلى منطقة حلف وارسو السابق، وسعي لضم العديد من دولة إلي عضويته، وقد تطورت عقيدة الحلف، خلال الفترة ما بين عامي 1991 حتى 2001، من "الردع" إلى "الدفاع عن المصالح الجماعية" لأعضائه خارج أراضيه، كما أصبحت تشكيلات تأخذ شكلا يناسب التدخل السريع، حال اندلاع أزمة من شأنها تهديد مصالح أعضاء الحلف، خاصة في منطقة حوض البحر المتوسط والخليج العربي (المصالحة، 2011 :18).

حرب الخليج الثانية 1991

تكمن أهمية منطقة الخليج العربي من منابع النفط الحيوية ذات الموقع الاستراتيجي الهام في العالم، وكون الشركات الأوروبية والأمريكية أخذت تتسابق في استغلال هذه السلعة الهامة والمورد الاقتصادي الاستراتيجي الكبير، فإن ما قام به العراق من احتلال لدولة الكويت في 2 آب/اغسطس 1990 أعتبر تهديداً مباشراً لمصالح الدول الغربية والدول الكبرى في منطقة الخليج لا سيما وأن هذا الاحتلال جاء في فترة زمنية سادتها تقلبات عاصفة في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً ، وبروز سيطرة نظام القطب الواحد في العالم.

لقد مست أزمة الخليج منذ اللحظة الأولى عصباً حساساً للاقتصاد العالمي يتعلق بما أطلق عليه منذ عام 1973 "بأمن الطاقة" كما كان الاحتلال تحدياً للعالم العربي والإسلامي ولكل الحقائق التي كانت تعتبر من الأساسيات في العلاقات العربية ومفهوم الأمن الخليجي العربي، لذلك فإن هذا العمل اذهل جميع الدول العربية ومعظم الدول الأوروبية وأمريكا، مما

حدا بالولايات المتحدة إلى أن تقود الحرب على العراق وتمارس هيمنتها في هذا الأمر، حتى أصبح الكثير من دول العالم الغربي والعربي تتسابق من أجل المشاركة في تحرير دولة الكويت (العيدروس، 1993 : 48).

الارهاب بعد احداث 11 ايلول / سبتمبر 2001

أعطت هجمات 11 ايلول / سبتمبر 2001 مزيدا" من قوة الدفع للجهود الدولية في تأطير مفهوم الارهاب والتصدي لتأثيراته واعتباره نسقا" جديدا" متجددا" في العلاقات الدوليه، ذلك أن هذه الهجمات مثلت في النهاية نقلة نوعية هامة في تطوير ظاهرة الارهاب وبدت أقرب الى ما يعرف بالحرب الجديدة أكثر من كونها شكلاً من أشكال الارهاب التقليدية القديمه لأن الارهاب أصبح يمثل تهديدا" بالغ الخطورة بحيث لا يمكن لأية دولة أن تواجهه بمفردها مهما كانت قدراتها خاصة الدول الكبرى وذلك بسبب انتشار مصالحها العالميه في مختلف مناطق العالم (الحص، 2002 : 34).

لقد فرض الارهاب نفسه كمصدر تهديد رئيسي على الساحة الدولية حيث بدأت العديد من الدول والمنظمات الدولية وحلف شمال الأطلسي إعطاء الإرهاب أولوية قصوى منذ بداية التسعينيات واعتبرته بمثابة التهديد الاكبر والأكثر خطورةبدءاً من فترة ما بعد الحرب الباردة وعملت على تطوير إستراتجيات وآليات لاحتواء ومنع الهجمات الارهابية قبل وقوعها.

حرب الخليج الثالثة 2003

تشكل الحرب الخليج الثالثة 2003 م،متغيراً ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الأطراف سواء الإقليمية منها أو الدولية ، ومن الأسماء الأخرى التي أطلقت على هذا الصراع هي "حرب العراق" وحرب الخليج الثالثة و"عملية تحرير العراق" وأطلق المناهضون لهذه الحرب تسمية "حرب بوش" على هذا الصراع أو حرب احتلال العراق.

وبدأت الحرب على العراق في 20 آذار/ مارس 2003 من قبل قوات الائتلاف بقياده الولايات المتحدة الامريكية وأطلق عليه اسم ائتلاف الراغبين، وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافاً كبيرا عن الائتلاف الذي خاض حرب الخليج الثانية، لأنه كان ائتلافاً صعب التشكيل واعتمد على وجود جبهات داخلية في العراق متمثلة في الشيعة في جنوب العراق والأكراد في الشمال.

شكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% من هذا الائتلاف الذي رفض حلف شمال الأطلسي المشاركة بهذه التحالف والحرب، التي تسببت بأكبر خسائر بشرية في المدنيين في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي في عدة عقود , انتهت الحرب رسميا في 9 نيسان / ابريل 2003 بينما كان موعد الانسحاب الامريكي من العراق في 15 كانون الأول / ديسمبر 2011

مبادرة إسطنبول للتعاون 2004

مبادرة إسطنبول للتعاون» هو الاسم الرسمي للشراكة بين 4 دول خليجية وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي تضع إطارا للتعامل بين حلف شمال الاطلسي (الناتو) ودول من مجلس التعاون الخليجي، وتهدف مبادرة إسطنبول الى المساهمة طويلة المدى في تعزيز الامن والاستقرار العالمى والإقليمي من خلال توفير التعاون الامني العملي الثنائي لحلف الناتو مع دول منطقة الشرق الاوسط الموسع بدءا بدول مجلس التعاون الخليجي في اطار شراكة حقيقية ووفق مبادرة تعاونية قائمة على المصالح المشتركة (حسون، 2010 : 37).

مصطلحات الدراسة

فيما يلي اهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

حلف شمال الأطلسي (الناتو):: North Atlantic Treaty Organization هي منظمة تأسست عام 1949 بناءا علي معاهدة شمال الأطلسي والتي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 نيسان \ ابريل 1949، وكان الغرض الأساس لتأسيسها هو لتكون بمثابة حلف عسكري لمواجه التهديد السوفييتي المحتمل لدول غرب أوروبا، يوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا وللحلف لغتان رسميتان هما الإنجليزية والفرنسية، والدور الرئيسي لهذا الحلف هو حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية ويلعب دوره من خلال الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له مما يساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا الحلف، ويوجد هناك دول ذات

علاقات ممتازة بحلف الناتو، إلا أنها ليست جزءا منه بشكل رسمي وتسمى حليف رئيسي لحلف الناتو، وحسب المعاهدة فإن أي هجوم مسلح ضد واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء في اوروبا أو امريكا الشمالية يعتبر هجوما ضد جميع أعضاء الحلف(الطراونة، 2012 :8).

الحلف لغة: الحِلْفُ هو معاهدة على الاتفاق و التساعد، والعهد، والصداقة، والصديق والحليف، وكل ما يلازم الشيء فلا يفارقه، والحِلْفُ يعني المعاهدةُ على التعاضدِ و التَّساعدِ والاتفاق، والجمع: أَحْلافٌ (ابن منظور، 2005 : 323).

الحلف اصطلاحا: هو عبارة عن اتفاقية رسمية تقتضي الاتفاق ويترتب عليها التزامات متبادلة بين دولتين أو عدة دول (الكيالي، شيبي، 1993 : 219).

ويعرف الحلف اجرائيا: على أنه الاتفاق والالتزام المعقود بين دول شمال الأطلسي (الناتو) ودوره في حفظ السلم والأمن الدولي في دول الخليج العربي.

السلم لغة: السلم مأخوذ من مادة سلم، التي تدل على الصحة والعافية في كل ما اشتق منها، قال صاحب الصحاح: السلم السلام وقرأ أبو عمرو ادخلوا في السلم كافة وذهب بمعناها إلى الإسلام، والسلم الصلح بفتح السين وكسرها يذكر ويؤنث، والسلم المسالم، تقول أنا سلم لمن سالمني والسلام السلامة واللام الاستسلام. ومن معاني السلم الاستسلام والتسالم: التصالح، والمسالمة المصالحة وفي حديث الحديبية: " انه أخذ ثمانين من أهل مكة سلما (ابن منظور، 2005 : 267).

السلم اصطلاحا: السلم ضد الحرب وهو أيضاً الإسلام، والسلم بمعنى الصلح ويفتح ويكسر ويذكر ويؤنث، أما السلام فقد ورد بمعنى السلام والاسم من التسليم والسلام اسم من أسماء الله تعالى والسلام البراءة من العيوب (الجلبي، 1999 : 421)

ويعرف السلم اجرائيا: على انه الحوار والتعايش والتفاهم بين مختلف الشعوب والحضارات، وهو يقتضي التفكير في العيش كمجموعة واحدة.

الأمن لغة: يعتبر الأمن من اهم أسس مقومات المجتمع الإسلامي وكما قال سبحانه وتعالى في سورة قريش4 **(فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)** فالأمن، الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا أمن وآمنت غيري من الأمن و الأمان والأمن ضد الخوف، و الأمانة ضد الخيانة و الإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق ضده التكذيب (ابن منظور، 2005 : 265).

الأمن اصطلاحا: يعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974 م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن" بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، ويعرف هنري كيسنجر الأمن بأنه: " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء "، أو هو " القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية " (لخميسي، شيبي، 2009 : 10).

ويعرف الأمن اجرائيا: هي التصرفات او السلوكيات التي يسعى حلف شمال الأطلسي (الناتو) الى تحقيقه لحفظ السلم والأمن لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من عام 1991 الى 2012.

الإستراتيجية في اللغة: مصدر صناعي من الفنون العسكرية ويقصد بها التخطيط وتحديد الوسائل التي يجب الأخذ بها في القمة والقاعدة لتحقيق الأهداف البعيدة . ولفظ الإستراتيجية (strategy) مشتق من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة (stratego) والتي تعني فن القيادة، ومن مشتقاتها أيضا، (stratagem) والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو، وعملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخطط غير ذلك المعلن (جواد، 2000، 63:).

الإستراتيجية في الاصطلاح: تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد، واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحديد تلك الأهداف (فهمي، 2006، 26:)

وتعرف الإستراتيجية اجرائيا: هي عبارة عن الخطة الموضوعة والتي حددت السياقات وأسلوب التصرف الذي سعى حلف شمال الأطلسي (الناتو) الى تحقيقها لحفظ السلم والأمن لدول مجلس التعاون الخليجي.

الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، إذ تم الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات السياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومن هذه الدراسات ما يلي:

أولا: الدراسات العربية :

- دراسة، الحيالي، نزار إسماعيل، (2003)، بعنوان: **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، سلسلة دراسات استراتيجية.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي اصبحت فيه الولايات المتحدة الامريكية القطب الوحيد في العالم

اما المنهج الذي تم استخدمه في اجراء هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي الذي تم فيه استعرض مجمل الاحداث التي ادت الى القطبية الاحادية.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من ابرزها: ان نجاح مشروع الناتو في التوسع نحو الشرق الاوسط سيحول جانبي الأطلسي الى مركز سلام هادئ في النظام الدولي، تقل فيه الحروب الصغيرة بتأثير فاعلية الحلف في إدارة الأزمات، كما تستحيل فيه الحروب الكبرى بين القوى السياسية لأن الناتو سيعمل بمنزلة الحامل لتوازن القوى ولمصالح بينها، ورأت الدراسة ان بروز هذا المركز سيؤدي الى تقسيم استراتيجي وجيوسياسي جديد في النظام الدولي .

- دراسة عبد الواحد، أثير ناظم، (2008)، بعنوان: **الوطن العربي في استراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على استراتيجية وضع الوطن العربي في استراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001،

اما المنهج المستخدم في الدراسة فهو منهج دراسة حالة الوطن العربي بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي اصبحت تعيش طوفان المتغيرات من حولها وهي معنية أكثر من أي وقت مضى بالسعي إلى بلورة موقف متماسك تجاه القضايا الاقليمية المحيطة بها.

وقد بينت نتائج الدراسة العديد من القضايا من اهمها: انه ومنذ نشأة حلف الناتو وحتى الحرب الباردة، ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محددا بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجوما علي دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس. ويعني ذلك أمرين، الأول: إن التدخل ما قبل انتهاء الحرب الباردة ظل محددا بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء، والثاني: هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه علي أحد أعضاء الحلف، إلا أن التحولات العالمية في مطلع عقد التسعينيات وما رتبته من تهديدات، مثل الحرب في يوغسلافيا وكوسوفو، مثلت تحديا لحلف الناتو، ومن ثم كان قرار الحلف بالتدخل في تلك الأزمات بدلا من الاكتفاء بمراقبتها.

- دراسة، سيف، مصطفى علوي، (2008)، **استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي. سلسلة دراسات استراتيجية.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، بعد أصبحت قضايا الامن في منطقة الخليج العربي بشكل عام غاية في التعقيد وذلك في ضوء تعدد واختلاف الرؤى المختلفة لتحقيق الأمن فيها

اما المنهج المستخدم في الدراسة منهج تحليل النظم والمنهج التطبيقي في الدول التي قامت الدراسة بتحليلها.

وقد أشارت نتائج الدراسة الى ما يلي: ان المفهوم الاستراتيجي الأول للحلف والقائم على تحديد مهمة جديدة لحلف الناتو، هي "إدارة الأزمات" دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة، وجاء في ذلك المفهوم "ضرورة أن يبقى الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالة على حده وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات ، فقد اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي، سواء داخل أوروبا أو خارجها، وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة التي لم تكن تتيح ذلك التدخل من قبل.

- دراسة حسون محمد، (2010)، بعنوان: **الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها علي الأمن القومي العربي.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، في الوقت الذي أصبح ينظر إلى مفهوم الأمن كمفهوم شامل له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية.

اما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي القائم على بيان أن الفكر الأمني يتطور من فترة لأخرى متبنيا إحدى تلك الجوانب.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من ابرزها: ان حلف الناتو سعى لانتهاج استراتيجية جديدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب ومعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط، إذ شهدت قمة الحلف في روما، عقب انتهاء هذه الحرب، التوصية بصياغة استراتيجية جديدة للحلف، مفادها أنه يتعين علي الحلف إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية أهمية خاصة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية :

- دراسة ريتشارد سوكولسكي, ستيفن لارابي، ستيورات جونسون (2004)، بعنوان: **أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية، سلسلة دراسات استراتيجية.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أمن الخليج العربي من خلال معرفة تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية.

اما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج التحليلي القائم على الوسائل الرئيسية لتحسين القدرات الامنية لدول الخليج العربي.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من ابرزها: ان الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور الضامن الرئيسي للمصالح الأمنية للدول الغربية خارج حدود القارة الأوربية، إلا أن ضرورات سياسية واقتصادية، وعسكرية في بعض الحالات، تفرض عليها أن تتقاسم مع حلفائها هذا العبء؛ لذا فإنها تحض حلفاءها الأوربيين على أداء دور أكثر وضوحاً في الدفاع عن تلك المصالح، من خلال تحسين قدراتهم في مجال حشد القوة من أجل أن تكون مساهماتهم العسكرية أكثر فاعلية،وخصوصاً في منطقة الخليج العربي التي تعتمد فيها أوربا كلياً على القوة العسكرية الأمريكية لحماية إمدادات النفط، واستقصت الدراسة السيناريوهات التي ستحتاج في إطارها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مساهمة عسكرية كبيرة من حلفائها الأوربيين في الدفاع عن منطقة الخليج العربي، ويقوِّم قدرات أولئك الحلفاء في مجال حشد القوة العسكرية، ويحدد الوسائل الرئيسية لتحسين هذه القدرات. كما قدمت الدراسة تحليلاً واقعياً للتحديات السياسية والعسكرية والمالية التي تواجهها الدول الأوربية الأعضاء في حلف

شمال الأطلسي (الناتو)، وتطرح أيضاً استراتيجية تتلاءم وإمكانيات هذه الدول، لتضمن الولايات المتحدة الأمريكية الحصول منها على مساهمة عسكرية كبيرة في منطقة الخليج العربي، كما تناولت هذه الدراسة الموضوعات التي تنطوي على أهمية كبيرة، وخاصة ما يتصل بالعمليات العسكرية في منطقة الخليج العربي، ومستقبل حلف شمال الأطلسي، والعلاقات الأوربية–الأمريكية. وعلى الرغم من أن الدراسة قد أُعدت قبل اندلاع الحرب على العراق في آذار/مارس 2003، فإن الظروف التي سبقت الحرب ومجرياتها أكدت صحة كثير من الافتراضات والتحليلات الواردة فيها؛ وخاصة ما يتعلق بموضوع مواقف الدول الأوربية إزاء عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

– دراسة معهد الدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية/ كلية حرب الجيش، (2007). **الأمن الوطني الكويتي والعلاقات الأمريكية الكويتية بعد صدام.**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح جوانب الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، وما هي الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

اما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج الوصفي القائم على وصف المفاهيم المتعلقة بحالة الامن الكويتية.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من ابرزها: ان تنفيذ السياسات الأمنية قد انتقلت إلى تجاه الشرق الأوسط وخاصة الفارسية والخليج العربي، كذلك التهديدات الأمنية في العراق وإيران والتي دفعت الولايات المتحدة إلى التخوف من معطيات الأمن في المستقبل. الأمر الذي زاد من جهودها الرامية إلى التصدي للإرهاب وتشجيع ودعم الجهود الإقليمية والدولية لوقف صعود الجماعات الإرهابية. وأشارت الدراسة إلى أن الكويت بلدا صغيرا وعدد سكانه

محدود، ومع ذلك تبقى مخاوف الولايات المتحدة في الكويت كحليف استراتيجي لا ينبغي إغفاله عند دراسة قضايا الدفاع والأمن في الكويت بما في ذلك النظر لأهمية العلاقة الأمنية الراهنة مع الولايات المتحدة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

حاولت الدراسة الحالية توضيح الجوانب المتعلقة بإسهامات حلف شمال الاطلسي (الناتو) في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي خلال الفترة من 1991 الى 2012. كما تناولت جانبا مهما من السلم والأمن الخليجي كجزء من الأمن القومي العربي، ونظرا لقلة الاهتمام بالبحث في مجال حفظ السلم والأمن في الخليج العربي، فإن هذه الدراسة تعد إسهاماً جاداً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال. كما تتميز هذه الدراسة حسب علم الباحث في كونها من أوائل الدراسات في هذا المجال في دولة الكويت مما يضفي عليها صفة الشمولية والقابلية للتعميم.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي بهدف التعرف على إسهامات حلف شمال الاطلسي (الناتو) في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي خلال الفترة من 1991 الى 2012، بالإضافة الى المنهج القانوني الذي استخدم في دراسة القوانين والمواثيق المتعلقة في حلف شمال الأطلسي ، وبالتالي إتاحة المجال للتعرف بشكل علمي على اسهامات الحلف في هذا الجانب وبيان المفاهيم المتعلقة بذلك، مما يساعد على رصد الحقائق المتعلقة بطبيعة الحلف والإسهامات التي يقوم بها ويتم دراستها.

الفصل الثاني

التأصيل النظري لمفهوم حلف شمال الأطلسي

المبحث الاول: النشأة والتكوين القانوني والمفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الاطلسي.

المطلب الاول: نشأة حلف الشمال الأطلسي.

المطلب الثاني: التكوين القانوني لحلف شمال الأطلسي.

المطلب الثالث: المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي.

المبحث الثاني: المبادئ والوظائف الاساسية والأهداف لحلف شمال الاطلس.

المطلب الاول: مبادئ حلف شمال الأطلسي.

المطلب الثاني: الوظائف الأساسية حلف شمال الأطلسي.

المطلب الثالث: أهداف حلف شمال الأطلسي.

الفصل الثاني

التأصيل النظري لمفهوم حلف شمال الأطلسي

مقدمة

عندما أنشئ حلف شمال الاطلسي لم يكن سوى منظمة دفاعية تستهدف التشاور في قضايا الأمن التي تهم أعضاؤه وهم الدول الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، وقد ظلت تلك السمة الدفاعية هي مهمة الحلف الرئيسية حتى انتهاء الحرب الباردة وبدء محادثات السلام الثنائية ومتعددة الأطراف ، حيث طرح مسؤولو الحلف آنذاك أفكاًرا بشأن دور الحلف في حفظ السلام في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط ، ثم طرح الحلف مبادرة للحوار بين دوله وعدد من الدول المتوسطية وهي (مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وإسرائيل) وهي مبادرة الشراكة من أجل السلام.

ويعد عام 2004 هو التطور النوعي في اهتمام الحلف بالمنطقة عموًما ودول الخليج العربي على وجه خاص، حيث شهدت مدينة إسطنبول التركية انعقاد قمة للحلف، استهدفت تطوير علاقة الناتو بالمنطقة والذي أصبح جزءاً من خريطة المنطقة من خلال النظر إلى الأحداث في تلك المنطقة عن قرب، وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط ككل، وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي والأمن الدولي، وذلك بعد نجاح الحلف في العمليات العسكرية في أفغانستان 2001، وتسوية بعض المشاكل الأوروبية، ويتضمن التوجه الجديد للحلف إسهامه بفعالية في خمس قضايا وهي عملية السلام والعراق والإصلاح ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك بدعوة القمة لإقامة علاقات مشاركة بين الناتو و دول

الشرق الأوسط، والتي نتج عنها الدعوة لمبادرة جديدة للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي الست في إطار ما أطلق عليه تحسين مستوى علاقات الناتو مع العالم العربي.

يتناول هذا الفصل في المبحث الأول الذي خصصص المطلب الأول منه لإستعراض نشأة الحلف اما المطلب الثاني تناول التكوين القانوني وفي المطلب الثالث بينا المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف وفي المبحث الثاني تطرقنا في المطلب الاول الى مبادئ الحلف واما في المطلب الثاني بينا وظائف الحلف واخيرا المطلب الثالث ركز على اهداف الحلف .

المبحث الاول : النشأة والتكوين القانوني والمفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الاطلسي.

مقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانشاء الأمم المتحدة في 1945 بهدف الحفاظ على الأمن الجماعي والاستقرار العالمي ، ظهرت تكتلات وتكتلات مضادة خصوصا في اوربا بهدف استقطاب دول اوربا الشرقية الى الاتحاد السوفييتي وبعد ذلك ظهر نوع اخر من الحروب وهي ما اطلق عليها الحرب الباردة وتم انشاء حلف شمال الاطلسي الناتو بهدف ايقاف امتداد الاتحاد السوفيتي .

تأسس حلف شمال الاطلسي وفقا للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة التي تتيح للدول الحق بالدفاع عن نفسها فرادى او جماعات .

وتنطلق رؤية حلف شمال الاطلسي لأمن منطقة الخليج العربي من بناء حلف متعدد الأقطاب يتقاسم أعضاؤه الأعباء والمهام و التشجيع إلى تحالف ذي فاعلية أكبر ، ومن أجل الاستفادة من هذه التجارب لا بد من أن يتم الاهتمام بتوسيع برنامج الشراكة الذي يتبناه الحلف ليشمل دول الخليج العربي .

ارتبط التغيير قي نطاق عمل الحلف بالتغير قي التهديدات التي تواجهه وبانهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991 ثار الجدل حول مبرر وجود حلف شمال الاطلسي بعد زوال مصدر التهديد الامر الذي حتم على الحلف ايجاد

مناطق عمل جديدة وبهذا تطورت عقيدة الحلق الدفاعية من الردع الى الدفاع عن المصالح الجماعية .

ومذا ما سيتم تناوله وفق المطالب الثلاث المطلب الاول نشأة حلف شمال الاطلسي والمطلب الثاني التكوين القانوني لحلف شمال الاطلسي اما المطلب الثالث فهو المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الاطلسي.

المطلب الاول: نشأة حلف شمال الأطلسي.

نشأت فكرة هذا الحلف عام 1929، بهدف تكتل الدول الديمقراطية، في مواجهة النظم الديكتاتورية، (الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية والشيوعية السوفيتية)، إذ فشلت عصبة الأمم، في معالجة المشاكل الدولية، وقد أوقف تنفيذ فكرة قيام الحلف، نشوب الحرب العالمية الثانية. وهذه الضرورات دعت دول الحلف الى الاتحاد بسبب تواجد القوات السوفياتية في دول شرق اوروبا والشعور لدى دول غرب أوروبا بقرب هجوم سوفياتي عليهم، مما أدى بدول غرب أوروبا إلى التعاون مع الولايات المتحدة وتكوين الحلف، وللحلف أيضا أهداف أخرى هي: (باهيري، 1994: 68).

1- حماية دول العالم بشكل عام" وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص.

2- حفظ الأمن والاستقرار.

3- محاربة التهديدات الأمنية الجديدة.

لم يولد حلف شمال الأطلسي في عام 1949م من فراغ، وإنما جاء استجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة الأوروبية في إعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث اجتمعت كل من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ ثم تبعها عدة دول في اجتماعات لاحقة لتأسيس هذا الحلف منها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا الغربية، بلغ عدد الدول " 14 " دولة ، وكان التأسيس بتوقيع الميثاق المكون من 14 مادة تتضمن التعهد بتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة وان أي هجوم مسلح على أي من الدول الاعضاء يعد هجوما عليها جميعا يحتم على الاعضاء اتخاذ اللازم ،

وفي نهاية عام 2012 بلغ عدد الدول موقعة على معاهدة شمال الأطلسي 28 دولة هي بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، بريطانيا، ايسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، الولايات المتحدة الامريكية، وانضمت اليونان وتركيا الى المعاهدة عام 1951، لتتبعهما المانيا الغربية عام 1954 ثم اسبانيا في عام 1982، أم الدول التي انضمت في العام 1998 فهي جمهورية التشيك والمجر وبولندا، وفي العام 2004 انضمت الى الحلف بلغاريا، واستونيا، ولتوانيا، ولاتفيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا ، وفي عام 2009 انضمت الى الحلف كل من البانيا وكرواتيا (جاد، 2008 :106).

تشكل حلف الناتو وتطور على قاعدة تنظيم التعاون بين الحلفاء الاميركيين والأوروبيين، ليكون تنظيماً عسكرياً واجبه الاضطلاع بواجب الدفاع. وكانت اول تجربة للحلف وربما اكثرها شهرة حرب كوسوفو سنة 1999 ومعروف ان الاتحاد الاوروبي حاول طيلة السنوات السابقة الاضطلاع بالتعامل مع الحرب اليوغوسلافية الصربية بمعزل عن حلف شمال الاطلسي وبقوة عسكرية اوروبية غير ان افتقار اوروبا لقدرات كافية دفعها للعودة الى طلب تدخل حلف ناتو وكانت الحرب التي استطاع الطيران الاميركي حسمها بالتعاون مع مناورة قوة جيش تحرير كوسوفو(باهيري، 1994: 73).

لذلك فأن البيئة الأوروبية – الأطلسية أصبحت أكثر حاجة واستجابة لفاعلية الحلف، ففي سنوات الحرب الباردة اقتصرت تلك الفاعلية على الدفاع الجماعي ضد الخطر الشيوعي، أما اليوم فتتمثل بالدفاع وبناء الأمن الأوربي – الأطلسي وإدارة الأزمات الداخلية والخارجية التي تهدده واحتوائها؛ ما تطلب إجراء تعديلات في هياكله السياسية والعسكرية، وعقيدته، وطريقة استخدامه للقوة بشكليها التقليدي والنووي (علي، 2001 :87).

ميثاق حلف شمال الأطلسي حين تأسيسه كان مفتوح للدول للانضمام إليه ولكن ضمن شروط تتحدد في الأمور التالية: (جاد، 2008 :119).

1- أن تكون الدولة أوروبية وهذا يتطلب تحديد الحدود الجغرافية في أوروبا.

2- أن تكون الدول ديمقراطية.

3- تكون الدولة ذات مركز وقوة عسكرية تساعد على استمرار السلم.

4- موافقة الدول الأعضاء الاصليون في الحلف على الانضمام جماعياً.

كما حدد الحلف في اجتماع مجلسه الذي عقد عام 1995م شروط عضوية جديدة تتضمن ما يلي: (ريتشارد، وآخرون، 2004).

1- أن يكون العضو المرشح من الموقعين على اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام.

2- أن يكون ناضجاً سياسياً وخالياً من وجود مشكلات قومية أو عرقية وأن يؤمن بالديمقراطية الغربية ويحترم حقوق الإنسان ويعمل على تعزيزها.

3- أن يكون ناضجاً اقتصادياً وقادراً على تحمل جميع نفقات الانضمام إلى الحلف.

4- أن يضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية وديمقراطية.

5- أن يبدئ استعداده للمشاركة في فعاليات الحلف وآلياته .

المطلب الثاني: التكوين القانوني لحلف شمال الأطلسي.

تأسس حلف الأطلسي ضمن إطار المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على (http://www.un.org/ar) :

"ليس في هذا الميثاق، ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي أتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادته إلى نصابه"

وبذلك تبيح للدولة الحق في الدفاع عن نفسها، منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، وذلك نتيجة لعجز الأمم المتحدة عن إرساء قواعد بناء لنظام أمن جماعي دولي، وذلك على ضوء الانقسام الإيديولوجي بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز المعسكرين الغربي والشرقي. وقد بدأ هذا النظام من خلال معاهدة وُقّعت بين بريطانيا وفرنسا في 4 آذار/ مارس 1947 ضمّنت التزام الدولتين في الدفاع واحدتهما عن الأخرى في حال نشوب حرب بين أيٍّ منهما وألمانيا. ثم توسّعت هذه المعاهدة من خلال اتفاقية بروكسل في 17 آذار/ مارس 1948 فشملت بلجيكا, اللوكسمبورغ وهولندا إلى فرنسا وبريطانيا, وقالت بالتعاون بين الدول المتحالفة في شتى المجالات ولا سّيما العسكرية منها, لمواجهة أيّ تهديد

يواجهها. وذلك لان هذه الدول الأوروبية المتحالفة أدركت, انها قد تعجز منفردة عن مواجهة تهديدات الاتحاد السوفياتي, وان فاعلية دفاعها لن تكون مجدية إلا بمساندة الولايات المتحدة الأميركية بقواها العسكرية وإمكاناتها الاقتصادية (المصالحة، 2011: 35).

وبهذا فان المصلحة الأميركية التقت مع المصلحة الأوروبية, خصوصاً وان واشنطن كانت ترى في أوروبا سدّاً متقدّماً , إذ سقط, يعرّض سقوطه الولايات المتحدة نفسها للتهديد، وعلى هذا الأساس قامت المفاوضات حتى جرى توقيع المعاهدة التي عُرفت بمعاهدة حلف شمال الأطلسي وكان ذلك في 4 نيسان/ مارس 1949(باهيري، 1994 : 17).

شروط الانضمام في عضوية حلف شمال الاطلسي

أما شروط العضوية في الحلف فقد وضعت المادة العاشرة من الميثاق، شروط ومواصفات، لا بد من تحقيقها، عند تقدم دولة جديدة لعضوية الحلف، وهي مبدئياً تفرق بين الدول المؤسسة الأنثي عشر، والتي وقعت الميثاق في 4 نيسان /أبريل 1949، وتلك الجديدة التي ترغب في الانضمام إليه ، وهي كما يلي (انظر ميثاق حلف شمال الاطلسي ملحق1) :

1- أن تكون الدولة المنضّمة أوروبية (وقد ثار جدل حول هذا الشرط).

2- أن تكون الدول المنضّمة ديمقراطية.

3- أن تكون الدولة الجديدة في مركز يساعد على تعزيز مبادئ معاهدة الحلف، أي مبادئ الديموقراطية، وحرية الفرد، وسلطة القانون، كما جاء في مقدمة الميثاق.

4- أن تكون الدولة المراد ضمها (بدعوتها للانضمام) في مركز يمكنها من المساعدة، على تعزيز وتمتين المحافظة على السلام في المنطقة الواقعة حول شمال الأطلسي.

5- ويتعلق بالإجراءات القانونية التي أضيفت بعد إبرام المعاهدة، وأن تتّم الموافقة على عضوية الدولة الجديدة بإجماع الدول الأعضاء الأصليين, وقد أكّدت مواد المعاهدة أن الحلف دفاعي وأنه يحترم مبادئ الأمم المتحدة، وهو يسعى الى توفير نظام ديموقراطي في الدول الأعضاء، قوامه سلطة الدستور، وتعدد الأحزاب، وحرية الفرد، وفيما يلي أهم مواد الميثاق (انظر ميثاق حلف شمال الاطلسي ملحق1) :

المادة الأولى: نصت على تعهد الدول الأعضاء، بفض المنازعات بالطرق السلمية، وتجنب التهديد أو استعمال القوة، في علاقاتهم الدولية، وهو ما يطابق ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثانية: نصت على تعهد الدول الأعضاء، بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدعم التعاون بين الدول، لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي، كما يتعهدوا بالعمل، على استقرار الأحوال الداخلية، في بلادهم، ونشر الرفاهية بها.

المادة الثالثة: نصت على إقرار مبدأ التعاون المتبادل، لتقوية إمكانيات الدول الأعضاء الفردية، والجماعية، في صد أي اعتداء مسلح، يقع عليها.

المادة الرابعة: نصت على إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف الموقعة على الميثاق، في حالة حدوث تهديد لسلامة أراضي إحداها، أو تهديد استقلالها السياسي، أو أمنها.

المادتان الخامسة والسادسة: تشيران إلى إقرار مبدأ الضمان المتبادل، ونصتا على أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء، يعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول كذلك، ويجب المبادرة بمباشرة حق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، وفقاً للمادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثالث : المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي.

استدعى الخلاف على صياغة مهام جديدة سلسلة مفاوضات بدأت عام 1991 وأوصلت عام 1999 إلى اتفاق وسطي على بنود أساسية، مع اختلاف علني في تفسيرها، ظهر في تناقضاتٍ حملتها تصريحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والفرنسي جاك شيراك، والمستشار الألماني غيرهارد شرودر، وأمين عام حلف شمال الأطلسي مانفريد فورنر، وسرعان ما تكررت المطالبة بتعديلات جديدة تحت تأثير الحروب الأمريكية، ولا تزال مطروحة وموضع مفاوضات إلى الآن (الحيالي، 2003: 37).

وبالرغم من اتفاق دول الحلف على شكل وقوة واتجاه التهديدات، والتي وصفت بالعمومية في كل ما يتعلق بها، وصعوبة التنبؤ بها، فإن الاتفاق على المفهوم الإستراتيجي الجديد كان من الصعوبة، بحيث فشل الحلف في الاتفاق على مفهوم إستراتيجي موحد، إذ كان هناك رؤيتان مختلفتان، الأولى أوروبية تسعى إلى حلول ذات صبغة أوروبية جماعية، في إطار الدفاع الجماعي، والثانية أمريكية بحته تسعى إلى الانفراد بالحل، فهي صاحبة القرار لتحريك آلة الحرب، واستخدام القوة العسكرية. إذ كان المفهوم الأوروبي يركز على أمن الدول الأعضاء، بينما كان المفهوم الأمريكي يركز على المصالح الأمنية لهذه الدول (السعيد، 2001: 81).

لذلك كان لا بد التوصل إلى صيغة تتفق مع كل وجهات النظر، حول المبادئ العامة المتفق عليها، لمواصلة المهمة الرئيسية للحلف وهي الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء، وتقوية علاقات الشراكة مع روسيا الاتحادية وأوكرانيا، والاستمرار في الحوار مع

دول الشرق الأوسط، ودفع الجهود لمواجهة مخلفات الحرب الباردة، من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها(مقلد, 2001: 247).

وتتمشى اتجاهات الحلف الجديدة في المفهوم الإستراتيجي مع المنظور الأمريكي، أكثر من مواءمتها للمنظور الأوروبي، والذي كانت فرنسا وألمانيا تتمسكان به، وقد أوضح التعديل المدخل على المفهوم الإستراتيجي، المهام المستقبلية للحلف كذلك، وفي فقرة واحدة، جاء المعنى كله، ووضحت ملامح التغيير للمفهوم الإستراتيجي للحلف. فقد جاء في هذه الفقرة: "يتعرض أمن الحلف لمخاطر عسكرية وغير عسكرية كثيرة التنوع، تأتي من اتجاهات عديدة،وغالباً ما يصعب توقعها، وتتضمن هذه المخاطر، عدم الاستقرار واحتمال نشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بدول الحلف، ويمكن أن تواجه المصالح الأمنية للحلفاء مخاطر ذات طابع أكثر عمومية، تنجم عن الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة وانقطاع وصول الموارد الحيوية، أما التغيير فكان في المفهوم الآتي (الحيالي، 2003: 91) .

1- اعتبار صيغة "المصالح الأمنية" هي أساس عمل الحلف،بدلاً من صيغة "أمن الدول الأعضاء، ويعني ذلك، تغلب وجهة النظر الأمريكية أولاً، كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء حلف وارسو، وسعّي روسيا الاتحادية ودول أوروبا الشرقية للاندماج مع أوروبا الغربية، ينهي فكرة تهديد الأمن، ويصبح تعبير المصالح الأمنية، بعموميته، أصلح للتعبير عن جوهر وظيفة الدفاع المطلوبة في البيئة الجديدة، فهو يستوعب المتغيرات التي تستجد، حسب رؤية صاحب القرار، ويكون التأثير على المصالح الأمنية للدول الأعضاء هو أساس الدفاع.

2- يحدد المفهوم الجديد، التهديدات الجديدة، للمصالح الأمنية، لدول الحلف في: (الحيالي، 2003: 92).

أ- انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ب- الإرهاب الدولي.

ج- انقطاع وصول الموارد الحيوية.

د- نشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بدول الحلف.

هـ- انتهاك حقوق الإنسان.

و- التهديد باستخدام القوة المسلحة أو قيام دولة ما باستخدامهافعلاً ضد أراضي أي دولة أخرى.

3- يبدأ الحلف مرحلة جديدة في تاريخه، يكون له فيها المبادرة بشن الهجوم، ضد الطرف أو الأطراف الذي ترى القيادة السياسية للحلف خطورته على مصالح دول الحلف.

المبحث الثاني: المبادئ والوظائف الأساسية والأهداف لحلف شمال الأطلسي.

المقدمة

لقد جاء نشوء الحلف استجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة الأوربية عقب الحرب العالمية الثانية، ونتاجا للمدركات الأوربية والأمريكية لمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الاتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة متسلحا بأيديولوجية عالمية متناقضة مع مفاهيم الغرب وقيمه، فإن انهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية الثمانينيات القرن الماضي ، قاد إلى حدوث تبدل مهم في البيئة الأمنية الأوربية؛ ما وضع مصير الحلف أمام امتحان عسير، إذ أصبح لزاما عليه أن يقنع الأوربيين أو يزرع لديهم إدراكا أن قيمته الدفاعية مازالت قائمة رغم زوال الخطر الشيوعي، وأن يثبت لهم وجود أخطار جديدة تفرض بقاءه.

كما إن التحولات السياسية والجيواستراتيجية التي حصلت في القارة الأوربية والتي رافقت انتهاء الحرب الباردة بدلت في المدركات الأمنية الأوربية، ما وضع الحلف أمام معضلة من يقود أوروبا سياسيا وأمنيا بعد الحرب الباردة ؟ هل هم الأوربيون من خلال ما يملكونه من مؤسسات سياسية وأمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوربا واتحاد غرب أوربا، أم الأمريكيون من خلال الناتو ؟"

لذلك فان هذا المبحث يبين المبادئ والأهداف والوظائف لحلف شمال الاطلسي وذلك من خلال ثلاثة مطالب يتناول المطلب الاول مبادئ الحلف، وفي المطلب الثاني يجسد الوظائف الأساسية للحلف ، والمطلب الثالث يخصص لبيان أهداف الحلف.

المطلب الاول: مبادئ حلف شمال الاطلسي .

كان من الطبيعي بعد الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918)، والتي صاحبتها خسائر بشرية ومادية وعسكرية كبيرة، بددت قدرات معظم الدول المشاركة فيها، ظهور رغبة شديدة، بين دول الغرب، لنبذ الحرب. وصل الميل نحو السلام إلى مداه، في الثلاثينيات، بينما كانت طبيعة وغايات السلام، للطرف الآخر، على النقيض، إذ بدأت تطلعات هتلر الأوروبية، في الإفصاح عن طبيعتها التوسعية، ولم يتمكن النظام الدولي، الذي قام بعد الحرب العالمية الأولى، والذي تمثل في عصبة الأمم، من تفادى نشوب حرب عالمية أخرى، فنشبت الحرب العالمية الثانية (أول ايلول / سبتمبر 1939) (بو قنطار, 2005: 45).

انتهت الحرب بانتصار الحلفاء، وهزيمة ألمانيا وباقي قوات المِحْوَرْ، وأعيد صياغة النظام الدولي، من جديد، فأنشئت الأمم المتحدة،بدلاً من عصبة الأمم، على أساس التعاون بين المنتصرين في الحرب، والمساندين لهم، من أجل الحفاظ على الأمن الجماعي، والاستقرار العالمي، في إطار التوازنات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب، غير أنه بالانتهاء الفعلي للحرب العالمية الثانية، اندفعت القوى المنتصرة في استثمار نصرها، فظهرت تكتلات، وتكتلات مضادة، خاصة في أوروبا، هدفت إلى استقطاب دول أوروبا الشرقية إلى جانب الاتحاد السوفيتي، قابله على الجانب الآخر استمرار ترابط التحالف الغربي، واستقطاب باقي دول أوروبا الغربية إلى جانبه، بما فيها قوات المحور السابق (المنهزمة) وبذلك ظهرت حرب من نوع آخر، غير معلنة، أطلق عليها الحرب الباردة، وكانت الأحلاف العسكرية أبرز أدواتها ومنها حلف شمال الأطلسي (الحيالي، 2003: 62).

تقول " إن الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية، في المجال الجغرافي لشمال الأطلسي" وبعد ذلك يأتي تأكيد الجانب الأمني العسكري، بأن الدول الأعضاء عازمة "على توحيد جهودها من أجل دفاعها الجماعي والحفاظ على السلام والأمن ". ولا شك أن الارتباط التاريخي الحضاري الثقافي الديني الوثيق بين مجتمعات جناحي شمالي الأطلسي، أي أوروبا وأمريكا الشمالية، لعب دورا في تشكيل الأرضية المشتركة على الصعيد الأمني العسكري كما يمثلها الحلف، بما جعل نوعا من التواؤم بين منظومة القيم الثقافية والسياسية الليبرالية وبين المصالح الاستراتيجية الكبرى. (Robert, 1998: 49).

إن برنامج الشراكة من أجل السلام، الذي أقره حلف شمال الاطلسي قي قمة بروكسل عام 1994 وانضمت إليه جميع دول وسط وشرق أوربا بالإضافة إلى روسيا ورابطة الدول المستقلة، يعد إطارا صالحا لمعرفة مبادئ وأهداف ووظائف الحلف الجديدة، والتي تتمثل في إعداد وتأهيل الدول المشاركة غير الأصلية سياسيا واقتصاديا وعسكريا للانضمام إلى الحلف، فوظائف الحلف الجديدة تكشف أن الناتو أخذ يولي اهتماما متزايدا لتنفيذ استراتيجيته في التوسع نحو الشرق، وتكريس الهيمنة الغربية على النظام الدولي من خلال التعاون مع مؤسسات عسكرية وسياسية خارج إطاره؛ بعضها أوربي مثل اتحاد غرب أوربا، وبعضها دولي مثل الأمم المتحدة، بيد أن ذلك لم يؤثر إلا نسبيا في بنيته السياسية والعسكرية الأساسية التي نشأ عليها منذ قرابة نصف قرن، كما أنه لا ينوي التخلي عن هذه البنية التي تشكل عماد قوته الاستراتيجية العالمية، لأن أي تعديل جذري فيها قد يؤدي إلى تغييرات وتقلبات خطيرة،

بل ربما تشجيع عدم الاستقرار في أوربا، خاصة بعد أن بدأت تتكون لتوها علاقات أمنية جديدة (الحيالي، 2003: 89).

ويمكن القول ان الحلف حقق هدفه حيث نجح في تحقيق قسط بارز من الأمن والاستقرار وعمل الحلف وبنجاح على احتواء بعض النزاعات الأوروبية داخل القارة, ولا سّيما بين المانيا وفرنسا, بحيث تبدّل الحذر بين الدولتين إلى صيغة من الانسجام والتعاون. كذلك استطاع الحلف أن يحفظ استقرار النظام الدولي وأنظمة أوروبا الغربية عموماً ابان الحرب الباردة, ما أتاح للمعسكر الغربي قّوة فّعالة في مواجهة التحّديات. وقد استنبطت مبادئ الحلف وأهدافه، من مواد الميثاق، والتي روعّي أن تتمشى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة كذلك، وهذه المبادئ هي (مقلد, 2001: 247) :

1-تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وتُحدّد المناطق التي يغطّيها الحلف بمظلّته بأقاليم دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية, ومستعمرات تلك الدول,فضلاً عن سفنها وطائراتها.

2- الامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بطريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وان كلّ عدوان يقع على إحدى دول الحلف, إّنما يُعامل على أّنه عدوان على دول الحلف جميعاً , فيُصار إلى العمل على ردعه.

3- التعاون المتبادل بين دول الحلف في كل المجالات ودمج وتنسيق جهود الدول المتحالفة بما يمكّنها من تحقيق أهدافها ولا سّيما الاقتصادية منها.

4- ألا تؤثر المعاهدة على حقوق الأطراف والتزاماتها، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

5- عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع هذه المعاهدة والمحافظة على حرّية الدول الأعضاء وحماية أنظمتها السياسية القائمة على أسس الديمقراطية البرلمانية والقيم الحضارية.

6- التشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الأمن، والامتناع عن استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها بما يتعارض مع مبادىء الأمم المتحدة.

المطلب الثاني : الوظائف الأساسية لحلف شمال الاطلسي.

إن الهدف الأساسي لنشوء الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري ومضمونة ردع الخطر الشيوعي واحتواؤه في أوروبا وأمريكيا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان، إلا أن معاهدة واشنطن وبيانات وتقارير الحلف اللاحقة لنشوئه لم تحدد الجهة التي يتأتى منها هذا الخطر، فقد يكون من الاتحاد السوفيتي وحلفاءه أو من الصين، وقد وضعت معاهدة انشاء حلف شمال الاطلسي في 1949 وظائف أساسيه ينبغي على الحلف القيام بها لمواجهة هذا الخطر (الحيالي، 2003: 92)

ويشير (Robert, 1998: 22) الى وجود أربع وظائف لحلف شمال الأطلسي (الناتو), وهذه الوظائف تشكل دافعاً للدول في دخولها التحالفات, وهذه الوظائف هي:

1- الوظيفة العسكرية: وقد تحددت تلك الوظيفة بموجب المادتين 3 و 5 من المعاهدة، فالمادة 3 أشارت إلى ضرورة قيام الحلف بتدعيم وتطوير القدرات العسكرية الفردية والجماعية للدول الأعضاء وتقوية نزعة المقاومة ضد أي عدوان عسكري خارجي محتمل، وأشارت المادة 5 إلى أن أي عدوان مسلح يقع على أي دولة من دول الحلف يعتبر عدوانا ضد كل الدول المتحالفة ويتعين على هذه الدول اتخاذ ما يراه ضروريا من تدابير جماعية لمقاومة العدوان بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة.

2- الوظيفة السياسية: إن معاهدة واشنطن هي تحالف بين دول ذات سيادة أي أن الحلف لم ينه دور الدولة، وما تملكه من مؤسسات سياسية واقتصادية وحرية في اقامة علاقتها السياسية والاقتصادية مع دول خارج الحلف، وقد أشارت المادة (1) من معاهدة واشنطن إلى

ضرورة التزام دول الحلف بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيما بينهم والتعهد بتسوية خلافاتهم بالطرق السلمية، كما أشارت المادة (4) إلى مبدأ التشاور الجماعى بين دول الحلف، أي أن الحلف يعتبر بمثابة المنبر السياسى الذي ينبغي أن ترجع اليه الدول الأعضاء لحل خلافاتها أو نزاعاتها سلميا أو للتشاور الجماعي الذى يسبق استخدام القوة.

3- الوظيفة الاقتصادية: أشارت المادة (2) من المعاهدة إلى ضرورة قيام الحلف بإزالة الصراع والتنافس فى سياساتهم الاقتصادية، وتشجيع التعاون والاندماج الاقتصادى بينهم، اذ يضم دولا ينتمى معظمها أو كلها إلى العالم الرأسمالي الذي تعتبر المنافسة الاقتصادية أهم قوانينه فى التطور وبغية ضبط هذه المنافسة عند مستويات معينة، وضمان عدم تصاعدها إلى صراع اقتصادى قد يكون سببا للحرب مثلما حدث فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفيما يتعلق بهيكلية الناتو فتتكون هذه الهيكلية من مؤسستين هما المؤسسة السياسية والتي تتألف من مجلس الحلف، وهو يمثل السلطة العليا لأنه يضم ممثلين دائمين من وزراء خارجية الدول التسع عشرة بعد انضمام بولندا والمجر والتشيك فى عام 1999 ولجنة تخطيط الدفاع وهي ترتبط بمجلس الحلف وتضم فى عضويتها الأعضاء الدائمين كافة ومهمتها تقييم القدرات الدفاعية للحلف والأمين العام وهو يمثل أعلى منصب سياسى فى الحلف.

أما أجهزة وقيادات الحلف فتتمثّل بما يلي (Robert, 1998: 289):

1- مجلس الحلف: وهو بمثابة الإدارة التنفيذية ويمثّل السلطة العليا في الحلف, فتتمثّل فيه الدول المتحالفة كافة.

2- اللجنة العسكرية العليا: وهي السلطة العسكرية في الحلف, ومقرها واشنطن, وهي أعلى سلطة عسكرية في الناتو لأنها تضم رؤساء أركان الجيوش للدول الأعضاء المتحالفة, عدا إيسلندا التي ليس لها قّوات مسلّحة (يمثّلها شخص مدني في اللجنة)، ويرأسها قائد عسكري منتخب من بين أعضائها وهي تجتمع في السنة مرتين أو أكثر حسب الضرورة وتتركّز اختصاصاتها في أمور السياسات العامة للحلف وإعداد التوجيهات والمقترحات اللازمة لتأمين دفاع مشتركا وفعالا للحلف وتقديمها للمجلس التابع للمؤسسة السياسية بغية اتخاذ القرار بشأنها والقيادات العسكرية الرئيسية، وقد تمثلت فى قيادة رئيسية وقيادة فرعية مثل القيادة الرئيسية لمنطقة الأطلسى ومقرها فى الولايات المتحدة، أما عن الوظيفة الجديدة للحلف فقد تم الاتفاق على بعض البنود والتي أقرتها وثيقة باريس المعقودة في 27 مايو 1997 ومن هذه البنود:

1- تعهد الناتو بعدم نشر أسلحة نووية تكتيكية في وسط وشرق أوروبا أو تخزينها.

2- إنشاء مجلس مشترك أطلق عليه المجلس المشترك الدائم الناتو وروسيا ومهمته أن يبلغ كل طرف الطرف الآخر عن نوعية التوجيهات التي تواجهه والإجراءات التي سيتخذها فى ذلك والتشاور بين الطرفين فى أوقات الأزمات.

3- تعدل معاهدة خفض القوات التقليدية فى أوروبا المعقودة في 1990 بين حلفي وارسو والناتو، بحيث يتيح لموسكو نشر قواتها التقليدية على طول حدودها مع رابطة الدول المستقلة مما يعني اعترافا ضمنيا من الناتو بمصالحها الحيوية أو موافقة غير معلنة على عدم التوسع في هذه المناطق، وفيما يتعلق بإجراءات توسع الحلف اشار روبرت الى نقاط أهمها:

أ- مساعدة الحلف فى معالجة الآثار السلبية الناجمة عن ضم عدد محدود من الدول واحتواء المشكلات القائمة بينها مثل النزاع الحدودي بين المجر وسلوفاكيا.

ب- يتيح الأسلوب التدريجي للحلف انتقاء الدول التي تحقق له فوائد استراتيجية عسكرية وسياسية.

ج- إن التكلفة المقدرة لتوسيع الناتو بشكل جماعي هي 130 مليار دولار يتحمل منها الأعضاء الأصليون 82 مليار دولار ويتحمل الأعضاء الجدد 48 مليار دولار كنفقات لتحسين قواتهم العسكرية لتتلاءم مع عقيدة الحلف وأسلحته ونفقات لنشر قوات تقليدية أطلسية على أراضيهم وإيجاد مقرات ثابتة لها.

د- إن الأسلوب التدريجى للتوسع من شأنه أن يقلل من حدة المعارضة الروسية له وحقيقة الأمر أن أحد الأسباب التي دفعت موسكو إلى الموافقة على التوسع بموجب وثيقة باريس عام 1997 هو أن الناتو قد أخذ بهذا الأسلوب.

هـ- إن مشروع توسيع الناتو نحو الشرق لاقى معارضة حتى من قبل الأوساط الشعبية والقوى السياسة الداخلية في الأعضاء الأصليين للحلف.

و- إن مشروع التوسع منذ اقراره في قمة بروكسل عام 1994 قام على أساس وجود تعاون بين الناتو والمؤسسات الأوروبية من أجل رعاية دول وسط وشرق أوربا لتجاوز أزماتها الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى توفير الحماية الأمنية لها النقطة المهمة الأخرى فى إجراءات التوسع تتمثل فى مواعيد مراحل التوسع التدريجي والدول المرشحة للانضمام في كل مرحلة ثم مصير الدول التي سيتأخر انضمامها عن المرحلة الأولى، وخاصة من الناحية الأمني ففي اجتماع قمة الحلف فى تموز /

يوليو 1997 الذي أعقب توقيع وثيقة باريس قرر الناتو مراحل التوسع على ثلاث مراحل بدأت الأولى في عام 1997 وانتهت في عام 1999 وفيها تم انضمام بولندا والمجر وتشيكيا. والمرحلة الثانية بدأت في عام 1999 وانتهت في عام 2003 وفيها تم انضمام رومانيا وبلغاريا والنمسا وسلوفينيا وألبانيا، والمرحلة الثالثة بدأت في عام 2003 وانتهت في عام 2010 وفيها تم انضمام دول البلطيق الثلاث وفنلندا والسويد ودول رابطة الدول المستقلة .

المطلب الثالث : أهداف حلف شمال الاطلسي.

إرتكزت العلاقات الأميركية الأوروبية على اعتبارات أساسية كانت نابعة من نظرة واشنطن الستراتيجية إلى الاتحاد السوفياتي واهتمامها الأقصى باحتواء نشاطاته في القارة الأوروبية وفي العالم. وقدتمثّل ذلك فيشقّين، الأّول يعتمد على الأسس الاقتصادية التي أرساها مشروع مارشال والقاضية بتبّني فكرة تقديم مساعدات مالية واقتصادية للدول الغربية, ما يساعد على ابتعادها عن الاتحاد السوفياتي وربطها أكثر بالنظام الرأسمالي.

- ويعتمد الشق الثاني على الأسس العسكرية من خلال إقامة شبكة من الأحلاف مع الدول القائمة حول أراضي الاتحاد السوفياتي, لكبح جماح الشيوعية وخنق الحركات الثورية المدعومة من الاتحاد السوفياتي (بو قنطار, 2005: 70).

يتضمن ميثاق الحلف مجموعة من الأهداف التي تعكس الأسباب الحقيقية التي أنشئ من أجلها، ومن أبرز هذه الاهداف ما يلي: (علي، 2001: 39)

1- زيادة القّوة الخارجية للدول المتحالفة: وذلك من خلال ضّم مصادر قوى الأطراف المشتركة في الحلف, وهو ما يعزّز قّوة الدول المتحالفة أمام أيّ اعتداء قد يقع على الدول المنضمة الى الحلف.

2- تثبيت الأمن الداخلي لكلٍ دولة من الدول المتحالفة: العمل على استقرار ورفاهية دول الحلف، ولا سّيما تلك الدول الضعيفة منها, فيعمل التحالف على تعزيز الأمن والاستقرار فيها عن طريق القيام بمناصرة السلطة الشرعية أمام أيّ تهديد داخلي يواجهها.

3- تقييد وكبح المتحالفين: وذلك من خلال العمل على صون ووقاية كلّ حليف من نشاطات أيّ طرف آخر في الحلف, قد يشكّل نشاطه خطراً على أمن أيٍّ من مصالح الدول المتحالفة.

4- تحقيق النظام الدولي: إذ يهدف أساساً إلى الانسجام والتآلف بين أعضائه وتأسيس نظام دولي يتمثّل في نموذج من السياسات الدولية المستقّرة، وهذه الوظيفة تعتبر الأهم التي يمكن للحلف تحقيقها.

5- مقاومة التهديدات الخارجية: يهدف الحلف الى العمل على مقاومة أي هجوم مسلح بشكل فردى أو جماعي، وبكل وسيلة ممكنة، من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك، كذلك العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية.

6- التعاون فيما بين الأعضاء: العمل على تحقيق التعاون فيما بين الأعضاء، وتوحيد الجهود للدفاع المشترك، والمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

إضافة الى هذه الاهداف التي تضمنها ميثاق الحلف وتنفيذاً لما جاء في البيان الأمريكي . البريطاني، عقد رؤساء الحكومات لقاء في باريس في المدة من 16 ـ 19 ديسمبر 1957، لتأكيد الأهداف التي قام عليها الحلف، والتي تهدف إلى المحافظة على الأمن والسلام لجميع الدول الأعضاء. والتي كان أهمها: (بو قنطار, 2005: 71-73).

أولا: في المجال العسكري:

1-أكد المجلس على ضرورة امتلاك الحلف لأقصى قوة دفاعية مؤثرة، مع الوضع في الاعتبار التطورات الأخيرة في الأسلحة وأساليب استخدامها.

2- من الضروري بناء مخزون من الرؤوس النووية، تكون جاهزة للدفاع عن الحلفاء، عند الحاجة.

3- من منظور السياسات السوفيتية في ميدان الأسلحة الجديدة، قرر المجلس كذلك وضع الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، في يد القائد العام للحلف في أوروبا، على أن يتم اتخاذ قرار نشر الأسلحة النووية في أماكنها، وعمل ترتيبات استخدامها من خلال اتفاقيات مع الدول المعنية مباشرة.

ثانيا: في المجال السياسي:

اعترف رؤساء الحكومات بالحاجة إلى التشاور المكثف، وإلى تنسيق سياسي كبير، كما أعادوا تأكيد اتفاق وجهة نظرهم تجاه عدد من المسائل هي:

1-مشكلة إعادة توحيد ألمانيا، وتأمين وحرية المرور إلى برلين.

2- وفي مجال نزع التسلح أكدوا على الحاجة إلى سيطرة دولية كافية، حتى لا تنتشر مبيعات الأسلحة،عشوائياً لتشمل أسلحة متقدمةتقنياً .

3- الموافقة على تشكيل مجموعة فنية لتقديم المشورة في مشكلات نزع التسلح التي قد تنشأ نتيجة التقدم التكنولوجي.

4- الإعلان عن الرغبة في تنمية أية مباحثات مع الاتحاد السوفيتي يمكن أن تقود إلى السيطرة على خفض التسلح إلى الحدود التي تفرضها العوامل الأمنية .وقد أعلنوا أنهم (أي رؤساء دول الحلف) مستعدين لمناقشة أي مقترح يقدم من أية جهة، وذلك فيما يتعلق بنزع التسلح الكلى أو الجزئي.

ثالثا: الموضوعات العلمية والاقتصادية:

كان أحد أسباب اللقاء الأمريكي ـ البريطاني إطلاق الاتحاد السوفيتي لقمر صناعي، إلى الفضاء الخارجي "سبوتنيك "Sputnik في 4 أكتوبر 1957،متفوقاً على الغرب ومنافساً لها في مجال الاستطلاع والتجسس، لذلك وضع في اللقاء الأمريكي ـ البريطاني الأسس التي يمكن أن تقود للتعاون في المجالين العلمي والتقني بين دول الحلف، على أن يعتمد ذلك، على مدى ما تبديه كل دولة من نشاط ومن تعاون بين العلماء، سواء داخل كل دولة أو بين دول الحلف. وقد أكد رؤساء الحكومات، رغبتهم في زيادة فاعلية الجهود الدولية، من خلال التبادل العلمي والمعلومات، ومن خلال المشاركة في ذلك. ولذلك فقد قرروا إنشاء لجنة علمية، يمكن لكل دول الناتو أن تشارك فيها بالخبراء المفوضين، في مجال السياسة العلمية. كما أوصوا بتعيين مستشار علمي للسكرتير العام للناتو. كذلك تم التأكيد على الحاجة إلى مشاركة وثيقة بين دول الحلف وبين دول العالم الحر ككل. وأن على مجلس الحلف من وقت لآخر، على ضوء المادة الثانية من المعاهدة وبدون حدوث ازدواجية مع أجهزة الحلف الأخرى، أن يقوم بمراجعة الاتجاهات الاقتصادية وتقييم التقدم الاقتصادي وتقديم المقترحات لتحسينه.

وترى الدراسة أن أهداف الحلف المعلنة تجاه منطقة الشرق الأوسط عمومًا ودول الخليج خاصة تأتي ضمن برامج الحلف للتعاون مع الدول غير الأعضاء ومنها برنامج الحوار المشترك مع مناطق يعتبرها الحلف استراتيجية ومنها جنوب المتوسط والشرق الأوسط ووسط آسيا والقوقاز، حيث تتضمن هذه البرامج حواراً يستهدف تعزيز الثقة والتعاون ويتضمن علاقات لا تنتهي بالعضوية.

الفصل الثالث

حلف شمال الاطلسي و منطقة الخليج العربي

المبحث الاول: مصالح حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي.

المطلب الاول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: أولوية تعزيز الأمن في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: ضرورة التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: اسهامات حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الاول: حلف شمال الأطلسي وحرب الخليج الثانية 1991.

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي وحرب الخليج الثالثة 2003.

المطلب الثالث: مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي 2004.

الفصل الثالث

حلف شمال الاطلسي و منطقة الخليج العربي

المقدمة

إذا كانت المنظومة الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي قد شهدت تغييرًا عام 1991 عقب تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، حيث حل مربع التوتر (الولايات المتحدة، إيران، العراق، دول مجلس التعاون الخليجي) محل مثلث التوتر السابق على عملية الغزو –وهي الأطراف السابقة فيما عدا الولايات المتحدة – فإن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، قد أثار تساؤلات عديدة حول مستقبل تلك المنظومة التي باتت معرضة لتغيير جذري، خاصة في ظل الخلل الذي أحدثته تلك الحرب في موازين القوى الإقليمية، فضلاً عن غموض الترتيبات المستقبلية بشأن تلك المنطقة في ظل ظهور فاعلين جدد في منطقة الخليج ومن بينهم حلف الناتو التي تتمتع الولايات المتحدة بعضويته ولها دور مهم بداخله.

وهنا تأتي التساؤلات عن مغزى دخول الناتو ضمن التفاعلات الإقليمية والدولية في المنطقة، وأثر ذلك على الترتيبات الأمنية المقترحة لمنطقة الخليج عمومًا والأمن القومي الإيراني، خاصة في ظل استمرار احتدام الأزمة النووية بين الولايات المتحدة وإيران، فضلاً عن تزايد حالة التردي الأمني في العراق.

ومما لاشك فيه أن إيلاء الحلف دول مجلس التعاون الخليجي اهتماماً خاصاً، كان أمراً طبيعياً بالنظر إلى أهمية موقعها الاستراتيجي من ناحية، إذ أن مصالح الناتو في منطقة الخليج، والتطورات السياسية الجارية في منطقة الخليج والشرق الأوسط في شكل أوسع

تكتسب أهمية بالغة، لأن تأثير الاستقرار في منطقة الخليج يتجاوز حدودها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي الست واليمن والعراق وإيران تنتج 84% من النفط العالمي، فضلاً عن احتوائها على ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز، ومن ناحية أخرى، استهدف الحلف إحداث تقارب بين الفرقاء، خاصة بين الصوت الأوروبي والصوت الأطلنطي داخل الحلف لتجاوز تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، وبالتالي فقد رأى الحلف أهمية أن تكون بداية هذا التقارب من منطقة الخليج، وقد كانت الأهداف المعلنة بشأن دول مجلس التعاون الخليجي الست في قمة إسطنبول هي التعاون العملي في مجال الدفاع والأمن بين الحلف وتلك الدول.

يستعرض الفصل الثالث حلف شمال الأطلسي واسهاماتة في منطقة الخليج العربي من 1991 الى 2012، وتم تناول ذلك من خلال مبحثين خصص المبحث الاول لبيان مصالح حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي تناول في مطلبة الأول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، كذلك تم بيان أولوية تعزيز الأمن في منطقة الخليج العربي في المطلب الثاني ، اما في المطلب الثالث سنبين ضرورة التوازن الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي. أما المبحث الثاني فتم من خلاله الحديث عن اسهامات حلف شمال الاطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انهاء الحرب الباردة فسنناقش بالمطلب الأول دور الحلف شمال الاطلسي في حرب الخليج الثانية 1991 و في المطلب الثاني سنوضح اسهامات حلف شمال الاطلسي في حرب الخليج الثالثة 2003، وفي المطلب الثالث سنركز على مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي 2004.

المبحث الاول: مصالح حلف شمال الاطلسي في منطقة الخليج العربي

المقدمة

تاريخيا فان منطقة الخليج العربي تمثل أهمية بالغة بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي الفريد، مما جعلها من أكثر المناطقتأثراً وتأثيرا بالأحداث والتطورات العالمية، وأضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرىحديثاً وقديماً إلى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

تحظى منطقة الخليج العربي باهتمام خاص من جانب القوى الإقليمية والدولية، خصوصاً في ظل التطورات المتسارعه التي تشهدها المنطقة، التي جعلت مصالح هذه القوى تتشابك في أحيان وتتقاطع في أحيان أخرى، وهذه المنطقة تمثل إحدى ساحات المواجهة بين القوى العظمى، وقد زاد في أهميته الإستراتيجية موقعه بالنسبة لخطوط المواصلات العالمية.

تأتي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من كونه يقع في قلب العالم، حيث أن موقعه الجغرافي المتميز وتوسطه لقارات العالم القديم، جعله الطريق الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب، وقد ازدادت أهمية المنطقة في العصر الحديث بعد اكتشاف الثروة النفطية، وامتلاك دوله العديد من الثروات الاقتصادية، إذ إن أي مخطط إستراتيجي إذا لم يعي هذا الوضع الخاص للمنطقة ويأخذه بعين الاعتبار سيبني إستراتيجيته على خلاف الحقيقة.

إن هذه المكانة الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي لم تظهر من فراغ ، ولكن هناك أسباب أدت إلى أن تتبوأ المنطقة هذه المكانة، حيث أن المتأمل في خارطة الموقع يدرك وبكل سهولة لماذا اكتسبت هذه المنطقة من العالم كل هذه الأهمية، فهي تعتبر حلقة وصل

بين الشرق والغرب فهي أشبه بعقدة المواصلاتبرياً وجوياً وبحرياً ، إضافة إلى ذلك فهي تحتوي على مخزون هائل من النفط والذي يعتبر الشريان الرئيسي للحياة، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، يضاف إلى ذلك جوانب الصراع المستمر في هذه المنطقة، كل هذه الأمور جعلت من منطقة الخليج العربي محط أنظار وأطماع الدول العظمى للسيطرة على هذه المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر.

لذلك فان هذا المبحث يتناول الاهمية التاريخية والإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وذلك من خلال ثلاثة مطالب ، يبين المطلب الاول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، والمطلب الثاني يبين أهمية تعزيز الأمن في الخليج العربي، وفي المطلب الثالث بيان أهمية التوازن الاستراتيجي لدول الخليج العربي.

المطلب الاول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

شكل الخليج العربي في النصف الأول قبل الميلاد حلقة الوصل بين الهند وبلاد الرافدين، وفي العصور الوسطى أولت الدول الإسلامية المتعاقبة على الخليج مكانة خاصة باعتباره الطريق المباشر والأسهل للتجارة الشرقية. إذ يعود اهتمام الدول الأوروبية بالخليج إلى أواخر القرن الخامس عشر ثم القرن السادس عشر وذلك من خلال الكشوف الجغرافية البرتغالية، إذ شكل الخليج إحدى القواعد الرئيسية لحماية الإمبراطورية الهندية البريطانية باعتباره مفتاح القارة الهندية وهمزة الوصل بين الشرق والغرب (محمد خير، 2006: 52).

تحتل دول الخليج العربيموقعاً فريداً في العالم، ولابد من أن توازن هذه الدول بين مسؤولياتها الداخلية والضغوط الدولية، فهناك اهتمام دولي ملحوظ في التطورات التي تشهدها هذه المنطقة، لا بسبب الثروات النفطية الضخمة التي أنعم الله بها عليها فحسب، بلأيضاً بسبب التداعيات الأيديولوجية الإقليمية والعالمية لأي صراع قد يندلع في منطقة الخليج، ويشارك المجتمع الدولي دول الخليج العربي في قلقها إزاء زعزعة الاستقرار في العراق، وكذلك إزاء خطر امتلاك إيران لأسلحة نووية، وخطر التهديدات الإرهابية (محمد خير، 2006: 53).

احتفظت منطقة الخليج بأهميتها الاستراتيجية عبر التاريخ نظرا لموقعها المتوسط ووجودها على طريق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، حيث تتمثل التحديات التي تواجهها الدول الخليجية من قبل الدول الكبرى فرضها ومحاولاتها فرض الهيمنة مستخدمة مختلف الذرائع لتحقيق أهدافها (محمد خير، 2006: 54).

ونظرا لأهمية المنطقة من الناحية الإستراتيجية وما تمتلكه من احتياطات نفطية فقد عمدت القوى الدولية المختلفة إلى محاولة السيطرة على هذه المنطقة بكافة الوسائل الممكنة بما في ذلك القوة العسكرية. كما تتعدى الأهمية الإستراتيجية الاقتصادية للخليج العربي ثروته النفطية الكبيرة إلى كونهمستورداً كبيراً للصناعات المتعددة سيما الصناعات العسكرية والاستهلاكية،مضافاً لذلك حجم المداخيل النقدية الكبيرة المودعة والمستثمرة بأشكال متنوعة في المصارف الأوروبية والأمريكية والعالمية ، لقد أصبح امن الخليج العربي قضية محورية بارزة من قضايا الإستراتيجية الدولية حتى لقد طغت أهمية الخليج العربي على مناطق أخرى كان يعتقد في الماضي أنها تتقدم عليها بمقاييس الإستراتيجية والأمن والمصالح العليا لكل من الكتلتين الغربية والشرقية، وقد برز هذا الاهتمام بشكل كبير في أعقاب الانسحاب البريطاني من الخليج في أواخر عام 1971م، وقد يرجع ذلك الاهتمام بالمنطقة لكونها تقع عند تقاطع التوترات الشرقية – الغربية (الهواري، 2003: 27).

ظهرت مشاريع وخطط وأساليب جديدة بحيث جعلت منطقة الخليج ساحة مكشوفة للمنافسة والصراع الدولي والإقليمي، الأمر الذي أدى إلى تحويل المنطقة إلى بؤر التوتر في العالم، وهذا الوضع فرض على دولها محاولة تبني إستراتيجية التوفيق بين جميع المتناقضات، ومن أساليب التهديد وعدم الاستقرار التي واجهتها دول مجلس التعاون خلال تلك الحقبة (شكارة، 2003: 43).

تعد منطقة الخليج العربي منطقة إستراتيجية هامة للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبرها إحدى اهم مصالحها الحيوية الواجب حمايتها والدفاع عنها خاصة إسرائيل ، وبالتالي فأن استقرار هذه المنطقة وعدم السماح بظهور قوى إقليمية منافسة

لها ولحليفها إسرائيل يعتبر هدفا استراتيجياً يجب المحافظة عليه وتأمينه. كما تنعكس الأهمية الاقتصادية للخليج العربي على الاستراتيجية العسكرية للدول ذات المصالح البترولية والتجارية في المنطقة مما ادى الى توجيه اساطيل هذه الدول الى المنطقة وسعيها لإقامة قواعد عسكرية في المحيط الهندي وفي مواقع اخرى ذات صلة بالخليج العربي (شكارة، 2003: 43).

وتتركز مصالح حلف شمال الاطلسي في النواحي التالية:

أولا: المصالح الاقتصادية. وتتمثل في:

أ- ضمان الإمدادات النفطية، وذلك لأن دول الخليج العربية تعد المزود الرئيسي للنفط، ولا بديل لهذا في المستقبل المنظور، وطبقاً لبعض التقديرات فإن أهمية النفط العربي لن تتناقص بل ستزداد خاصة مع وفرة الاحتياطات العربية والتراجع المحتمل في مصادر نفط بحر الشمال، إن أوروبا ظلت منذ أوائل الستينات من القرن الماضي تزيد تدريجيا اعتمادها على الإمدادات المستوردة من النفط (أبو حسبو، 2010).

ب- ضمان الحفاظ على الأسواق الضخمة للصادرات الأوروبية في منطقة الخليج العربي، سواء الصناعية أو الاستهلاكية، لذلك نجد أن الارتباط التاريخي والمصلحي بين دول أوروبا الغربية تجعلها ترى في دول الخليج العربية امتداداً طبيعياً واستراتيجياً لها، كما أنها تعدها سوقاً اقتصادية ملائمة لتصريف منتجاته الصناعية وفي ضوء ما سبق نجد أن منطقة الشرق الأوسطوتحديداً دول الخليج العربي تمثل المرتبة الأولى بالنسبة لأسواق تصدير دول أوروبا الغربية، كذلك فإن صادرات دول أوروبا الغربية تمثل 60% من واردات الجزائر و50% من الواردات التونسية و44% من الواردات المغربية وتمثل واردات دول المشرق العربي من دول

أوروبا الغربية ما بين 30%-35% من إجمالي واردات هذه الدول، وبعبارة أخرى فإن دول المشرق والمغرب العربي تمثل سوقاً رئيسية لدول أوروبا الغربية حيث تستوعب هذه الدول 10% من إجمالي صادرات دول أوروبا الغربية (بدران، 2003: 53).

ثانيا: المصالح الأمنية. وتتمثل في:

أ- ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك حتى تتمكن من حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، لذا يزداد اهتمام دول أوروبا الغربية بتحقيق الاستقرار في المنطقة على ضوء التحرك الأوروبي نحو تحقيق وحدة دولية لها وزنها في النظام الدولي، وتعتقد دول أوروبا الغربية أن سلامة وازدهار أوروبا وقدراتها على أداء دورها في النظام العالمي الجديد يرتبط عضوياً بمنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، وعدم استقرار هذه المنطقة قد يترتب عليه خلخلة الاستقرار العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي داخل أوروبا، ومثال ذلك أن غزو العراق للكويت قد أثار إمكانية قيام قوة بالسيطرة على منابع البترول، واحتمال أن تؤثر الأزمة على الأسعار والاستثمار، كما أثار الغزو تخوف دول أوروبا الغربية من إمكانية ابتعاد أوروبا في ظل زيادة التواجد الأمريكي في المنطقة (علوي، 2001: 55).

ب- عدم سيطرة أي دولة كبرى على منطقة الشرق الأوسط، لأنه قد يعرض المصالح الأوروبية للخطر، فقد أظهرت حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 أنه عندما كانت تتعارض المصالح الأمريكية مع المصالح الأوروبية، فإن المصالح الأمريكية تأخذ المرتبة الأولى، ولطالما تجاهلت أمريكيا دول أوروبا الغربية ومصالحها في الشرق الأوسط لدعم إسرائيل والمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط، لهذا تسعى أوروبا في الوقت الحاضر إلى منع

حدوث مثل تلك السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، حيث عملت الدول الأوروبية بضم جهودها إلى جنب الجهود العربية في محاولة جريئة تستهدف صد النفوذ السياسي للولايات المتحدة، حيث يشعر العرب والأوروبيون بأن كليهما يمثل ثقلاً اقتصادياً ضخماً يبحث عن إدارة سياسية مستقلة (اللاوندي، 2007: 30).

ج- التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف اللذان أصبحا يثيران قلقاً شديداً في بعض الدول الأوروبية والعربية إضافة إلى منع انتشار الأسلحة النووية، والكيماوية، والبيولوجية، من خلال احترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والإقليمية والامتثال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح، كذلك بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ إجراءات للحد من انتشارها (أبو سعود، 2006: 84).

د- المصالح الثقافية حيث تسعى لتحقيق الاستيعاب الثقافي والحضاري للمنطقة عن طريق نقل العادات والتقاليد الغربية، من أجل تأمين هذه المنطقة الهامة التي تمثل المعبر إلى أفريقيا إذ أن أفريقيا تعد منطقة نفوذ أوروبية تقليدية (الجودة، 2005: 46).

وفي هذا الاطار تم اجراء مقابلة شخصية مع رئيس جهاز الأمن الوطني سعادة الشيخ/ثامر العلي الصباح و سؤاله

- ما هي الفائدة الإستراتيجية لدول الخليج العربي من مبادرة اسطنبول؟

بعد اكتواء دول الخليج العربي والكويت بالتحديد من الغزو العراقي وارتباط ايران والعراق بعمليات ارهابية بالكويت تتمثل باختطاف طائرة وتفجيرات

متكررة وبالتالي قامت الكويت بتوقيع اتفاقيات مع الدول الدائمة العضوية ممن يملكون حق الفيتو.

بالإضافة الى التزام أمريكي – أوروبي جديد متمثل بحلف شمال الاطلسي الذي يضم 28 دولة يقدم المساندة سواء عسكريا او سياسيا و يوفر " نصائح خاصة بكل دولة " حول إصلاحات تتعلق بمجال الدفاع وكذلك تشجيع التعاون العسكري ومحاربة الإرهاب عبر تبادل المعلومات ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (**لمزيد من التفاصيل انظر ملحق 2**) .

المطلب الثاني: أولوية تعزيز الأمن في الخليج العربي.

لقد فرضت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العالم الاهتمام بالأمن، كمطلب تاريخي وضروري تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وأطيافها، وإحدى القضايا دائمة الحضور في الجدل ومن أهم قضايا العصر الحديث. فقضية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج تحظى باهتمام خاص من جانب القوى الإقليمية والدولية، التي جعلت مصالح هذه القوى تتشابك في أحيان وتتقاطع في أحيان أخرى، وهذه القضية تمثل إحدى ساحات المواجهة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، فالأولى تحاول حث دول مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ مواقف حازمة وصارمة ضد تطلعات إيران النووية (مايكل، 2009: 56).

يعد الأمن الخليجي كمسألة سياسية من المسائل المطروحة دوماً خاصة في سنوات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبروز الطرف الإيراني كطرف للوضع الإقليمي الخليجي، وما نتج عنه من توترات إقليمية بفعل البرنامج النووي الإيراني، ومن المسائل المهمة التي تتعلق بمسألة الأمن القومي الخليجي من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ما يلي: (مايكل، 2009: 58).

أ- **غياب الاستقرار**. تعاني منطقة الخليج في المرحلة الراهنة من غياب هيكل مستقر للأمن الخليجي، وبخاصة في ظل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، فالأمن الخليجي سيبقى حبيس حسابات وسياسات وصراعات الدول الكبرى طالما بقيت دول المنطقة غير قادرة على بلورة رؤية مشتركة للأمن الإقليمي توفر الضمانات الأمنية لجميع الأطراف، ولعل هذا هو الذي

يـدفع بعـض دول المنطقـة للارتبـاط باتفاقيـات وعلاقـات أمنيـة مـع دول كبـرى، والمشـكلة أن السياسـة الأمريكيـة فـي المنطقـة وبخاصـة فيمـا يتعلـق بالتعامـل مـع الملـف العراقـي أصـحبت تشكل مصدراً لعدم الاستقرار الإقليمي، خاصـة وانها قد تفضـي إلى تفكك الدولـة العراقيـة، وإن دول مجلس التعاون لا تواجه التحدي من داخلها بل إن معظم التحديات الأمنية مصدرها دول إقليميـة أو دول خارجيـة، ممـا يؤكـد علـى أهميـة أن تواصـل هـذه الـدول خطواتهـا علـى طريـق تعزيز تعاونها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني والدفاعي، وإن قيام نظام امن إقليمي في منطقة الخليج يتطلب تعاون ومشاركة دول المنطقة الأخرى كالعراق وإيران واليمن، ولكن التطورات الأخيرة في العراق وسلوك القيادات الإيرانية وتعاملها غير الشفاف مع همـوم ومخـاوف الأطـراف الإقليميـة الأخـرى كـان لـه تـأثيرات سـلبية علـى مفهـوم الأمـن فـي الخليج.

ب- صيغ الإستراتيجية. هناك أفكار عديدة تدور حول كيفية إيجاد آلية عملية وفّعالة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً ، وتوسيع حدود والتزامات حلف شمال الأطلسي كانت إحداها لذا قامت قيادة الحلف بتقديم "مبادرة اسطنبول" التـي استهدفت قيام علاقات تعاقدية بين الحلف والدول الخليجية، لا تتضمن عضوية هذه الدول في منظومة الحلف بل تهدف إلى تأسيس علاقة شراكة وتعاون استراتيجي بين الحلف والدول الموقعة، ولكن هذا التطور لا يعد بديلاً عن الضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية، فلازالت الاتفاقيات الأمنيـة الثنائيـة تشـكل زاويـة الأسـاس فـي النظـام الأمنـي الإقليمـي، وامتـداد التزامـات الحلـف الدفاعيـة إلـى منطقـة الخلـيج سيحتاج لفتـرة زمنيـة طويلـة، ومـن هنـا فـإن أيـة صـيغة للأمـن

الخليجي لن يكتب لها الاستمرار والاستقرار، إلا إذا قامت على أساس التوافق بين دول المنطقة، واستندت إلى التزامات وضمانات تعاقدية تحظى بالقبول والاحترام من قبل الجميع.

جـ- القوات المشتركة. على الرغم من بعض الخطوات الهامة التي حققتها دول المجلس في مجال التعاون الأمني والدفاعي، إلا أن هناك الكثير الذي يتعين عمله حتى يمكن الحديث عن نظام فعال للدفاع الجماعي خاص بدول المجلس، وبخاصة في ظل النتائج التي أسفرت عنها تجربة "درع الجزيرة"، ولذا لازال المجال مفتوحا لتطوير نوع من نظام الأمن الجماعي وخاصة في ظل النجاحات التي يمكن إحرازها في مجالات التكامل الاقتصادي والاجتماعي، فالتكامل الأمني يعد من أصعب القضايا لوجود تعقيدات كثيرة تلازم هذه القضية، ولكن لا يمكن اليأس من أمكانية قيام مبادرات خليجية لتأسيس نظام أمني يتجاوز المصالح القطرية الضيقة لكل دولة من دول المجلس، فهناك حاجة ملحة لهذا النوع من النظام والحاجة قد تكون عامل توحيد وتقارب سيدفع المشروع إلى حيز التنفيذ، خاصة وأن الاتصالات والمشاورات بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الأمن والدفاع مستمرة ومتواصلة.

د- الأمن الاقتصادي. وهو الأمن الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، وتامين التعليم والرعاية الصحية لكل أفراد المجتمع وتأمين وصول الأفراد إلى أسواق العمل بخبرات عالية إلى جانب وجود سياسات اقتصادية تخلق بيئة اقتصادية حافزة ومشجعة على الاستثمار، ولا يتم ذلك إلا عبر خطوات ومراحل زمنية طويلة نسبياً يعتمد تحقيق كل خطوة منها على أساس تقيم نجاح الخطوات السابقة لها، لذا فإن دول الخليج، وخاصة خلال العقد الزمني السابق قامت بالتوصل إلى خطوات متعددة تصب معظمها في ضمان التكامل الاقتصادي بينها.

المطلب الثالث: ضرورة التوازن الاستراتيجي لدول الخليج العربي.

يعني مفهوم التوازن بين دولتين متضادتين أو أكثر من المنظور الإستراتيجي، أن محصلة تقييم مكونات القدرة السياسية والعسكرية في كل من الدولتين المتضادتين تكون متعادلة، وأنَّ الفرق بينهما يكون محدوداً، بحيث لا يمكن لأي من الطرفين أن يحقق موقفاً إستراتيجياً لصالحه، يعطيه ميزة رئيسية تؤثر على الموقف الإستراتيجي العام بأبعاده المختلفة، تجعله يفرض إرادته ويُملي شروطه السياسية على الطرف الآخر باستيلائه على أهداف ذات قيمة إستراتيجية كبيرة، أو عن طريق قصف وتدمير أهداف إستراتيجية حيوية تؤثر على اقتصاد الدولة وقدرتها على الصمود والاستمرار في الحرب أو القدرة على فرض حصار يحرم الدولة من الحصول على احتياجاتها الإستراتيجية الحيوية مثل البترول والمواد الغذائية من الخارج (الرشيدي، 2009: 81).

إن قضية أمن الخليج قضية قديمة ومتجددة باستمرار، وذلك بحكم أهمية هذه المنطقة للاقتصاد العالمي وسعي العديد من الأطراف الإقليمية والدولية للسيطرة عليها، وقد شهدت هذه المنطقة متغيرات إقليمية كبيرة قد يكون أبرزها التدخل العسكري الأمريكي في العراق والذي أطاح بهذا البلد بعيداً عن معادلة التوازن الاستراتيجي الإقليمي، بل وجعل منه مصدراً أساسياً من مصادر تهديد الأمن في المنطقة، إضافة إلى تزايد نفوذ إيران الإقليمي وسعيها الحثيث لامتلاك السلاح النووي لتأكيد هيمنتها ونفوذها الإقليمي، مسببة للقلق لدول الجوار وأيضا لدول العالم الذي يراقب ما يحدث في الداخل الإيراني بالكثير من الريبة والشك، والذي سيمثل بحد ذاته عاملاً آخر من عوامل تهديد الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، أما على المستوى العالمي فنجد بأن دول أخرى بدأت في الظهور ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القطب الأوحد بعد سقوط الإتحاد السوفييتي وأبرز هذه الدول روسيا الاتحادية وجمهورية الصين، بالإضافة لبعض الدول التي تريد إن تخرج من كونها قوى إقليمية إلى قوى دولية كالبرازيل وألمانيا والهند (الرشيدي، 2009: 87).

يُعد موضوع الأمن القومي لمجلس دول التعاون الخليجي واحداً من اخطر التحديات، التي تواجهها دول المنطقة في إطار المتغير الجيو- سياسي الكبير الناتج عن الاحتلال الأنجلو- أميركي للعراق، واتخاذه مركزاً لإعادة بناء المنطقة وعولمتها وتنظيمها خلال عشر سنوات، في شراكةٍ أمريكيةٍ/ شرق أوسطية اقتصادية وسياسية وثقافية، تشكل في حقيقتها جزءاً من عملية إعادة بناء النظام الدولي برمته، وعولمته في نظامٍ عالميٍ جديد (الجودة، 2005: 48).

تمرُّ دول الخليج العربي في مرحلة انتقالية، وهي تشهد نضوجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا التحول ينطوي على حالة من عدم الاستقرار، والتي لابد من مواجهتها عبر منظومة أمنية، بشرط ألا تكون عسكرية فحسب في طبيعتها، فثمة حاجة حقيقية إلى أن تطور دول الخليج العربي نظاماً أمنياً شاملاً، يوفّق بين مصالح المجتمع الدولي بصفة عامة والاحتياجات المحلية الملحة بصفة خاصة، كما يوازن بين التجهيز العسكري ومفهوم «القوة الناعمة» ببعدها الحضاري والثقافي البالغ الأهمية، ولابد من أن يلبي هذا النظام كافة الاحتياجات الأمنية لدول الخليج العربي وأن يحقّق رخاءً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لهذه الدول (العيدروس، 1993 : 31).

يشير (عبدالمجيد، 2008: 61) إلى أن الملامح الرئيسة للصورة الجديدة هو ارتباط معظم الدول العربية الخليجية (دول مجلس التعاون) بالسياسة الأمريكية بشكل أو بآخر، واختفاء الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا حاليا من التأثير على مجريات الأمور في المنطقة، وكانت النتيجة المباشرة لذلك هو زيادة ثقل الدور الأمريكي في منطقة الخليج وكان لذلك عدة نتائج جيواستراتيجية مباشرة من أهمها:

أ- السيطرة الأمريكية المباشرة على معادلة توازن القوى في المنطقة.

ب- اختلال التوازنات السياسية والإستراتيجية في المنطقة، مما أدى إلى ظهور إستراتيجية أمريكية جديدة تجاه العراق وإيران وهي إستراتيجية "الاحتواء المزدوج" التي تعكس التفكير الاستراتيجي الأمريكي والأنماط السلوكية الأمريكية التي تتعدى حدود المنطقة ولا تنحصر في العراق وإيران تحديداً، فهي تأتي مكملة لإستراتيجية الاحتواء المرتبطة بالحرب الباردة والمنافسة بين القوى العظمى. ويمكن فهم معظم مظاهرها الحديثة في ضوء أهدافها وغاياتها. فإستراتيجية الاحتواء المزدوج، ورغم الادعاء بتوجهها نحو المنطقة، إنما تخدم مصالح أمريكية أوسع نطاقاً على الصعيد العالمي. إن معاداة إيران وفرض عقوبات على العراق إنما هما جزء من الخطة الأمريكية للاحتواء العالمي، وذلك في الوقت الذي تندمج فيه مصالحها في الشرق الأوسط بمصالحها الأخرى في آسيا الوسطى وأوراسيا.

جـ- تزايد الخلافات بين مجلس دول التعاون الخليجي والعراق، مع استمرار الشعور بتنامي الخطر الإيراني.

يشير (الشيدي، 2011: 41) إلى أن الحلف يعمل على تكريس البنية الامنية في منطقة الخليج العربي على شكل آليات، بعد أن تم تسمية القوى الخليجية القادرة على التعامل مع هذه الهيكلية، والقوى الإقليمية التي تتطلع كلما شعرت بالتهميش نحو نظام الأمن الإقليمي. حيث أن هذه الإستراتيجية إضافة إلى أهدافها قد حددت المخاطر المحتملة التي يمكن ان تتعرض لها دول الخليج العربي، والتي تتمثل بـ(التهديد الذي يؤثر على أمنها الداخلي، كتعرض الدول الخليجية للإنهيار، أو للإرهاب، أو أن تتعرض الى التهديد الخارجي من قبل جارتها إيران). وتشكل فرضية (البنية الأمنية) في الخليج العربي العمود الفقري للإستراتيجية الأمنية للحلف، القائمة على الأتي:

أ- توقيع اتفاقيات تسمح بالتدخل العسكري للحلف لمساعدة الدول الخليجية.

ب- إنشاء بنية أساسية تسمح بانتشار قوات إضافية خلال الأزمات.

كذلك وفي هذا الاطار تم اجراء مقابلة شخصية مع رئيس جهاز الأمن الوطني سعادة الشيخ/ثامر العلي الصباح و سؤاله

-هل هناك توازن القوى بين دول المبادرة والحلف؟ وهل يؤثر ذلك على طبيعة العلاقة فيما بينهما؟

من الطبيعي لا يوجد توازن للقوى بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحلف شمال الاطلسي سواء عسكريا او سياسيا فالحلف يتكون من 28 دولة والدول الموقعة على المبادرة 4 دول ومجازا يمكن القول انهم 6 دول بعد توقيع الامانة العامة مذكرات تفاهم.

ولكــن لا اعتقــد ان ذلــك يــؤثر علــى طبيعــة العلاقــة لانهــا ليســت مبنيــة علــى اســـاس التـــوازن فـــنحن نعلـــم انننـــا قـــوة اقتصـــادية وهـــم يريـــدون الحفـــاظ علـــى مصـــالحهم فـــي هـــذه المنطقـــة لـــذلك هـــذا التعـــاون وتبـــادل الآراء يـــؤدي الـــى نـــوع مـــن الفهـــم لأهميـــة هـــذه المنطقـــة مـــن الناحيـــة الاقتصـــادية والمصـــالح المشـــتركة **(لمزيد من التفاصيل انظر ملحق 2).**

المبحث الثاني: اسهامات حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1991.

المقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة 1991 وتزامن ذلك بحرب الخليج الثانية والتي كانت مبرر للتواجد الاجنبي في منطقة الخليج العربي لحماية مصالحها الاقتصادية وكانت هذه الحقبة بداية اهتمام المجتمع الدولي بهذه المنطقة و زاد هذا الاهتمام بعد احداث 11ايلول/ سبتمبر 2001 التي تعرضت في الوالايات المتحدة الامريكية لهجمات ارهابية كان المسلمين المتهم الرئيسي بهذه الهجمات ولذلك بدأ العمل على نشر ثقافة نبذ العنف والارهاب ، ومن ثم كانت حقبة حرب الخليج الثالثة 2003 بهدف ازالة نظام صدام حسين ، وفي 2004 طرح حلف شمال الاطلسي مبادرة اسطنبول للتعاون لتكون بوابة له لهذه المنطقة الاستراتيجية من العالم .

تمثل الدول الخليجية الست وبلدان البحر المتوسط الجانب الأكبر لمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي دعت إليها الولايات المتحدة وتبنتها قمة الدول الصناعية الثماني في ولاية جورجيا الأمريكية في 8 حزيران/يونيو 2004،فضلاً عن قمة التحالف الأوروبي – الأمريكي في أيرلندا التي جمعت الرئيس الأمريكي مع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في 26 حزيران/يونيو 2004، حيث كان محور قمة الناتو عام 2004 هو ذاته الذي اهتمت به القمتان المشار إليهما وهي قضية الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير والعراق بما يعنى أن هناكتطابقاً بين توجهات الحلف والتوجهات الأمريكية والأوروبية بشأن الترتيبات المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط.

إن انتقال الحلف من الدفاع عن أراضى الدول الأعضاء إلى الدفاع عن مصالحها المشتركة خارج نطاق أراضيها من خلال المشاركة في تنفيذ مفهوم الضربات الاستباقية أو الإجهاضية، أي الذهاب إلى مصادر التهديد والتعامل معها دون انتظار وقوعها، بمعنى أن قوة الرد العسكري للحلف جاهزة وتعمل بوسائل دفاع لمقاومة الإرهاب خاصة الهجمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن حلف الأطلسي لا يزال يخشى سعى القاعدة لامتلاك أسلحة دمار شامل، ومن ثم فقد أجرى خلال شهر يونيو 2005 تدريبات عملية باسم الفجر الأسود، وهي نموذج لعملية إرهابية وهمية تستهدف سبل التصدي للإرهاب النووي، ولا شك أن هذه التوجهات الجديدة للحلف، تتسق مع التوجه الأمريكي في هذا الشأن.

ويأتي الاهتمام الجديد من جانب الحلف بدول الخليج في إطار ما يطلق عليه عولمة الأمن في الخليج وتدويل قضاياه، حيث يلاحظ أن التوجه الأمريكي بشأن منطقة الشرق الأوسط هو الذي أقنع الحلف بانتهاج هذا التوجه الجديد، وهو ما يمثل الإرادة لرؤية الناتو من منظور جديد موجودة بوضوح وينبغي أن تشمل نظرة جديدة إلى كيفية مساهمة الناتو في أمن الخليج العربي.

يتناول المبحث الثاني اسهامات حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1991، وذلك من خلال ثلاثة مطالب يستعرض المطلب الاول حلف شمال الاطلسي وحرب الخليج الثانية1991، ويسترض المطلب الثاني حلف شمال الاطلسي وحرب الخليج الثالثة 2003، والمطلب الثالث خصص للحديث عن مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي 2004.

المطلب الاول: حلف شمال الأطلسي وحرب الخليج الثانية 1991.

تكمن أهمية منطقة الخليج العربي من منابع النفط الحيوية ذات الموقع الاستراتيجي الهام في العالم، وكون الشركات الأوروبية والأمريكية أخذت تتسابق في استغلال هذه السلعة الهامة والمورد الاقتصادي الاستراتيجي الكبير، فإن ما قام به العراق من احتلال لدولة الكويت في 2 آب 1990 أعتبر تهديداً مباشراً لمصالح الدول الغربية في منطقة الخليج لا سيما وأن هذا الاحتلال جاء في فترة زمنية سادتها تقلبات عاصفة في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، وبروز سيطرة نظام القطب الواحد في العالم (هيكل، 1999: 36).

لقد مست أزمة الخليج منذ اللحظة الأولى عصباً حساساً للاقتصاد العالمي يتعلق بما أطلق عليه منذ عام 1973 "بأمن الطاقة" كما كان الاحتلال تحدياً للعالم العربي والإسلامي ولكل الحقائق التي كانت تعتبر من الأساسيات في العلاقات العربية ومفهوم الأمن الخليجي العربي، لذلك فإن هذا العمل اذهل جميع الدول العربية ومعظم الدول الأوروبية وأمريكا، مما حدا بالولايات المتحدة إلى أن تقود الحرب على العراق وتمارس هيمنتها في هذا الأمر، حتى أصبح الكثير من دول العالم الغربي والعربي تتسابق من أجل المشاركة في تحرير دولة الكويت. كما نّبه الغزو العراقي للكويت الولايات المتحدة ودول الحلف الأخرى، للأخطار التي يمكن أن تمثل تهديدات جديدة لمصالحهم خارج النطاق الجغرافي لعمل حلف الأطلسي في أوروبا الغربية، وكان ذلك بداية التفكير في ضرورة توسيع نطاق عمل الحلف، ورغم اتفاق دول الحلف على إدانة العدوان العراقي، إلا أنهم اختلفوا في كيفية التعامل مع الأزمة، وكان

الحدث خارج نطاق عمل الحلف، ولكنه يمس مصلحة حيوية لدوله، ويتطلب تدخل لحماية تلك المصلحة (العيدروس، 1993 : 48).

وقد طالب الجميع بسرعة سحب القوات العراقية الغازية من الكويت، عدا بريطانيا التي تطابق موقفها مع الولايات المتحدة، الذي ينادى بالعمل العسكري ضد العراق، وحرصت دول الحلف الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، وألمانيا) على تجنب الخيار العسكري، -وهو ما أكده قرار البرلمان الأوروبي برفض العمل العسكري وضرورة إتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية، التي اتخذتها الأمم المتحدة- غير أن بريطانيا والولايات المتحدة طالبوا باستخدام القوة لإجبار القوات العراقية على الانسحاب وتوقيع عقاب صارم وقاسي عليها، لإرهاب دول المنطقة والعالم، والتنبيه لرد الفعل الذي سيلاقونه في ظل النظام الجديد الذي بدأت تظهر بوادره (هيكل، 1999: 57).

انضم عدد من دول حلف الأطلسي للمشاركة في العمل العسكري تحت مظلة الأمم المتحدة، بينما اكتفى البعض الآخر بمساعدات، اختلفت كذلك، ما بين مساندة كاملة بالقوات، أو دعم بمعدات أو وحدات غير مقاتلة (طبية أو إدارية أو فنية)، أو مشاركة في التكلفة، أو اكتفاء ببيان. وقد وضح من ذلك اختلاف وجهات نظر دول الحلف، واتجاه بعضها للعمل خارج الحلف، بينما ساندت دول أخرى، الدول المشاركة من الحلف في العمل العسكري، في إطار ميثاق الحلف، ففرنسا وألمانيا، على سبيل المثال، من منظور مصلحتيهما الكبيرة في العراق، حاولتا تجنب اللجوء للخيار العسكري في البداية، وتمسكت ألمانيا بنصوص دستورها، الذي يحظر إرسال قوات ألمانية للقتال في الخارج، إلا في إطار معاهدة حلف الأطلسي، لذلك زادت مشاركتها في تكاليف الحشد العسكري، وأرسلت ألمانيا وبلجيكا طائرات إلى تركيا،

دفاعاً عنها، واشترطت عدم مشاركة طائراتهما في العمليات الهجومية، وذلك في إطار مبدأ الدفاع الجماعي بموجب معاهدة الحلف، أما فرنسا فبالرغم من مواقفها المبدئية في معارضة العمل العسكري، إلا أنها لحقت بالركب خشية تهميشها، وأرسلت هي وبريطانيا وإيطاليا قوات برية وجوية وبحرية إلى الخليج للمشاركة في الحرب، ورغم اشتراط فرنسا عدم مشاركة قواتها في مهاجمة العراق، إلا أنها سرعان ما نحت هذا الشرطجانباً (القاسمي، 1992: 45).

لقد شارك العديد من دول الحلف بشكل أو آخر في العمل ضد العراق، إلا أن ذلك لم يكن تحت مظلة الحلف، وإنما بشكل فردي،طبقاً للظروف الذاتية لكل دولة، عدا ألمانيا وبلجيكا اللتين شاركتا في الدفاع عن تركيا في إطار الحلف، كما شاركت بعض دول الحلف بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الولايات المتحدة القواعد الجوية والبرية بأراضيهم، في غرب وجنوب أوروبا (العيدروس، 1993 : 65).

ويرى الباحث أن حرب الخليج الثانية وقرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1990 الذي يخول المجتمع الدولي استخدام القوة العسكرية ضد العراق لاخراجة من الكويت أوضحت ضرورة تكييف هياكل وعقائد الحلف، لكي يتمكن من التعامل مع الأزمات المشابهة، في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة، بالعمل خارج نطاق عمل الحلف في أوروبا الغربية، كما أبرزت هذه الحرب كذلك ضرورة أن يعقد الحلف اتفاقيات أمنية مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط المحورية، توفر لها التسهيلات العسكرية اللازمة، وهو الأمر الذي أدى إلى طرح الحلف، بعد ذلك، لمستوى معين من العلاقات (الشراكة)، مع بعض دول المنطقة، خاصة جنوب المتوسط، والتي يمكن أن تكون ذات نفع للحلف، في أزمات مشابهة.

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي وحرب الخليج الثالثة 2003.

بعد أحداث ايلول / سبتمبر 2001 التي تعرضت فيها أمريكا لإعتداءات ارهابية؛ جاءت حرب الخليج الثالثة على العراق، لتغيير نظام الحكم فيه بتدخل خارجي، وهي حرب لها دوافعها العديدة وأهدافها البعيدة المدى.إذ شكلت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، التي أدت إلى الاحتلال الأمريكي للعراق،متغيراً ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الأطراف سواء الإقليمية منها أو الدولية، كون هذه الحرب تحتوي على أبعاد مختلفة ومتنوعة بقدر الأهداف التي يراد تحقيقها من وراءها، وتتمثل هذه الأبعاد بالاقتصادية منها والعسكرية والأمنية والإستراتيجية (القاسمي، 1992: 49).

وبعد صدور القرار 1441 من مجلس الأمن في 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2002 بالإجماع، سعت الولايات المتحدة للحصول على تأييد دول حلف شمال الأطلسي وذلك في اجتماع براغ، رغم أن الموقف الفرنسي– الألماني وما عُرف مؤخراً بالمبادرة الفرنسية – الألمانية، التي انضمت إليها روسيا ووافقت عليها الصين، قد جعلت موقف حلف الناتو غير موحد، بل يعاني من انشقاق واضح، اتسع بتنديد واشنطن بموقف فرنسا وألمانيا لرفضهما شن الحرب ضد العراق خارج نطاق قرار جديد من مجلس الأمن، وخارج نطاق الأمم المتحدة والشرعة الدولية بعد استنفاذ الحلول السلمية ، وقد وصف رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي المحور الفرنسي– الألماني بأنه يعود إلى أوربا "القديمة"داعياً إلى تغييره في حين اتهم كولن باول بشكل غير دبلوماسي أو بروتوكولي موقف فرنسا وألمانيا وبلجيكا بأنه يسعى لإنقاذ الرئيس العراقي صدام حسين وانذر الأمم المتحدة بأنها ستفقد أهميتها إذا فشلت في التحرك

ضد العراق مشيراً إلى أن"لحظة الحقيقة تقترب بسرعة" وذلك في معرض شهادته أمام الكونغرس (شعبان ، 2003 ، http://www.mokarabat.com/m4.6-7.htm) .

إن القرار 1441 أجلّ الحرب أو العمليات العسكرية لنحو أربعة أشهر إلاّ انه شكل مدخلاً وغطاءً لتبرير الهجوم العسكري، إذ أن قرار الحرب كان قد أتخذ وحاولت الولايات المتحدة ابتزاز الأمم المتحدة بأنها قد تلجأ إلى إجراء انفرادي، وهو ما قام به سواء انشق حلف الناتو أو عاد إلى الالتئام، أو صدر قرار جديد من مجلس الأمن يرخّص استخدام القوة أو لم يصدر وسواء تعاون العراق أو لم يتعاون وسواء وجدت أسلحة الدمار الشامل أو لم توجد فهي ماضية في قرار الحرب (شعبان ، 2003 ، http://www.mokarabat.com/m4.6-7.htm) .

وبدأت الحرب على العراق في 20 آذار \ مارس 2003 من قبل قوات الائتلاف بقياده الولايات المتحدة الامريكية وأطلقت عليه تسمية ائتلاف الراغبين، وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافاً كبيرا عن التحالف الذي خاض حرب الخليج الثانية، لأنه كان ائتلافاً صعب التشكيل واعتمد على وجود جبهات داخلية في العراق متمثلة في الشيعة في جنوب العراق بزعامة رجال الدين والأكراد في الشمال بزعامة جلال طالباني ومسعود برزاني. وقد شكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% من هذا الائتلاف الذي رفض حلف شمال الأطلسي المشاركة بهذه التحالف والحرب، التي تسببت بأكبر خسائر بشرية في المدنيين في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي في عدة عقود (العيدروس، 1993 : 69).

ويعتقد الباحث أن دوافع حرب الخليج الثالثة 2003 فقد كانت لتحقيق ما يلي:

1- إلغاء دور العراق كمصدر إزعاج وخطر واقع أو متوقع على مصالح حلف شمال الأطلسي وإسرائيل، لتدخل المنطقة في مرحلة (السكون التام) والخضوع الكامل الذي يسمح لأمريكا وإسرائيل أن تتحركا في طول المنطقة وعرضها.

2- بسط السيطرة على نفط العراق الذي يمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم؛ ليضم إلى بقية منابع النفط التي تضع أمريكا يدها عليها؛ لكي تؤمن لنفسها ولحليفاتها في الغرب في الخمسين سنة القادمة موارد لا تنضب إذا أوشك نفط الشمال على النضوب.

المطلب الثالث: مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي 2004.

اعتمدت مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي 2004 وثيقتين: (النعيمي، 2010: 174)

الوثيقة الأولى (عملية الحوار المتوسطي مجال عمل أكثر طموحاً وشمولية). تهدف إلى تعزيز التعاون مع الحلف والاستفادة من الأدوات التي يقدمها لدول الحوار، مما يتطلب تمثيلاً عسكرياً مع الحلف، وتطوير البعد السياسي للحوار، وتعزيز التعاون العسكري – العسكري، والسيطرة المدنية على القوات المسلحة، وحماية طرق الملاحة البحرية، والتعاون في مجال إدارة الأزمات وأمن الحدود ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والإرهاب، مع إمكانية توسيع عملية الحوار لتشمل دولاً راغبة أخرى.

الوثيقة الثانية (مبادرة اسطنبول للتعاون). وترتكز على محاور سياسية وهي تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، من خلال التزام أطلسي جديد وتقديم إجابات ملائمة لمطلب إصلاح سياسات الدفاع وتشجيع التعاون العسكري من أجل محاربة الإرهاب والتعاون البحري ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل وشبكات التهريب المتعددة الاختصاصات، جاء تعزيز الحوار المتوسطي وإعلان مبادرة اسطنبول للتعاون محصلة استشارات رفيعة المستوى قام بها الأمن العام للحلف مع دول حوض الأبيض المتوسط، تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة (انظر نص مبادرة اسطنبول ملحق 3) .

وقد اهتم الحلف بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف وبلدان الشرق الأوسط الموسع. وتم طرح مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي في قمة لقادة الحلف بمدينة أسطنبول التركية في حزيران/يونيو 2004، لتكون بداية لهذا التعاون، وقد انضمت لهذه

المبادرة أربع دول خليجية فقد انضمت البحرين الى هذه المبادرة في شباط / فبراير 2005، الى جانب ثلاث دول خليجية أخرى هي قطر في فبراير 2005، والإمارات في حزيران/يونيو 2005 والكويت في كانون الاول / ديسمبر 2004، بينما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطارها، و"مبادرة إسطنبول للتعاون" هو الاسم الرسمي للشراكة بين 4 دول خليجية وحلف شمال الأطلسي، التي تضع إطارا للتعامل بين حلف شمال الاطلسي ودول من مجلس التعاون الخليجي، وتهدف مبادرة إسطنبول الى المساهمة طويلة المدى في تعزيز الامن والاستقرار العالمي والإقليمي من خلال توفير التعاون الامني العملي الثنائي لحلف الناتو مع دول منطقة الشرق الاوسط الموسع بدءا بدول مجلس التعاون الخليجي في اطار شراكة حقيقية ووفق مبادرة تعاونية قائمة على المصالح المشتركة (حسون، 2010 : 37).

ترتكز مبادرة إسطنبول للتعاون على محاور سياسية وهي تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، من خلال التزام أطلسي جديد وتقديم إجابات ملائمة لمطلب إصلاح سياسات الدفاع وتشجيع التعاون العسكري من أجل محاربة الإرهاب والتعاون البحري ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل وشبكات التهريب المتعددة الاختصاصات، جاء تعزيز الحوار المتوسطي وإعلان مبادرة اسطنبول للتعاون محصلة استشارات رفيعة المستوى قام بها الأمن العام للحلف مع دول حوض الأبيض المتوسط، تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة، وتقوم على عدد من المبادئ المهمة هي: (النعيمي، 2010: 181)

1- أنها مبادرة تعاون تعتمد على مفهوم الشراكة والمصالح المتبادلة للناتو ودول المنطقة، وتأخذ بعين الاعتبار تنوعهم وحاجاتهم الخاصة.

2- أنها تشكل مسار منفصل لكنه يأخذ بالاعتبار، ويكّمل، مبادرات دولية أخرى وخاصة مجموعة الثماني والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد اقترحت المبادرة لائحة نشاطات ثنائية تغطي ستة مجالات مختلفة، ويمكن للبلدان أن تختار من بينها، وهذه المجالات تشمل ما يلي: (النعيمي، 2010: 181)

1- **الإصلاح الدفاعي:** وتعنى بتقديم نصائح تناسب إصلاح أوضاع الدفاع وإعداد ميزانية دفاع والتخطيط المشترك للدفاع والعلاقات المدنية والعسكرية.

2- **التعاون العسكري:** وتشمل التعاون بين العسكريين من أجل المساهمة في التوافقية عبر الاشتراك في تمارين عسكرية عدة وأنشطة تدريب وتأهيل مرتبطة بها، من شأنها تحسين قدرة قوات البلد على القيام بعمليات مع قوات الحلف ومع قوات "الشراكة من أجل السلام" في عمليات يقودها الناتو.

3- **مكافحة الإرهاب:** وتتضمن القيام بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بما يشمل تبادل المعلومات.

4- **التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل:** وهي تعاون في عمل الحلف ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وحواملها.

5- **أمن الحدود والإرهاب:** تعاون في ضمان أمن الحدود بشأن الإرهاب والأسلحة الخفيفة والأسلحة من العيار الصغير ومحاربة التهريب غير الشرعي.

6- **التخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات:** وتتضمن خطط مدنية للطوارئ بما فيها المشاركة في دورات تدريب وتأهيل وتمارين حول عمليات الإنقاذ في حالات الكوارث.

وبموجب الاتفاقية، يقدم حلف شمال الاطلسي (الناتو) الاستشارات للدول المشاركة في مجال الإصلاح الدفاعي، ووضع موازنات الدفاع والتخطيط الدفاعي، وزيادة التعاون العسكري – العسكري بين الطرفين، بالإضافة إلى مشاركة بعض الدول بعمليات الناتو العسكرية، ويضم حلف شمال الاطلسي (الناتو) مجموعة من المستشارين السياسيين من الدول، وهذا يأتي من باب حرص الحلف على أن يكون له موضع قدم في منطقة الخليج عبر انضمام العديد من دول مجلس التعاون لمبادرة اسطنبول للتعاون، والتي تهدف إلى المساهمة طويلة المدى في الأمن العالمي والإقليمي، من خلال توفير التعاون الأمني العملي الثنائي لدول منطقة الشرق الأوسط الموسع مع حلف الناتو الذي يكرس حضوره في المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية من الناحية الجيوسياسية (النعيمي، 2010: 189)

وبعد إطلاق مبادرة إسطنبول قرر الحلف إنشاء مجموعة حول مبادرة إستانبول للتعاون تضم مستشارين سياسيين، و28وفداً من الدول الأعضاء في المنظمة، وتتولى هذه المجموعة تحديد الإجراءات الواجب إتباعها من أجل وضع قائمة بالأنشطة العملية التي يمكن القيام بها مع الدول المهتمة والسهر على تطبيقها، كما تتولى المجموعة أيضاً إعداد تقرير إلى المجلس أو اللجنة السياسية رفيعة المستوى وإعداد الأرضية اللازمة للقرارات الواجب اتخاذها من قبل المجلس بشأن مبادرة إستانبول، وتضم المجموعة في صيغة 28+1 بلدان مبادرة إستانبول للتعاون وإقامة برنامج عمل فردي ومتابعة تنفيذه (حسون، 2010 : 37).

واحتوت المبادرة على أكثر من 160 مجالا للتعاون الأمني لدول الخليج وهي جميعها تدور حول التعاون في مجال الاستخبارات وتبادل المعلومات، وقد انعكست سياسة القوة الناعمة هذه على رغبة دول الخليج العربي للدخول في شراكة استراتيجية مع حلف

"الناتو" انطلاقاً من وعي هذه الدول بأن "عولمة امن الخليج" أصبحت حقيقة مؤكدة نتيجة للتطورات المتسارعة في المنطقة واتساع نطاق التهديدات وتنوع الأخطار.

إن منطقة الخليج العربي تبدو في حاجة إلى حلف" الناتو" كرقم مهم في ترتيبات المنطقة الأمنية، خصوصا في ظل ما تتسم به المنطقة من اهمية استراتيجية كبيرة، ليس فقط بحسبانها مصدرا رئيسيا لاقتصاد الطاقة في العالم، وإنما أيضا لاعتبارات جيوسياسية وأمنية مهمة، مما يستدعي تعاونا إقليميا ودوليا مشتركا، ذلك لان التهديدات والتحديات التي تواجه الجانبين متشابكة ولا سبيل للتعامل معها إلا بتعاون دولي شامل ومستمر، الأمر الذي يؤكد ضرورة إيجاد مفهوم أشمل للأمن في منطقة الخليج العربي باعتبار أن التهديدات التي تتعرض لها منطقة الخليج تستوجب الاهتمام بها ليس فقط على الصعيد الإقليمي بل وعلى المستوى الدولي ايضا (النعيمي، 2010: 188).

كذلك وفي هذا الاطار تم اجراء مقابلة شخصية مع رئيس جهاز الأمن الوطني سعادة الشيخ/ثامر العلي الصباح و سؤاله

- هل تحققت الاهداف المرجوه لمبادرة اسطنبول للتعاون؟

بالنسبة الى رأيي الشخصي فإن المبادرة حققت بعض اهدافها بالنسبة للكويت اما لو تم سؤال الحلف هذا السؤال فأتوقع ان تكون الاجابة نعم على الاقل مع 4 دول و مؤخرا مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ونطمح للأكثر من ذلك من خلال المبادرة الكويتية بإقامة مركز تدريبي في الكويت لدول (ICI) وتمت الموافقة من قبل الحلف على اقامة هذا المركز مما يعطي للكويت بعدا استراتيجيا أكثر مما سبق (**لمزيد من التفاصيل انظر ملحق 2**) .

الفصل الرابع

حلف شمال الاطلسي والنظام العالمي الجديد.

المبحث الاول: المتغيرات والاستراتيجيات الجديدة لحلف شمال الاطلسي.

المطلب الاول: مراحل تطور حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 1991 وبعد الاحداث الارهابية في 2001.

المطلب الثاني: التحولات الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

المطلب الثالث: العقيدة والسياسات الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

المبحث الثاني:حلف شمال الاطلسي وإعادة هيكلة العلاقات الدولية.

المطلب الاول: الاوضاع الجديدة في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: المواقف الخليجية تجاه الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي في المنطقة.

المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي ومستقبل العلاقة مع دول الخليج

الفصل الرابع

حلف شمال الاطلسي والنظام العالمي الجديد.

المقدمة

مع انهيار الاتحاد السوفيتي1991 ونجاح التجربة الاوربية بتوقيع اتفاقية ماتسترخت عام 1992 التي أسست بموجبها الاتحاد الاوربي , بدا حلف شمال الأطلسي وكأّنه فقد مبّررات وجوده التقليدية والمتمثّلة بالخطر السوفيتي. هذا على مستوى المنطق النظري. أمّا على أرض الواقع, فالحلف لم يستقل من الخدمة, بل استمّر ناشطاً وأسفر عن نّية في توسيع إطار عمله وإغناء صفوفه بضّم أعضاء جدداً (دول شرق أوروبا). وأّول ما ظهرت بوادر هذه الاتجاهات إّنما كانت في قّمة روما لدول الحلف عام 1991, حيث جاء في البيان الختامي لتلك القّمة مفاده ضرورة الإبقاء على الحلف في صيغه الأمنية والدفاعية لمواجهة أّي خطر في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا.

إن استمرار حلف الناتو وتوسيعه بضم دول جديدة إليه يتيح له كقّوة عالمية أساسية, إدارة النظام العالمي ومواجهة الأزمات، لكن هذا يفرض بالضرورة تعديلاً في مهام الحلف وتطويراً لهذه المهام في ظلّ النظام الدولي الحالي والقائم على أنقاض الحرب الباردة المنتهية.

وقد برز هذا التعديل والتطوير في دور الحلف ومهامه من خلال تغيير الهدف الأساسي فبعد أن كان هذا الهدف خارجياً ويتمثّل في كبح الشيوعية, أصبح داخلياً وتمثّل في تنسيق سياسات الدول الأعضاء على المستوى العسكري أّولاً , كما على باقي المستويات.

كذلك طال التغيير الإستراتيجية من خلال خفض الأسلحة النووية بنسبة 80% وجعل الخيار النووي آخر الخيارات المطروحة, والانتقال بالإستراتيجية النووية من الإطار العسكري إلى الإطار السياسي, من الردع إلى الحماية, إضافة إلى إنشاء قّوات تدخّل سريع مشتركة.

بعد أن كان نطاق الحلف مقتصراً على أراضي الدول المتحالفة, فقد امتّد ذلك النطاق إلى مناطق بعيدة عن حدود أراضي الدول المتحالفة (الشرق الأوسط مثلاً) وذلك ضمن عمليات حفظ السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن, مع احتمال أن يصبح حلف شمال الأطلسي في المستقبل الإدارة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة. كما أصاب التغيير هيكلية الحلف وذلك من خلال إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي, والتوّجه لتوسيع عضوية الحلف عملياً باتجاه الشرق الأوروبي.

وبالرغم من أن التنظيم العالمي المساند اليوم هو التنظيم الاقتصادي, إلا ان المجال ما يزال واسعاً لقيام أحلاف عسكرية, فهذه الأحلاف هي الركن الأساسي في العلاقات الدولية, وبالتالي فإن حلف شمال الأطلسي سيبقى ضرورة لأطرافه, وحتى أمد بعيد!

لذلك فان الفصل الرابع يستعرض هذه التغييرات التي اصابت حلف شمال الاطلسي والنظام العالمي الجديد، وذلك من خلال مبحثين خصص الاول للتعرف على المتغيرات والاستراتيجيات الجديدة لحلف الناتو ومراحل تطور حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 1991 ، كذلك التحولات الإستراتيجية الجديدة للحلف، والعقيدة والسياسات الجديدة لحلف الناتو. كما تم في المبحث الثاني استعراض الحلف وإعادة هيكلة العلاقات الدولية، وحلف شمال الأطلسي ومستقبل العلاقة مع دول الخليج، كذلك تضمن حلف شمال الاطلسي ومجلس الأمن من خلال مقاربة مستقبلية.

المبحث الاول: المتغيرات والاستراتيجيات الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

المقدمة

لا شك أن دخول حلف الناتو على خط التفاعلات في منطقة الخليج سيكون له تداعيات عديدة على الأمن الإقليمي في تلك المنطقة، خاصة في ظل التحول والتغير الذي طرأ على استراتيجية الحلف من مستوى حوار إلى مستوى شراكة أكثر ديناميكية وعملية من ناحية، وفي ظل الخلل الذي تعانيه المنطقة والذي تم تكريسه بالغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 من ناحية أخرى، وبالتالي لابد من التعرف على نمط توزيع القوة في الإقليم الخليجي وماذا يضيف إليها أو ينتقص منها الدور الجديد للناتو، فإيران لا تزال ترفض أي وجود عربي أو دولي في المنطقة، والعراق لم يصل بعد إلى المرحلة التي تمكنه من المشاركة بفعالية في أي ترتيبات أمنية مستقبلية، ومن جانبها لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تتمسك بالاتفاقيات الدفاعية الثنائية مع الدول الكبرى.

لذلك نتناول في هذا المبحث المتغيرات والاستراتيجيات الجديدة لحلف شمال الاطلسي، وذلك من خلال تقسيمه الى ثلاثة مطالب يتضمن المطلب الاول مراحل تطور حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 1991 وبعد الاحداث الارهابية في 2001، وفي المطلب الثاني نستعرض أهم التحولات الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الاطلسي، وفي المطلب الثالث يتضمن بيان العقيدة والسياسات الجديدة لحلف شمال الاطلسي.

المطلب الاول: مراحل تطور حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 1991.

تعيش دول المنطقة طوفان المتغيرات من حولها وهي معنية أكثر من أي وقت مضى بالسعي إلى بلورة موقف متماسك لقضية الأمن، وأن كثيرا من الجهود والإمكانات يجب أن تأخذ طريقها في سبيل تحقيق هذا الهدف، وتتمثل المتغيرات على صعيد بيئة الأمن في متغير السياسة الأميركية في العراق، وقضية البرنامج النووي الإيراني والمقاربة الأميركية الخاصة بها، والتوجه الجديد للناتو وسعيه لمد أدواره الإقليمية، كما تشكل العلاقات الأميركية الهندية انعكاسات إقليمية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، في حين يبدو أمن الطاقة الصيني متغيراً ذو صلة بأمن المنطقة، وقد كان لهذه التغيرات الأثر الواضح في شكل وطبيعة النظام الدولي عامة، وفى الوطن العربي بشكل خاص، كان من أبرزها وعلى المستوى السياسي انهيار الاتحاد السوفيتي، والطموح الأمريكي المتمثل في النظام الدولي الجديد، وانهيار النظام الإقليمي العربي، والذي ظهر بديلا عنه الإستراتيجية الغربية وخاصة الأمريكية والإسرائيلية التي بدأت تتبنى مفهوم الشرق الأوسط كمفهوم أمني واقتصادي وسياسي (البرصان، 2007 :143).

وفي أعقاب سقوط حلف وارسو في أول حزيران \ يوليه 1991، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، الذي أعلن في ألما آتا "Alma Ata" في 21 كانون الأول \ ديسمبر من نفس العام، برز العديد من التساؤلات، حول مستقبل حلف شمال الأطلسي بعد اختفاء مصدر التهديد الذي نشأ الحلف وتطور لمواجهته. إذ برز تيار، ينبع من المدرسة الواقعية، رأى أن السقوط هو المآل الطبيعي للحلف، بعد تلاشي مصادر التهديد الأساسية وذلك من منظور

نظرية توازن القوة، غير أن تياراً أخر يرى من منظور توازن التهديد، أن تفكك الحلف لا يعد أمراً حتمياً، ومن ثم فانه يمكنه أن يتعزز ويقوى ويستمر لفترات طويلة قادمة، إذا ما تم وضع تصور جديد لمصادر تهديد جديدة يمكن من خلالها تطوير المفهوم الإستراتيجي للحلف (علي، 2001 :67).

وبعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت استراتيجية حلف الناتو تطورا ملحوظا، حيث امتد نشاطه، خلال التسعينيات من القرن الماضي، إلى منطقة حلف وارسو السابق، وسعي لضم العديد من دولة إلي عضويته، وقد تطورت عقيدة الحلف، خلال الفترة ما بين عامي 1991 حتى 2001، من "الردع" إلى "الدفاع عن المصالح الجماعية" لأعضائه خارج أراضيه، كما أصبحت تشكيلات تأخذ شكلا يناسب التدخل السريع، حال اندلاع أزمة من شأنها تهديد مصالح أعضاء الحلف، خاصة في منطقة حوض البحر المتوسط والخليج العربي (المصالحة، 2011 :18).

أعطت هجمات 11 ايلول \ سبتمبر 2001 مزيدا" من قوة الدفع للجهود الدولية في تأطير مفهوم الارهاب والتصدي لتأثيراته واعتباره نسقا" جديدا" متجددا" في العلاقات الدوليه، ذلك أن هذه الهجمات مثلت في النهاية نقلة نوعية هامة في تطوير ظاهرة الارهاب وبدت أقرب الى ما يعرف بالحرب الجديدة أكثر من كونها شكلاً من أشكال الارهاب التقليدية القديمه لأن الارهاب أصبح يمثل تهديدا" بالغ الخطورة بحيث لا يمكن لأية دولة أن تواجهه بمفردها مهما كانت قدراتها خاصة الدول الكبرى وذلك بسبب انتشار مصالحها العالميه في مختلف مناطق العالم (الحص، 2002: 34).

وقد مثلت هجمات 11 ايلول /سبتمبر 2001 حصيلة تطور طويل في ظاهرة الارهاب وهو ليس تطور في مفهوم ومضمون وطبيعة العمل الارهابي فحسب بل يمتد أيضا" الى متغيرات البيئة الدوليه التي يتحرك فيها وهي العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الارهاب الدولي وأدواته وتكتيكاته، تختلف وتتطور بسرعة مع الزمن، والتي تترك تأثيراً جوهرياً على ظاهرة الارهاب من حيث المفهوم والأهداف والآليات (محمود، 2002 : 19).

كما كان لأحداث 11 ايلول /سبتمبر 2001 دور حاسم في تغيير توجهات النظام الدولي، وقد تأثر حلف "الناتو" أيضاً بهذه الأحداث، حيث إن أعضاءه اعتبروا بناًء على المادة الخامسة من معاهدة الحلف، أن الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية هو هجوم على أراضيهم، وكان أبرز أثر لهذه الأحداث على حلف "الناتو "واستراتيجيته وضع موضوعي "مكافحة الإرهاب" و"مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل" على أولويات جدول أعمال الحلف ثم إقامة "قوة الناتو للرد السريع". وبهذا انتقل الحلف من مفهوم الدفاع عن أراضي الدول الأعضاء إلى سياسة الدفاع عن مصالحها المشتركة خارج نطاق أراضيها من خلال المشاركة في تنفيذ سياسة "الضربات الاستباقية أو الاجهاضية" لذا يمكننا القول إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد منحت الناتو "هوية جديدة" يمكن ان نطلق عليها" الناتو العالمي" (علي، 2001 :71).

ونظراً لما يمثله الخليج العربي من أهمية استراتيجية لواشنطن سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب المنظومة الأمنية في الخليج العربي لتأمين مصالحها في المنطقة، كان أخرها إدخال "الناتو" في المشروع الأمني لمنطقة الخليج، ودفعه للعب دور أكبر في قضية الصراع العربي الإسرائيلي لكي يحل محل أي ترتيبات أمنية في منطقة الشرق الأوسط

بهدف تنفيذ ومتابعة سياسة "الاعتماد المتبادل" بين الشقين الشرقي والغربي من إقليم الشرق الأوسط، أي بين الخليج العربي من ناحية والمشرق العربي كمركز لنظام الصراع العربي – الإسرائيلي من ناحية أخرى، وذلك بالربط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج ومساعي إنجاح عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي عن طريق دفع دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في مشروع التسوية، والتوسع في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، تحت مسمى "برنامج الشراكة من اجل السلام" المغزى الاساسى لهذا الربط بين أمن الخليج وعملية تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي هو الدعوة لخلق ما يسمى " ناتو شرق أوسطي" هذه السياسة الجديدة التي تقوم علي نظرية الاعتماد المتبادل بين إنجاح الدعوة لاحتواء إيران ونجاح عملية التسوية في الشرق الأوسط (حوات، 2002: 33).

كما ركز "الناتو" جهوده – في إطار استراتيجيته الجديدة والتي يمكن تسميتها حرب العقائد والأفكار على التنسيق والحوار مع الدول خارج الحلف والبدء في استخدام سياسة القوة الناعمة، أو الذكية، باستخدام أدوات جديدة مثل برنامج "حوار الأطلس المتوسط"، والذي يستهدف التوصل إلى مرحلة الشراكة مع 6 دول عربية (موريتانيا– المغرب– تونس – الجزائر– مصر– الأردن) بجانب إسرائيل لتشمل دولا أخرى من بينها دول الخليج بهدف خلق ما يسمى بـ "ناتو شرق أوسطي" وقد دفعت تلك السياسة " الذكية" إلى توقيع البحرين اتفاقية أمنية مع حلف "الناتو" في عام 2008، وهي ثاني اتفاقية أمنية يوقعها الحلف مع دول الخليج، إذ وقعت الكويت اتفاقية مماثلة عام 2007 وتأتي تلك الاتفاقيات ضمن إطار" مبادرة اسطنبول للتعاون" التي أطلقها الحلف للتعاون مع دول المنطقة منذ عام 2004 (جوزيف، 2007: 12).

المطلب الثاني: التحولات الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

خلال العقدين الأخيرين مر حلف شمال الاطلسي في مرحلتين تاريخيتين:

المرحلة الأولى (انتهاء الحرب الباردة):

كان الهدف المعلن من انشاء حلف الناتو للمحافظة على أمن القارة الأوروبية ضد منظومة الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي وعلى اثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وشن التحالف الدولي حرب الخليج الثانية عام 1991م، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وحرب عام 1999م، على كوسوفو، أصبح الحلف يواجه منعطفاً تاريخياً في مسيرته تتطلب منه التكيف بناءاً على اجتماع الحلف في واشنطن في 24 نيسان 1999م وقد استجد لديه عدة أمور هي: (جاد، 2008: 207)

أ- ضرورة تغيير مفاهيمه الأمنية من مفاهيم عسكرية بحته إلى مفاهيم أمنية تعني بقضايا الأمن الإنساني المعاصرة مثل منع انتشار اسلحة الدمار الشامل، محاربة الإرهاب، مكافحة تهريب الاسلحة والمخدرات، إدارة الازمات.

ب- اضطرار الحلف للتوسع جغرافياً ومد نفوذه خارج حدود اعضاء الحلف وفقاً لطبيعة القضايا التي تبناها فأطلق عدة مبادرات اتجاه دول محيط الناتو مثل مبادرة الحوار مع دول البحر المتوسط لضمان تعاونها في قضايا الأمن الناعم مثل وقف الهجرة غير المشروعه إلى اوروبا، ولكن بقي هذا الحوار بدون مضمون حقيقي وكان الحلف يكتفي بعقد دورات تدريبيه لأفراد من دول الجوار المتوسطي.

ج- اتباع الحلف لإستراتيجية جديدة لرأب الصدع والخلافات داخل الحلف والحيلولة دون سعي أوروبا لاعتماد سياسة دفاعية مشتركة مستقلة عن الأطلسي، حيث كانت قمة بروكسل الأوروبية عام 2003م، وكان من نتائجها إنشاء وكاله أوروبية للتسلح وإنشاء قوة رد سريع لتنفيذ عمليات للاتحاد الأوروبي دون اللجوء للأطلسي وإيجاد قيادة عسكرية بمعزل عن الأطلسي لاسيما إن أوروبا قامت بعمليات عسكرية منفردة أو كبديلة عن الحلف في بعض المناطق مثل الكونغو.

المرحلة الثانية: ما بعد 11 ايلول /سبتمبر 2001.

بدأ الحلف بمرحلة تتسم بالغموض والبعد عن الأهداف واتساع المسؤوليات والحدود الجغرافية، منذ أن شنت الولايات المتحدة احد أعضاء الحلف، الحرب على أفغانستان عام 2001م، وكذلك حربها على العراق عام 2003، وهذا أدى الى انقسام حقيقي في رؤى الحلف لأدواره المستقبلية، حيث وجهت بعض الدول الأوروبية نقداً لاذعاً وكلمات قاسية لأمريكا وأذكى هذا الخلاف طموح أوروبا بالوقوف بوجه أمريكا وأخذ زمام المبادرة بالمحافظة على أمنها بنفسها وتشكيل قوة أوروبية للتدخل السريع واستمرار عدم المشاركة في إرسال قوات للعراق على الرغم من مصالح بعض الدول الأوروبية المشتركة مع أمريكا. وقد اتسمت هذه المرحلة بما يلي: (المعايطة، 2009: 28-32)

أ- يرى المعارضون بأن هدف الحلف هو لصد أي تهديد من قبل مجموعة من الدول، إلا أن انفراد الولايات المتحدة الامريكية بقرارها للذهاب للحرب نتيجة تهديد الإرهاب الدولي وتبني استراتيجية الضربات الاستباقية، ونتيجة لذلك حدث اختلاف

بالرؤيا حول التهديد وكيفية مواجهته، وهذا يعني إما أن يقوم الحلف بتعديل أهدافه ووسائله واستراتيجياته أو أن تقوم الولايات المتحدة لتعديل رؤياها وأساليبها لتتوافق مع إجماع دول الحلف، ومع ذلك ما زال الضغط على الحلف لتولي مسؤوليات في العراق، كما تولاها في أفغانستان وهذا يعني توظيف الناتو لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- يتوافق أعضاء الحلف على تطور الحوار مع الدول المتوسطية، بعد اتساع أهداف الحلف عن دائرة التعاون في قضايا الأمن الناعم لتشمل محاربة الإرهاب الدولي، وقضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي في دول المتوسط والدليل على ذلك بدء الحديث عن توسيع عضوية دول الجوار المتوسطي لتشمل دول الشرق الأوسط الأوسع.

ج- يزداد الغموض تدريجياً إذا ما تم تبني الناتو لهدف محاربة الإرهاب، حيث أن الإرهاب غير محدد في بلد معين أو منطقة جغرافية محددة، والناتو غير مؤهله لذلك حالياً وبحجة الحرب على الإرهاب الدولي تورط الحلف في تولي مسؤولياته في افغانستان، و16 دولة من الحلف شاركت مع القوات الامريكية في العراق لا ترتدي الزي الناتو العسكري.

د- خلال مؤتمر القمة لقادة دول حلف شمال الاطلسي، الذي عقد في مدينة "براغ" عاصمة جمهورية التشيك خلال شهر شباط/فبراير 2002م، أعلن الحلف عن انضمام سبع دول من شرق ووسط اوروبا ليرتفع بذلك عدد الدول الأعضاء إلى ست وعشرين دولة، وبذلك انضمت كل من الدول البلطيق الثلاث (استونيا، التوانيا،

لاتفيا) وسلوفينيا من الاتحاد اليوغسلافي السابق، وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وتمثل تلك الدول المجموعة الثانية من دول شرق اوروبا التي تنظم للحلف، أن المجموعة الأولى من الدول التي انضمت إلى الحلف في مرحلة سابقة هي بولندا، والمجر، وجمهورية التشيك.

هـ- تم تشكيل قوة تحرك سريع تابعة لقيادة الحلف مكونة من 21 الف فرداً اعتباراً من تشرين أول 2004م (بعد عامين من قمة براغ) ومهمتها الانتشار السريع خلال ثلاثة أيام فقط.

من خلال استعراض دور الحلف ضمن التطّورات والتغيرات الدولية, وفي ظلّ النظام الدولي وتغيراته, يرى البعض بأن الحلف سيبقى قائماً , وان هناك عدّة عوامل تساعد على وحدته وتماسكه أهّمها: (العبدالله, 2004: 10)

1- في ضوء التحّولات الدولية وبروز أهّمية القّوة الكامنة المتمثّلة في الاقتصاد والتكنولوجيا فإن أعضاء الحلف يرتبطون بعلاقة اعتماد متبادل ذات آثار إيجابية على جميع الأطراف, لذا فهم حريصون على بقاء هذه العلاقة وعدم تعريضها لأيّ خطر. وحلف الناتو هو الدرع الواقي والجهاز الفّعال للحفاظ على أمن هذه العلاقة.

2- في ضوء التطّور التكنولوجي للأسلحة النووية أصبحت معظم الدول الأعضاء تمتلك (أو قادرة على امتلاك) السلاح النووي, وبالتالي فإن بقاء حلف الناتو واستمراره يؤدّي إلى صيانة وتنظيم علاقة أطرافه ويعمل على تقييد "طموحاتهم" وتنظيم إمكاناتهم العسكرية وطاقاتهم النووية والحيلولة دون العودة إلى بناء جيوش وطنية كما كان الأمر في الماضي.

3- بالرغم من زوال الخصم (حلف وارسو) فإن حلف شمال الأطلسي محكوم بالبقاء, فضلاً عن أن أطرافه تحقق الكثير من المصالح الهامة من خلال هذا البقاء. وأبرز تلك المصالح: (العبدالله, 2004: 15)

أ- تنسيق العلاقات في ما بينها وتنظيم تسلّحها وتفادي عودتها إلى بناء جيوش, كلّ من جهتها.

ب- الحفاظ على علاقات تحالف وروابط قوية بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية, وتعزيز المظلّة الأمنية الأميركية لأوروبا.

ج- محافظة الأميركيين على مكسبهم الأساسي المتمثّل بوجودهم في أوروبا ودورهم الفاعل في قراراتها على مختلف الصعد.

كذلك وفي هذا الاطار تم اجراء مقابلة شخصية مع رئيس جهاز الأمن الوطني سعادة الشيخ/ثامر العلي الصباح و سؤاله

-ما هو رأيكم في سياسة الحلف التوسعية؟

تعتمد سياسة الحلف التوسعية على بناء شراكات مع مختلف دول العالم وذلك تماشياً مع مفهومها الاستراتيجي والذي يحث على ردع التهديد قبل وصوله إلى نطاقها الجغرافي وذلك من خلال إقامتها لعلاقات سياسية/عسكرية في المناطق الحساسة من العالم **(لمزيد من التفاصيل انظر ملحق 2).**

المطلب الثالث: العقيدة والسياسات الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي ، أصبحت مهمة الحلف الأساسية ذات طبيعة أمنية بحتة، وذلك بحكم أنه منظمة أمنية عسكرية بالأساس، فضلاً عن أن دوره وطبيعة مهمته كانا محدودان بالنطاق الجغرافي الأوروبي ولكن ابتداًء من الألفية الثالثة، حدث ما يشبه بالتحول الجذري لحلف شمال الاطلسي، سواء من ناحية طبيعة دوره أو من حيث نطاقه الجغرافي. حيث المستوى الأول لطبيعة دوره فلم تعد مهمة الحلف أمنية عسكرية بالأساس، وإنما اكتسبت أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، انطلاقاً من حتمية الربط بين ما هو أمني وما هو سياسي واقتصادي واجتماعي. والمستوى الأخر النطاق الجغرافي، فلم يعد هذا النطاق محدداً بالقارة الأوروبية فقط، بل أمتد ليشمل مناطق أخرى بعيدة، انطلاقاً من عقيدة أن التهديدات الأمنية لا تنبع من الداخل فقط، بل أضحى للعامل الخارجي دور كبير فيها، وهذا ما يفسر الدور الذي قام به (وما يزال) الحلف في أفغانستان، بالإضافة لموافقة الحلف على تدريب قوات الأمن العراقية (جوزيف، 2007: 72).

ويرى المراقبون أن حلف الناتو أضحى واحداً من الفاعلين المؤثرين في البيئة الإستراتيجية الدولية الحالية، حيث تسمح الإستراتيجية الجديدة للحلف، بالتدخل في دول أوروبية من خارج الحلف، بالإضافة للتدخل في مناطق من خارج أوروبا، وأتفق المراقبون أيضاً على أن أهم المناطق "الخارجية"التي سوف تشهد دوراً كبيراً لحلف الناتو، خلال الفترة المقبلة، هي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، لا سيما وأن هذه الأخيرة تمتلك أحد أهم مصادر الطاقة لدول الحلف. وتقوم العقيدة والسياسات

الجديدة لحلف شمال الاطلسي على عدة محاور رئيسية، وهي كما يلي: (أرسلان، 2004: 91)

أولا: تحديد مصادر التهديدات الجديدة.

وترتبط هذه العقيدة أساساً بانتشار أسلحة الدمار الشامل عالمياً، وانتهاك حقوق الإنسان والفوضى السياسية وانتشار العرقية والطائفية، كذلك الهجرات الشرعية وغير الشرعية، وهي تهديدات خطيرة تؤثر انعكاساتها على الأمن الأوروبي بسبب ضغط المهاجرين، وعصابات المافيا، وتجار السلاح، وخطر وصول الإمدادات الحيوية بسبب الأزمات الإقليمية التي يمكن تطويرها سريعاً في المناطق المحيطة بدول الحلف، وتتركز هذه المناطق في أوروبا بين ألمانيا وروسيا الاتحادية عبر تركيا والقوقاز، حيث مخزون النفط المستقبلي في بحر قزوين وأسيا الوسطى، وفي جنوب البحر المتوسط وشرقه حيث الصراع العربي – الإسرائيلي(أرسلان، 2004: 92).

ثانيا: تعيين مسرح جديد للعمليات

ويرتبط بتعيين مسرح عمليات الشرق الاوسط بما يتضمنه من دول مشتبه بها في امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، حيث تم تعيين منطقة الشرق الأوسط كمسرح عمليات بما يتضمنه من دول مشتبه بها في امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، وقد أطلق الحلف مبادرة اسطنبول حول الشرق الأوسط، وإشراك دول المنطقة فيها بالاستجابة إلى جميع طموحاتها وهمومها، ومراعاة الظروف الوطنية لكل دولة على حده وتحديد شكل التعاون بينهما وهيكلته وتطويره. (أرسلان، 2004: 93).

ثالثا: توفير المرجعية السياسية لاتخاذ القرار.

التأكيد على أن المرجعية السياسية لاتخاذ القرار هي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بسبب الدور القيادي والمبدئي الذي تمارسه في جميع الحروب المعاصرة ومناطق الأزمات التي حدثت في منطقة الشرق الاوسط بدءاً بحرب الخليج الثانية، وحروب البلقان، وأفغانستان، والحرب الأخيرة على العراق، حيث تلعب القوات الأمريكية الدور الأساس في التحالفات المختلفة (أرسلان، 2004: 94).

المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي وإعادة هيكلة العلاقات الدولية.

المقدمة

لقد أخذ الحلف يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري صرف، مهمته الدفاع عن غرب أوربا ومنطقة الأطلسي بوجه هجوم سوفيتي محتمل، إلى قوة عسكرية – سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي على النظام الدولي، وخاصة في العالم الثالث، ويبدو هذا التحول واضحا في إقرار الناتو بأن التحديات التي تواجه هذه الهيمنة لم تعد متركزة في أوربا حصرا، وإنما في قوسين من الأزمات؛ إحداهما القوس الشرقية التي تضم دولا إسلامية غير عربية مثل إيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وباكستان، وتمثل هذه القوس منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الأسباب الكامنة فيها لإثارة الصراعات والحروب العرقية والدينية والاجتماعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

يتضمن هذا المطلب الحلف وإعادة هيكلة العلاقات الدولية، وذلك من خلال مناقشته بثلاثة مطالب يشتمل المطلب الاول الحديث عن الاوضاع الجديدة في العلاقات الدولية، وفي المطلب الثاني يتم بيان المواقف الخليجية تجاه الدور الجديد للناتو في المنطقة، وخصص المطلب الثالث لدراسة مستقبل العلاقة بين حلف شمال الأطلسي مع دول الخليج.

المطلب الاول: الاوضاع الجديدة في العلاقات الدولية

فرضت نهاية الحرب الباردة على كل من الأوروبي وحلف الاطلسي إعادة النظر فى توجهاتهما المشتركة حيال الأوضاع الجديدة في أوروبا والعالم ككل. فمع نهاية الحرب الباردة 1989−1991، كان لدى معظم الأوربيين توجهات مستعدة ومؤيدة لقبول بزوغ نظام عالمي جديد ذى طبيعة إيجابية بعد انهيار جدار برلين، وانتهاء الحرب الباردة، كما لم يكن هذا التوجهمثيراً للدهشة، أخذا فى الاعتبار الانسياب الجذري للتهديدات والأعباء التي أفرزتها تلك التطورات للقارة الأوربية (المعايطة، 2009: 65)

كما أصبح من الواضح آنذاك عدم كفاية مفهوم الأمن المعتمد على أساس عسكري فقط على نحو ما كانسائداً خلال فترة الحرب الباردة. ومن ثم أصبح على حلف الناتو، وما كان يعرف حينئذ بالجماعة الأوروبية، أن يعيدا تقييم دورهما ووظائفهما الأساسية: الجماعة الأوربية، كان عليها أن تواصل مسيرتها، وعلى الأقل، كاتحاد تجاري. وبينما كان مبرر وجود حلف الناتو، وفيما مضى، هو هدف الغرب فى الدفاع عن نفسه ضد الخطر السوفيتى، فإن زوال هذا الخطر السوفيتي قد عرض حلف الناتو لحاجة متزايدة ومتنامية لتبرير استمرار وجوده فى ظل التوقعات المستهدفة لنظام عالمي جديد، والسلام الذي كان من المتوقع أن يسود بعد تفكك الاتحاد السوفيتى (سليم، 2010: 57).

وقد وجدت كل من الجماعة الأوروبية وحلف شمال الاطلسي نفسيهما في نقطة بداية فكرية وسياسية مختلفةتماماً فى مواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة. فكما كان معروفاً، فإن الحرب الباردة ورثت تداعيات عدم الاتصال المنتظم بين الجماعة الأوروبية وحلف شمال

الاطلسي. ففي خلال التسعينيات كانت تصدر تقارير من وقت لأخر عن اجتماعات غير رسمية فى بروكسل بين كبار المسئولين فى المنظمتين، مما أطلق تكهنات عن التدشين المحتمل لعلاقة جديدة بينهما (عبدالله، 2009: 67).

وعلى الرغم من وجود قنوات اتصال مؤسسية حينئذ لتبادل المعلومات، فإن الأمر تغير بعد ذلك. فقد تم الاتفاق فى قمة المجلس الأوروبي فى هلسنكي فى كانون الاول /ديسمبر 1999 على أن يسعى الاتحاد الأوروبي لتأسيس آليات للاتصال مع حلف شمال الاطلسي. وارتبط هذا بقرارات تطوير قدرات عسكرية مستقلة للاتحاد الأوروبي تكون قادرة على نشر قوات عسكرية لحفظ السلام ومهام أخرى متصلة بذلك. إضافة إلى ذلك، فقد تتالت مبادرات وسياسات القمة الأوربية الهادفة نحو جهود إحلال السلام، وإعادة البناء ونشر وتوسيع نطاق الديمقراطية، وإدماج دول البلقان وأوروبا الشرقية السابقة فى إطار الاتحاد الأوروبي (Mark, 1999: 31).

كما جاء تعيين خافيير سولانا، والذي كان في ذلك الوقتسكرتيراً عاماً لحلف شمال الاطلسي، كممثل أعلى للسياسة الخارجية والدفاعية فى الاتحاد الأوروبي، والذي تم فى قمة الاتحاد الأوروبي فى كولونيا فى حزيران /يونيو 1999، ليمثلدليلاً أخر على الرغبة فى تنمية علاقة قوية بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الاطلسي. وتكمن أهمية هذه الخطوة على طريق المواجهة المشتركة لحالة عدم الاستعداد لمواجهة لنهاية الحرب الباردة التي كانت لا تزال تفرز تداعياتها على العلاقة بينهما، خاصة وأنهما كانا قد دخلا قبلها فى فترة من الاستبطاء ترتديقناعاً من الخطاب الواعد بمزيد من التعاون الأوروبي. كما تبنت المنظمة وخلال النصف الأول من التسعينيات بشكل خاص، نوعا من سياسات الحذر تجاه عملية

التحول إلى ما بعد الشيوعية، وتجاه بعضهما البعض،أخذاً في الاعتبار التداعيات المؤلمة لحرب البلقان، وما مثلته من تحدى شديد لهذه الرؤية، وإن كان قد تم فى الوقت ذاته التعامل معها واحتوائها بشكل ملحوظ، وبصفة خاصة، أنها لم تمنع التقدم المستقر لمعظم دول ما بعد الشيوعية في أوروبا الوسطى باتجاه الاندماج الكامل فى النظم الاندماجية المنظمة لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي. ومن هذا الاتجاه تحديدا ثارت ولا تزال اهتمامات جادة من قبل بعض القوى الأوروبية الغربية من أن يؤدي هذا الاندماج إلى إضعاف وتقويض نظامهم، أي الاتحاد الأوربى ذاته (Martin, 2000: 10).

وتبدو أهمية التنسيق والتعاون المشترك في تجاوز الاهتمامات بفحص إجراءات الأمن المتشددة، أو الأمن العسكري الذي يتعامل مع القضايا والاهتمامات ذات الطبيعية العسكرية فقط، الاهتمام بأفكار ودوافع ونظام الأمن الأوروبي الشامل الذي يحتاج وبقوة إلى أن يعمل على تقليل الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين شرق أوروبا ووسطها، أي بما يطلق عليه مارتين سميث بعد "الأمن الناعم Soft Security،" في دلالة واضحة على تزايد الإدراك والاعتراف المتزايد بضرورة تكامل كل من البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى السباق العسكري لتسهيل الحركة تجاه نظام أمن أوروبي قوي، فمثل هذا النظام يجب أن يتعامل مع كل تلك القضايا فى إطار النظام الدولي الجديد، وعلى ضوء علاقة الشراكة المتميزة فيه مع الولايات المتحدة الأمريكية (Martin, 2002: 10-16).

المطلب الثاني: المواقف الخليجية تجاه الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي في المنطقة

على الرغم من أن الحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو قد بدأ منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ، إلا أن التطور الحقيقي بهذا الشأن تمثل في مظاهر ثلاثة هي: (النعيمي، 2010: 176)

1- مؤتمر تحولات الناتو والأمن في الخليج والذي عقد بدولة قطر في نيسان /أبريل 2004، حيث كان هذا المؤتمر بمنزلة تمهيد لقمة اسطنبول التي عقدت في العام ذاته، وقد اقترح المشاركون في المؤتمر العمل من أجل إيجاد آلية للتعاون المستقبلي بين دول الخليج الست والحلف، في الوقت الذي أعلن فيه مسئولو الحلف عن أهمية منطقة الخليج بالنسبة للناتو، وهذا ما أكده سكارل كوفاندا السفير الدائم لجمهورية التشيك لدى الحلف بالقول " أن منطقة الخليج العربي أصبحت على سلم أولويات واهتمامات الأطلنطي" وهو المعنى ذاته الذي أكده جيمس أباثيروا الناطق باسم الحلف حيث قال: إن تعزيز العلاقات بدول المجلس يمثل أولويات الناتو في السنوات القليلة القادمة، وقد لقيت تلك المبادرة ردود إيجابية من جانب بعض الدول الخليجية، كإشارات مشجعة من دول المجلس بشأن العرض الخاص بالشراكة الصادرة عن قمة إسطنبول.

2- عكست المباحثات الثنائية بين الناتو وبعض الدول الخليجية تعاوناً ومن ذلك المباحثات التي أُجريت بين مسؤولي الحلف وعدد من الدول الخليجية في اذار/مارس 2005، والتي لقيت استجابة من بعض الدول الخليجية لوجهة نظر الناتو، ومنها دولة الكويت التي أعلنت

على لسان رئيس وفدها في تلك المفاوضات أن مبادرة إسطنبول للتعاون التي أقرتها قيادة الحلف بلورت الرغبة في مد جسور التعاون مع هذه المنطقة ووضعت لها إطاراً، وأضاف أنه ليس من الصعب التعاون مع الناتو في ثوبه الجديد بعد التحولات العالمية في العقدين الأخيرين واختفاء الاتحاد السوفيتي والتهديدات القديمة مع ظهور تحديات جديدة مثل ظاهرة الإرهاب التي تعد خطًرا يهدد الجميع ومثل مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

3- المحادثات غير الرسمية التي أُجريت خلال شهر تشرين الاول/ أكتوبر 2005 بين مسئولين سعوديين ومسئولين من حلف الناتو بمقر الحلف ببروكسل، والتي وصفها الأمين العام للحزب بأنها كانت مفيدة وناجحة ومثمرةمشيراً إلى توافق في الرؤى.

وترى الدراسة أنه رغم التجاوب خليجياً مع دعوات حلف شمال الاطلسي، وهو ما عكسته التصريحات واللقاءات المكثفة بين الجانبين، إلا أن هناك ملاحظتين تجدر الإشارة إليهما:

الأولى: لا توجد رؤية خليجية موحدة إزاء مقترحات الناتو، ففي الوقت الذي أعلنت فيه أربع دول وهي الكويت وقطر والإمارات والبحرين موافقتها على تلك المقترحات، لا يزال موقف كل من السعودية وسلطنة عمان غير محدد.

الثانية: لا يتضمن عرض الناتو مقترحات للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة، وإنما الصيغة الثنائية هي المقترحة (27+1) وهو ما يعني أن دولة ما قد تختار برامج مهارات المراقبة البحرية، وأخرى تفضل العمل على الحدود الأرضية وغير ذلك، وبالتالي لا تكون هناك صيغة موحدة للتعامل مع برامج الناتو المقترحة مما يحد من التنسيق الخليجي في مجال الدفاع.

وفي هذا الاطار تم اجراء مقابلة شخصية مع رئيس جهاز الأمن الوطني سعادة الشيخ/ثامر العلي الصباح و سؤاله

-ماهي خطوات التعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربي وحلف شمال الاطلسي ؟

كان هناك مبادرة ايجابية قام معالي الامين العام لدول مجلس التعاون الخليجي معالي عبداللطيف الزياني في 2012 بزيارة حلف شمال الاطلسي وتوقيع مذكرات تفاهم هذا بالنسبة للمنظمة اما على مستوى الدول فان الدول الموقعه على المبادرة هي الكويت والامارات والبحرين وقطر اما المملكة العربية السعودية لم يوقعوا على المابادرة الى حد الآن الا انهم شاركوا في بعض انشطة حلف شمال الاطلسي **(لمزيد من التفاصيل انظر ملحق 2).**

المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي ومستقبل العلاقة مع دول الخليج.

لقد أثير في الاجتماع السنوي الخمسين لأعضاء الناتو في نيسان / إبريل 1999 بعض النقاط حول دخول الناتو منطقة الخليج العربي ودوره العسكري فيها لكنها لم تحظ بالموافقة، وقد عارض هذا الاقتراح خصوصاً أعضاء المنظمة من الدول الأوروبية الأقوياء مثل فرنسا وألمانيا. لكن أظهرت أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001، والتفجيرات الإرهابية في لندن ومدريد عام 2004، الحاجة إلى التصدي للإرهاب ونطاقات وجوده بصورة أكبر، وتم الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي باعتبارهما من المناطق المعرضة للخطر أكثر من ذي قبل (الهواري، 2009: 282).

وقد تبين ذلك جلياً من خلال "استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي"، التى أكدت على أهمية التعاون العسكري مع دول الخليج العربي بوضع استراتيجيات دفاعية خليجية يمكن أن تتكامل مع الاستراتيجية الأمريكية، وبالرغم من وجود خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول كثير من أهداف ومهام السياسة الخارجية، فإنهما متفقان على مد نطاق "الناتو" إلى منطقة الخليج العربي (Martin, 2002: 10-16).

وعلى الرغم من إعلان مسؤولو حلف الأطلنطي أن دول الحلف تواجه الأخطار نفسها التي تواجهها دول الشرق الأوسط ومن بينها الدول الخليجية الست (الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل)، إلا أن القضية الأهم في هذا الشأن هي أمن الخليج والدور المحتمل أن يقوم به الحلف مستقبلاً في الترتيبات الأمنية مع كل دولة خليجية على حده، وتثير تلك العلاقة الجديدة عدة إشكاليات:

الاشكالية الأولى: كيف يمكن للدول الخليجية التوفيق بين التزاماتها في إطار الاتفاقيات الأمنية الثنائية المبرمة مع بعض أعضاء الناتو ومنها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والصيغ الجديدة المقترحة من جانب الناتو، فضلاً عن الدفاع الخليجي المشترك في إطار قوات درع الجزيرة. بمعنى آخر هل يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية والمصالح القومية، وهو ما يثير التساؤل حول أثر هذا الدور الجديد للحلف على أمن منطقة الخليج (عبد الفتاح، 2007: 75).

الاشكالية الثانية: كيفية تعامل الدول الخليجية مع أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية التي قد يقترحها الناتو مستقبلاً والتي تضم إلى جانب الدول الخليجية عددًا من الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل، خاصة أن الناتو مهما بلغت قدراته العسكرية لا يملك حلولاً جذرية لمعضلات تعاني منها المنطقة الخليجية عموماً ويأتي في مقدمتها الخلل بين أطراف تلك المنظومة (عبد الفتاح، 2007: 77).

الاشكالية الثالثة: كيف يمكن للدول الخليجية الست التوفيق بين التزاماتها تجاه الناتو والتزاماتها العربية بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي، خاصة أن إسرائيل ضمن أطراف الحوار والترتيبات المستقبلية، في ظل تزايد حدة التوجه الشعبي الخليجي تجاه قضية التطبيع مع إسرائيل ابتداءً بتأسيس مؤتمرات لمناهضة التطبيع، ومروراً ببعض المظاهرات التي شهدتها بعض الدول الخليجية احتجاجًا على الممارسات الإسرائيلية، وانتهاءً بمطالبة البرلمان البحريني الحكومة بالتراجع عن قرار رفع الحظر عن دخول المنتجات الإسرائيلية، وهنا تجدر الإشارة إلى تأكيد عدد من الأكاديميين الخليجيين الذين شاركوا في مؤتمر تحولات الناتو وأمن الخليج الذي شهدت فعالياته مدينة الدوحة عام 2004، على أن أي صيغة للتعاون مع الناتو

لن تحظى بالقبول إلا بعد حل الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن ثم فإن محاولات الناتو لإجراء مثل هذه الحوارات مع الدول الخليجية هو إيجاد نوع من التطبيع العسكري مع إسرائيل حتى في ظل تماديها في أعمال القتل والتخريب والدمار ضد الفلسطينيين (عبد الفتاح، 2007: 80).

وتتفق الأهداف الأمريكية – من جر "الناتو" إلى منطقة الخليج العربي – مع أهمية هذه المنطقة بالنسبة "للناتو"، فالخليج العربي له أهمية كبيرة بالنسبة "للناتو" لعدة أسباب، أبرزها: النفط وتأمين موارده وخطوط انتقاله. وتنتج دول الخليج العربي يومياً 26 مليون برميل. وتتوقع أوبك أن يزيد هذا المعدل عام 2020 إلى 35 مليون برميل يومياً، ويوجد في الخليج العربي أيضاً ما يقرب من نصف احتياطي الغاز في العالم. حيث تستحوذ كل من إيران وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على المراكز من الثاني إلى الخامس من احتياطي الغاز في العالم (مرهون، 2007: 78).

وقد أشار المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو إلى أن مصالح دول الحلف الأمنية يمكن أن تتعرض للخطر من قطع مصادر الطاقة (مثل النفط) ولهذا ناقشت الدول أعضاء الناتو عام 2006 قضية أمن الطاقة. ووافقوا في اجتماع القمة في بوخارست (2008) على تفعيل التحالف في هذا المجال بصورة أكبر (مرهون، 2007: 79).

لكن النفط ليس هو المتغير الوحيد الذي يفسر اهتمام الناتو بمنطقة الشرق الأوسط، فمواجهة الجماعات الإسلامية "الأصولية" ومنع حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من الأسباب الأخرى لاهتمام "الناتو" بمنطقة الخليج العربي. ويسعى الناتو لتنظيم أعماله وإجراءاته في المناطق المعنية ومن بينها الخليج العربي خصوصا مع ظهور الحوار الأمني

لمكافحة الإرهاب. وبالتالي يحاول الناتو إزالة أي خطر من قبل هذه الجماعات والمنظمات (أبو حسبو، 2010: 98).

ويسعى "الناتو" فى هذا السياق لملء فراغ القوة في منطقة الخليج في ظل حالة الغياب العربي الواضح عن ترتيبات الأمن في الخليج، الأمر الذي يتيح لقوى مثل إيران الاستفادة من هذا الوضع، فمنذ حرب الخليج الثالثة 2003 ومنطقة الخليج تعيش حالة من عدم الاستقرار الأمني حيث زادت قوة إيران الإقليمية مما دفع الدول الخليجية – أكثر من ذي قبل – إلى القوى فوق الإقليمية لإحداث توازن في ميزان القوى في النظام الإقليمي الخليجي الذي أصبح يميل لصالح إيران، وما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لأمن دول مجلس التعاون الخليجي في ظل استمرار إيران لاحتلال الجزر الإماراتية والمطالبة بعودة البحرين للسيادة الإيرانية واستمرار النظام الإيراني التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي وقد ساعد هذا الوضع علي زيادة الروابط بين دول مجلس التعاون وحلف شمال الاطلسي (مرهون، 2007: 81).

ومن ناحية أخرى يمكن القول إن قدوم حلف شمال الاطلسي إلى منطقة الخليج العربي يعني محاصرة إيران استراتيجياً، لأن "الناتو" قد سعى بوجود قواته في أذربيجان في شمال إيران، وتركيا والعراق في الغرب، وأفغانستان في الشرق، والخليج العربي في الجنوب، إلى محاصرة إيران من كل جانب. وعلى الرغم من تعاون طهران مع الناتو في بعض المجالات في أفغانستان، لكن من الواضح أنه لا يمكن اعتبار إيران صديقة " للناتو" (عبد الفتاح، 2007: 72).

كما حدد حلف حلف شمال الاطلسي معالم استراتيجيته الجديدة التي لم تشتمل على بند مواجهة "الخطر الشيوعي" وأصبحت مهمته الأساسية لعب دور حاسم في السياسة الخارجية بتحديده للتهديدات المقبلة ووظائفه المستقبلية في ظل نظام أحادي القطبية، فقد شملت معالم الاستراتيجية الجديدة لحلف "الناتو" منطقة الخليج العربي بهدف مواجهة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمين موارد الطاقة وخطوط إمدادها والتصدي لطموحات إيران بعيدة المدى في المنطقة (النعيمي، 2010: 186).

كما هيأت مبادرة اسطنبول للتعاون 2004 مجالا لتوسيع العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والناتو، وقد بحثت أيضاً دول المنطقة الأخرى مسألة انضمامها له. ولا شك في أن مجالات تعاون الناتو مع دول في الخليج العربي سوف تزداد، نتيجة لسياسات "الناتو" الجديدة المعتمدة على أسلوب الحوار والمشاركة والاهتمام بقضايا الديموقراطية وحقوق الانسان والاصلاحات السياسية وبناء برامج التنمية المستدامة و البشرية ودورها في حماية البيئة، وبدخول دول الخليج العربي بتحالفات مع حلف شمال الاطلسي ستتغير موازين الحكم والقوة والأمن في منطقة الخليج العربي بل وفي منطقة الشرق الأوسط بأكمله (حسون، 2010 : 41).

وترى الدراسة ان هذه الأخطار ذات أهمية بالغة لدرجة أنها ألقت بظلالها على معايير حلف شمال الاطلسي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. ولقد صرح أمين عام الناتو بأنه "على الرغم من أن الدول المتعاونة مع الناتو في الخليج العربي لا تتمتع بمعايير جيدة في مجال حقوق الإنسان فإن الناتو سيواصل تعاونه معها في مجال محاربة الإرهاب.

كذلك وفي هذا الاطار تم اجراء مقابلة شخصية مع رئيس جهاز الأمن الوطني سعادة الشيخ/ثامر العلي الصباح و سؤاله

-ما هي مستقبل العلاقة بين دول المبادرة وحلف شمال الاطلسي ؟

ستُتم مبادرة اسطنبول للتعاون عامها العاشر مع الحلف في عام 2014، تخللها تقدم كبير في التقارب بين الجانبين وتعزيز التعاون على مختلف الأصعدة وبناء الثقة المتبادلة، وتطمح دول المبادرة إلى المزيد من التعاون والتقارب مع الحلف وذلك من خلال عملها على إرسال بعثات دائمة لدولها لدى الحلف والانتهاء من برنامج الشركاء للتعاون الفردي (Individual Partnership and Cooperation Program - IPCP) والمركز الإقليمي لحلف شمال الأطلسي ودول مبادرة اسطنبول للتعاون والمزمع إنشاءه في الكويت، مما سيضيف آفاق جديدة للتعاون في المستقبل (**لمزيد من التفاصيل انظر ملحق 1**) .

الفصل الخامس

الخاتمة

ان هدف الدراسة التعرف على نشاطات واسهامات حلف شمال الاطلسي في منطقة الخليج العربي ، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها : ***ان حلف شمال الاطلسي (الناتو) له إسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي خلال الفترة من 1991 الى 2012 ، ونجحت الدراسة من اثبات الفرضية من خلال الاستدلال على*** فاعلية اسهامات الحلف في حرب الخليج الثانية 1991 وفي حرب الخليج الثالثة 2003 و في الاسهام الأكثر تأثيراً وهو مبادرة اسطنبول للتعاون التي تضم في محاورها الاصلاح الدفاعي والتخطيط المشترك والتعاون العسكري واقامة التمارين العربية المشتركة ومكافحة الارهاب والتصدي لانتشار اسلحة الدمار الشامل وحماية الحدود وادارة الازمات والتخطيط للطوارئ والكوارث.

فمنذ انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في 1991 وتحول العالم من نظام ثنائي القطبية الى نظام القطب الواحد وبالتالي انفراد الولايات المتحدة بالقوة وبرهنت على ذلك في حرب الخليج الثانية وهي حرب تحرير دولة الكويت في 1991 وذلك بعد الغزو العراقي لدولة الكويت وتهديدة للسلم والامن الدوليين لمصالح الدول العظمى مما حث دول العالم وبقرار من مجلس الأمن رقم 678 الذي يخول المجتمع الدولي استخدام القوه العسكرية ضد العراق لاخراجه من الكويت وكانت هذه الحرب هي المبرر والبوابة لتواجد القوات الاجنبية في منطقة الخليج العربي الى وقتنا الحالضر .

وفي حرب الخليج الثالثة 2003, يستند التعاون مع حلف شمال الاطلسي إلى رؤى جديدة تهدف إلى إعادة ترتيب المنظومة الأمنية في الخليج من المعطيات أفرزتها الحرب سواء فيما يتعلق بتحول الولايات المتحدة إلى جار إقليمي واتجاهها إلى إعادة صياغة علاقاتها مع القوى الإقليمية في المنطقة بناء على نتائج الحرب وميل ميزان القوى في النظام الإقليمي الخليجي لصالح إيران، مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي والعراق, إضافة إلى حالة الغياب العربي الواضحة عن ترتيبات الأمن في الخليج.

اتجهت بعض دول المجلس لفتح حوار مع حلف شمال الأطلسي في هذا الشأن. وقد رحب الحلف بهذا التوجه مجددا التزامه بتقديم المساعدة لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار دعم قدراتها الدفاعية, عبر تبادل المعلومات, ووسائل الدفاع, وملائمة عتاد الدفاع, وإعادة هيكلة القوات المسلحة, ومهمات حفظ السلام، وتدريب ضباط البلدان المعنية في الأكاديميات العسكرية التابعة للحلف.

ولكن على الرغم من ترحيب دول المجلس بالتعاون الأمني مع ناتو في بعض المجالات, فإنها أصرت على أن يكون هذا التعاون في إطار قاعدة الاحترام المتبادل البعيد عن منطق فرض الهيمنة لتحقيق المصالح المتبادلة بين الجانبين, والعمل على تطوير صيغ جديدة للتعاون والتكامل بين القوات العسكرية الخليجية لدعم قدرتها على الدفاع عن أمن المنطقة, والربط بين أمن الخليج والأمن الإقليمي, وهو ما يتطلب التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي- الإسرائيلي عموما وتطبيع الوضع في العراق.

الاستنتاجات

1-تُعدّ مسالة امن الخليج ذات اهتمام لدى القوى الكبرى على الصعيد العالمي، نظرا لما تمتلكه دول المنطقة من ثروات نفطية هائلة، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن صيغة فاعلة لتحقيق أمن الخليج في ظل التهديدات الدولية والإقليمية.

2- تعيش دول الخليج العربي في الوقت الراهن لحظات حاسمة بشأن أمنها وكيفية المحافظة عليه.

3- يسعى حلف شمال الاطلسي إلى التوسع، ليضم تحت جناحية أكبر عدد ممكن من الدول التي تخضع لإرادته.

4- حلف شمال الاطلسي لم يعد ذلك الحلف الذي كان قائما إبان الحرب الباردة، مهمته الأولى الدفاع عن أوروبا الغربية والمصالح الأميركية ، بل أصبح الناتو منظمة عسكرية سياسية وذات أدوار إنسانية، ونطاقه الجغرافي كبير.

5- أن مبادرة إسطنبول هي جزء من خطة تطوير نشاط الحلف في الشرق الأوسط الموسع، فقد أصبح الحوار المتوسطي جزءا متكاملا من نهج التعاون الذي سار عليه الحلف في مجال الأمن.

6- أهم التحديات التي تواجه الحلف في القرن الحادي والعشرون هو دخول الولايات المتحدة في صراع طويل ضد الإرهاب الدولي، ويلاحظ تباعد الافكار بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين في أوروبا بشان إدارة هذه الحرب.

7- بدأ يلوح في الافق دور مستقبلي لحلف الناتو في حفظ السلام وخصوصاً في منطقة الخليج العربي كمنطقة صراع ساخنة، وهذا ما يؤكده ويدعمه السجل الحافل للناتو في عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة وخاصة في منطقة الخليج العربي.

8- أن متغيرات النظام الدولي المعاصر تفرض على منطقة الخليج العربي المراجعة الشاملة للدور والفعاليات التي يمكن تبنيها، ويجب اتخاذ الخطوات الموحدة والجادة التي تنسجم مع حجم المتغيرات المعاصرة.

9- أن دور حلف الناتو في منطقة الخليج العربي مرشح للنمو والتصاعد خلال الفترة القادمة، خاصة في ظل التوجة الجديد للحلف الذي يرى ضرورة الربط بين ضمان الاستقرار والأمن وتحقيق الاصلاح السياسي في دول المنطقة.

10- إن البيئة الدولية فرضت تحولات جديدة في العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين حيث جعلت من منطقة الخليج العربي نقطة تقاطع في استراتيجية العلاقات الدولية، اذ نجحت السياسات الغربية عبر استراتيجية توسع حلف الناتو من السيطرة على مناطق البترول في كل من اسيا الوسطى ومنطقة الشرق الاوسط.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1- بناء إستراتيجية عربيةخليجية شاملة ينبثق عنها أهداف قومية موحدة بعيدةً عن النزعة القطرية والانكفاء على الذات بحيث تُساير هذه الأهداف المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة.

2- إنشاء منتدى دائم للحوار الخليجيي العربي- الاطلسي يقوم على هذه الأسس والقواعد ويروّجها في كل مجتمعات الدول المعنية، بعضوية مؤسسات ومراكز بحث وخبراء معتبرين من الجانبين.

3- الاستفادة من دعم الحلف في حل القضايا العربية مثل إقامة الدولة الفلسطينية والمساعدة في حل مشاكل الحدود من خلال طرح الموضوع على الهيئات الدولية.

4- بناء العلاقات الخليجية العربية مع حلف شمال الاطلسي من خلال هيئة عليا مشكلة عربيا توفر الحد الادنى من النّية في التعامل.

5- العمل على إحياء نظام الأمن العربي وتعزيز التعاون وتجديده والاعتماد عليه لملء الفراغ الأمني في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص وجعله قادرا على مواجهة الأطماع الخارجية.

6- العمل على تكوين نواة إقليمية أمنية استشارية وتنسيقية مع تركيا، باعتبارها دولة عضوا في حلف شمال الأطلسي، للاستفادة من تجربتها العملية في هذه العضوية، ودعم تأثيرها داخل الحلف فيما يخدم المصالح الأمنية الخليجية.

7- تأسيس منظمة عسكرية عربية موحدة ومستقلة ولو بصورة مبدئية، بين الدول العربية والخليجية، للتنسيق المستقبلي مع الحلف على قدم المساواة والند للند وخدمة لمصالح مشتركة.

8- إيجاد آليات رسمية ، خليجية وعربية وإسلامية ، بصلاحيات ملزمة، للتقاضي و فض النزاعات وتجنب نشوبها، مع قابلية البدء بذلك على مستويات إقليمية ضيقة، يمكن أن تتوسع تدريجيا.

9- اعتماد فريق من الخبراء لصياغة ضوابط عامة للعلاقات الانفرادية أو الإقليمية مع حلف الأطلسي، بما يحدد الصور التطبيقية لقاعدة المصالح المتبادلة، لا سيما في ميدان استغلال الموقع الجغرافي، والمناورات العسكرية، ودعم صناعة الذخيرة وقطع الغيار الممكن تصنيعها محليا في نطاق استيراد السلاح الغربي.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، (2005)، لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الجزء السابع، دار أحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

- أبو حسبو، محمد، (2010)، **تساؤلات حول مستقبل النفط الأوروبي في ظل تراجع الاكتشافات الجديدة**، سلسلة كتاب الاهرام الاقتصادي، القاهرة : مؤسسة الأهرام.

- أبو سعود، إبراهيم، (2006)، **آفاق العلاقات العربية– الأوروبية نحو صياغة إستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المعلومات الدولية، العدد 59. ص84.

- ارسلان أسد، (2004)، **حلف الشمال الاطلسي وموقعه المستقبلي**، مركز الدراسات الاستراتيجية، شؤون الاوسط، العدد 116، ص89–121.

- اللاوندي، سعيد، (2007)، **أوروبا أمريكا وإشكالية الهيمنة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، القاهرة.

- باهيري، سبأ عبدالله, (1994)، حلف الأطلسي أمام المتغّيرات الجديدة، **مجلّة الدفاع العربي**, العدد 93.

- بدران، ودودة، (2003)، **حتى لا تنشب حرب عربية– عربية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

- البرصان احمد سليم ، (2007) جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، بيروت.

- بركات نظام، (1998)، **مبادئ علم السياسة**، الطبعة الثالثة، مطابع الأيوبي، الرياض، السعودية.

- بو قنطار, حسان، (2005)، **العلاقات الدولية**, الدار البيضاء, دار توبقال, للنشر والتوزيع والطباعة.

- جاد، عماد، (2008)، **حلف الأطلسي (مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة)**، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، مطبعة الاهرام.

- الجبالي، نزار اسماعيل، (2003)، **دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الجلبي، سمير (1999)، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.

- جواد، شوقي ناجي، (2000). **إدارة الستراتيج**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- جودة، حسنين جوده، (2006)، **الجغرافيا السياسية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- الجودة، فوزي، (2005)، **أوروبا الغربية.. والصراع العربي – الاسرائيلي الصهيوني**، دمشق، سوريا.

-جوزيف كان، (2007)، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبدالعزيز عبدالرحمن الثنيان، عمان، مكتبة العبيكان. ص12.

- حوات، محمد علي، (2002)، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- حسين، زكريا، (2004)، **الأمن القومي**، أكاديمية ناصر العسكرية، مصر.

- حسون محمد، (2010)، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها علي الأمن القومي العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الثاني 2010.

- الحيالي، نزار إسماعيل، (2003)، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، **سلسلة دراسات استراتيجية**، دراسة صادرة عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة التابع للقيادة العامه للقوات المسلحة بدولة الامارات العربية المتحدة، العدد 73.

- الخاطر، محمد أحمد ،(2004)، **مجلس التعاون الخليجي والإستراتيجية الأمنية**، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، عمان، الأردن.

- الرشيدي، بشير صالح، (2009)، **الحرب وسيكولوجية المجتمع**، الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت.

- ريتشارد سوكولسكي, ستيفن لارابي، ستيورات جونسون (2004)، أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية، **سلسلة دراسات استراتيجية**، دراسة صادرة عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة التابع للقيادة العامه للقوات المسلحة بدولة الامارات العربية المتحدة، العدد 49.

- السعيد، عبدالعزيز، (2001)، **حلف شمال الأطلسي (أفاق وتطورات)**، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

- سليم، محمد السيد،(2010) ، **المشاركة الأوروبية – المتوسطية: رؤية عربية لميثاق السلام والاستقرار**، سلسلة كراسات إستراتيجية رقم 87، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- سيف، مصطفى علوي، (2008)، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، **سلسلة دراسات استراتيجية**، دراسة صادرة عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية التابع للقيادة العامه للقوات المسلحة بدولة الامارات العربية المتحدة، العدد 129.

- شكارة، احمد، (2003)، **الامبراطورية الامريكية والأثر الاستراتيجي في الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، دراسة رقم 75.

- الشيدي، سيف بن محمد بن سيف، (2011)، **التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي**، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، دورة الدفاع رقم 8، المجموعة الدراسية السابعة، الجغرافيا السياسية.

- طشطوش، هايل عبد المولى، (2007)، **مبادئ أساسية في العلوم السياسية**، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن.

- العبدالله, رضوان، (2004)، **الأبعاد السياسية للتطّور في النظام العالمي**، وقائع مؤتمر العرب في الإستراتيجيات الدولية, عمان, الجامعة الأردنية.

- عبدالله، مصطفى، (2009) ، **المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط**، دار الفكر العربي، بيروت.

- عبد الفتاح، نبيل، (2007) ، **العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل**، السياسة الدولية، القاهرة: الأهرام، عدد 111.

- عبد المجيد أحمد عصمت، (2008)، **مفهوم السياسة الخارجية والأمن القومي**، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، وزارة الدفاع المصرية، القاهرة.

- عبد الواحد، أثير ناظم، (2008)، **الوطن العربي في استراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

- علي، حسين، (2001)، **حلف شمال الأطلسي (أفاق وتطورات)**، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

- علوي، مصطفى، (2001)، **مصر والنظام العربي بعد حرب الخليج**، بحث مقدم لندوة حرب الخليج والسياسة المصرية التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية.

- عنتر، عبد النور، (2004)، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، الدار الجامعية، القاهرة.

- القاسمي، خالد بن محمد، (1992)، **الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج الثانية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية.

- الكعبي، ضاري محمد، (2009)، **التحولات الإقليمية والدولية وانعكاسها على أمن الخليج العربي**، بحث مقدم إلى كلية القيادة والأركان المشتركة، الإمارات العربية المتحدة، الدورة 19.

- كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، (2008).**الأمن الوطني/1**، أسس ومبادئ الأمن الوطني.

- الكيالي، عبدالوهاب، (1993)، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء الثاني.

- لخميسي، شيبي، (2009) **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية– فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م– 2008م)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة.

- مايكل، نايتس، (2009)، **اللعبة الثلاثية: إيران والعراق والولايات المتحدة**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

- محمد خير، محمد عبد القادر، (2006)، **الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1993–2004)**، دراسات افريقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، جامعة إفريقيا العالمية.

- مرهون، عبدالجليل زيد، (2007)، **امن الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت.

- المصالحة، محمد، (2011). استراتيجية حلف الأطلسي في النظام الدولي الراهن، **مجلة الدفاع الوطني**، عمان، الاردن، العدد 17. ص32–45.

- مصطفى، نادية محمود، (2006)، **أوروبا والوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– المعايطة، صالح، (2009)، **متغيرات حلف الناتو**، دراسات استراتيجية، كلية الدفاع الوطني الاردنية.

– معهد الدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية/ كلية حرب الجيش، (2007). **الأمن الوطني الكويتي والعلاقات الأمريكية الكويتية بعد صدام**، منشورات المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، العدد 6، الكويت 2007.

–مقلد, إسماعيل صبري، (2001)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات,** القاهرة, المكتبة الأكاديمية.

– النعيمي، أحمد نوري، (2010)، **تركيا وحلف شمال الاطلسي**، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن.

– الهواري، عبد الرحمن، (2003)، **التهديدات الموجهة لدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الدفاع المصرية، القاهرة.

الهواري، عبدالرحمن رشدي، (2009)، **المهام المحتملة لملف الناتو في الشرق الاوسط**، مجلة السياسة الدولية، الاهرام ، العدد 137.

– هويدي، أمين، (1996)، **السياسة والأمن والسلم**، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت.

– هيكل محمد حسنين، (1999)، **حرب الخليج الثانية**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام، القاهرة، مصر.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- James H Dixon. Washington dc, (1994), **National Security Policy Formulation**: Institution, Processes, and Issues, National Defense University.

- Mark E. Pietrzyk, (1999), "**Explaining the Post-Cold War Order: An International Society" in the 40th**., Annual Convention of the International Studies Association, Washington D. C.

- Martin Indyk, (2002)," **Watershed in the Middle East**", Foreign Affairs, Vol., 61, No. 1, "America and the World 1991-1992", p.p.: 10-16

- Martin A. Smith & Graham Timmins, (2000), "T**he EU, NATO, and the Extension of Institutional Order in Europe"**, World Affairs.

- Robert. E Osgood, (1998), **Alliances and American**, Foreign Policy, The Johns Kopking press, Paltomor and, London,

- Robert L. Pfaltzgraff , JR & Uri Raanan, (1994), **National Security Policy**, The Shoe string press, inc.

ثالثا : المراجع الاكترونية :

- شعبان ، عبدالحسين ، (2003) القرار 1441 وفتيل الحرب ، مجلة المراقبات ، دمشق نقلا من الرابط الاكترونى

.http://www.mokarabat.com/m4.6-7.htm

- معاهدة حلف شمال الاطلسي 1949 واشنطن

.http://www.nato.int/cps/pl/natolive/official_texts_17120.htm

- ميثاق الأمم المتحدة نقلا من الرابط الاكتروني

.www.un.org/ar/documents/charter

- نص مبادرة اسطنبول للتعاون نقلا من الرابط الاكتروني

.www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts

الملاحق

ملحق (1)

معاهدة حلف شمال الأطلسي

واشنطن العاصمة – 4 أبريل 1949

الأطراف في هذه المعاهدة يؤكدون ثقتهم في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة و رغبتهم في العيش في سلام مع كافة الشعوب و الحكومات وهم مصممون على الحفاظ على الحرية، و التراث المشترك وحضارة شعوبها ، التي تأسست على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون أنها تسعى إلى تعزيز الاستقرار و الرفاه في منطقة شمال الأطلسي يتم حلها إلى توحيد جهودها للدفاع الجماعي ومن أجل الحفاظ على السلم والأمن ولذلك فهي توافق على هذا حلف شمال الأطلسي :

المادة 1

تتعهد الأطراف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، لتسوية أي نزاع دولي تتحقق بمقتضاه أنها قد تكون طرفا فيها بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر ، والامتناع في الدولية الخاصة العلاقات عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة.

المادة 2

وسوف تساهم الأطراف مواصلة العلاقات الدولية السلمية والودية التنمية من خلال تعزيز المؤسسات فراغهم ، عن طريق تحقيق فهم أفضل لل مبادئ التي تقوم عليها، هذه المؤسسات ، وتعزيز ظروف الاستقرار و الرفاه. فإنها تسعى إلى القضاء على الصراع في السياسات الاقتصادية الدولية و سوف تشجع التعاون الاقتصادي بين أي منها أو جميعها.

المادة 3

في النظام أكثر فعالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة ، فإن الأطراف ، على حدة و مجتمعة، عن طريق المساعدات مستمرة وفعالة للمساعدة الذاتية و المتبادلة ، و الحفاظ على وتطوير قدراتهم الفردية والجماعية لمقاومة الهجوم المسلح .

المادة 4

يتشاور الطرفان معا كلما ، في رأي أي واحد منهم ، و هدد سلامة واستقلاله السياسي الإقليمي أو الأمن لأي من الأطراف .

المادة 5

يتفق الطرفان على أن أي هجوم مسلح ضد واحدة أو أكثر منها في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر هجوما ضد كل منهم، و بالتالي فإنهم يتفقون على أن ، في حالة حدوث مثل هذا الهجوم المسلح ، كل واحد منهم ، في إطار ممارسة حق الفرد أو الدفاع الجماعي عن النفس

المعترف بها بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، سوف تساعد الطرف أو الأطراف هاجم ذلك عن طريق اتخاذ على الفور ، منفردة أو بالتنسيق مع الأطراف الأخرى ، من الإجراءات ما تراه لازما ، بما في ذلك استخدام المسلحة القوة، ل استعادة والحفاظ على أمن منطقة شمال الأطلسي.

فورا يتم الإبلاغ عن أي اعتداء من هذا القبيل المسلحة و جميع التدابير المتخذة نتيجة لذلك إلى مجلس الأمن ، يجب إنهاء هذه التدابير عندما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاستعادة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

المادة 6

لغرض من المادة 5 ، ويعتبر هجوم مسلح على واحد أو أكثر من الأطراف لتشمل هجوم مسلح على أراضي أي من الأطراف في أوروبا أو أمريكا الشمالية ، على أقسام الجزائري من فرنسا على أراضي أو على الجزر الخاضعة ل اختصاص أي من الأطراف في شمال المحيط الأطلسي منطقة الشمال من مدار السرطان؛على القوات والسفن و الطائرات أو من أي من الأطراف ، أو عندما تكون في على هذه الأراضي أو أي منطقة أخرى في أوروبا التي كانت تتمركز قوات الاحتلال من أي من الأطراف في التاريخ عندما دخلت المعاهدة حيز التنفيذ أو البحر الأبيض المتوسط أو من الشمال منطقة المحيط الأطلسي شمال مدار السرطان .

المادة 7

لا تؤثر هذه المعاهدة، و يجب أن لا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق والتزامات بموجب ميثاق الأطراف التي هي أعضاء في الأمم المتحدة ، أو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين .

المادة 8

كل طرف يعلن أن أيا من الارتباطات الدولية الآن في القوة بينه وبين أي دولة أخرى من الأطراف أو أي دولة ثالثة هي في صراع مع أحكام هذه المعاهدة ، و تتعهد بعدم الدخول في أي مشاركة دولية في الصراع مع هذه المعاهدة .

المادة 9

الأطراف تؤسس مجلسا ، والتي يمثل كل منها، للنظر في المسائل المتعلقة بتنفيذ هذه المعاهدة . ويقوم المجلس تكون المنظمة بحيث تكون قادرة على تلبية فورا في أي وقت ويقوم المجلس بإعداد هذه الهيئات الفرعية التي قد تكون ضرورية ، على وجه الخصوص فعليها أن تضع على الفور لجنة الدفاع التي يجب أن توصي باتخاذ التدابير لتنفيذ المادتين 3 و 5 .

المادة 10

يجوز للأطراف بالاتفاق بالإجماع ، أن تدعو أي دولة أوروبية أخرى في وضع يمكنها من تعزيز مبادئ هذه المعاهدة و على المساهمة في أمن منطقة شمال الأطلسي على الانضمام إلى هذه المعاهدة . يجوز لأي دولة دعيت لذلك تصبح طرفا في المعاهدة عن طريق إيداع صك الانضمام لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إبلاغ كل الأطراف بإيداع كل صك الانضمام .

المادة 11

تتم المصادقة على هذه المعاهدة و نفذت أحكامها من قبل الأطراف وفقا لل إجراءات الدستورية لكل منها وتودع صكوك التصديق في أقرب وقت ممكن مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي سوف تخطر جميع الأطراف الأخرى الموقعة عليه بكل إيداع تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بين الدول التي صدقت عليها في أقرب وقت تصديق غالبية الدول الموقعة ، بما في ذلك تصديقا من بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، لوكسمبورغ ، وهولندا، و المملكة المتحدة، والولايات المتحدة ، وكانت أودعت ويدخل حيز التنفيذ فيما يتعلق بالدول الأخرى على تاريخ إيداع التصديقات الخاصة بهم. (3)

المادة 12

بعد أن تم المعاهدة سارية المفعول لمدة عشر سنوات ، أو في أي وقت بعد ذلك ، يقوم الطرفان ، إذا كان أي منهم طلب ذلك ، والتشاور معا لغرض مراجعة المعاهدة، مع إيلاء الاعتبار لل عوامل ثم تمس السلم والأمن في منطقة شمال الأطلسي ، بما في ذلك وضع عالمي وكذلك الترتيبات الإقليمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة ل صون السلم والأمن الدوليين .

المادة 13

بعد أن تم المعاهدة سارية المفعول لمدة عشرين عاما ، يجوز لأي طرف تتوقف عن ان تكون طرفا سنة واحدة بعد أن تم إخطارها في استنكار ل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي سوف يبلغ حكومات الأطراف الأخرى لل إيداع كل إشعار الانسحاب.

المادة 14

وتودع هذه المعاهدة التي تعتبر نصوصها الانكليزية و الفرنسية ، في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسوف تحال نسخ مصدقة حسب الأصول من قبل تلك الحكومة إلى حكومات الدول الأخرى الموقعة .

تم تنقيح تعريف الأراضي التي تنطبق عليها المادة 5 بموجب المادة 2 من البروتوكول إلى حلف شمال الأطلسي على انضمام اليونان و تركيا وقعت يوم 22 أكتوبر 1951.

في 16 يناير 1963 ، لاحظ مجلس شمال الأطلسي أنه طالما كانت أقسام الجزائري فرنسا الأسبق المعنية، و فقرات ذات الصلة من هذه المعاهدة قد أصبحت غير قابلة للتطبيق اعتبارا من 3 يوليو 1962 .

دخلت المعاهدة حيز النفاذ في 24 آب 1949، بعد خلع تصديق جميع الدول الموقعة .

(http://www.nato.int/cps/pl/natolive/official_texts_17120.htm)

ملحق (2)

مقابلة شخصية

تم اجراء مقابلة شخصية مع **رئيس جهاز الأمن الوطني الكويتي سعادة الشيخ / ثامر علي صباح السالم الصباح** حول حلف شمال الأطلسي واسهاماتة في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي وتم اجراء المقابلة في مقر جهاز الأمن الوطني في يوم الخميس الموافق 2013\10\3 .

-ما هي علاقة دولة الكويت بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومجالات التعاون بين الجانبين؟

بتوجيهات من سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظه الله آنذاك تم تكليف معالي رئيس جهاز الأمن الوطني بملف التعاون بين دولة الكويت الحلف، ليكون الجهاز هو نقطة الاتصال بين الحلف ومختلف الجهات الكويتية وزارة الدفاع و وزارة الداخلية و وزارة الخارجية ، وذلك بعد زيارة نائب الأمين العام في حلف الناتو آن ذاك السيد اليساندرو مينوتو ريزو وقدم هذه المبادرة التي درسها جهاز الأمن الوطني برئاسة الشيخ صباح الخالد الصباح وكانت هذه المبادرة تهتم بحفظ الأمن

والاستقرار بمنطقة الخليج العربي التي عاشت حروب متتالية منذ اربعينات القرن الماضي الى يومنا هذا وهي في حالة غليان مستمر.

وبناءً على ذلك قام الجهاز بمخاطبة الجهات الكويتية المعنية لتحديد مجالات التعاون التي يرغبون بالعمل عليها، تم تحديد 5 مجالات للتعاون وهي:

1. أمن الحدود.
2. إدارة الأزمات.
3. مكافحة الإرهاب.
4. التمارين العسكرية.
5. التدريس والتدريب العسكري.

في 2004 قام وفد من دولة الكويت برئاسة رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ صباح الخالد الصباح وقادة من وزارة الدفاع وقادة من وزارة الداخلية وسفير دولة الكويت في بولندا بزيارة الحلف في وارسو وتوقيع على مبادرة حلف شمال الاطلسي الذي تطور وتحول من حلف عسكري الى حلف عسكري سياسي الى حلف سياسي عسكري امني .

- **متى بدأ التعاون الخليجي مع الحلف، وصاحب المبادرة؟**

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 اعتمد الحلف على مبدأ التعاون والعمل المشترك خارج إطار الحلف (التعاون الثنائي) لاسيما مع ما يسمى بدول بالشرق الأوسط الكبير لمواجهة خطر الإرهاب، وعلى ضوء ذلك أطلق حلف الناتو مبادرة جديدة خلال قمة اسطنبول والتي أقيمت في يونيو 2004 والتي أطلق عليها مبادرة اسطنبول للتعاون (Istanbul Cooperation Initiative - ICI).

وفي مبادرة ايجابية قام معالي الامين العام لدول مجلس التعاون الخليجي معالي عبداللطيف الزياني في 2012 بزيارة حلف شمال الاطلسي وتوقيع مذكرات تفاهم هذا بالنسبة للمنظمة اما على مستوى الدول فان الدول الموقعه على المبادرة هي الكويت والامارات والبحرين وقطر اما المملكة العربية السعودية لم يوقعوا على المابادرة الى حد الآن الا انهم شاركوا في بعض انشطة حلف شمال الاطلسي.

- ما هي الفائدة الإستراتيجية لدول الخليج العربي من مبادرة اسطنبول؟

بعـد اكتـواء دول الخلـيج العربـي والكويـت بالتحديـد مـن الغـزو العراقـي وارتبـاط ايـران والعـراق بعمليـات ارهابيـة بالكويـت تتمثـل باختطـاف طـائرة وتفجيـرات متكـررة وبالتـالي قامـت الكويـت بتوقيـع اتفاقيـات مـع الـدول الدائمـة العضـوية ممن يملكون حق الفيتو.

بالإضـافة الـى التـزام أمريكـي – أوروبـي جديـد متمثـل بحلـف شـمال الاطلسـي الـذي يضـم 28 دولـة يقـدم المسـاندة سـواء عسـكريا او سياسـيا و يـوفر " نصـائح خاصـة بكـل دولـة " حـول إصـلاحات تتعلـق بمجـال الـدفاع وكـذلك تشـجيع التعـاون العسـكري ومحاربـة الإرهـاب عبـر تبـادل المعلومـات ومكافحـة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- هل تحققت الاهداف المرجوه لمبادرة اسطنبول للتعاون؟

بالنسـبة الـى رأيـي الشخصـي فـإن المبـادرة حققـت بعـض اهـدافها بالنسـبة للكويـت امـا لـو تـم سـؤال الحلـف هـذا السـؤال فـأتوقع ان تكـون الاجابـة نعـم علـى الاقـل مـع 4 دول و مـؤخرا مـع الأمانـة العامـة لمجلـس التعـاون لـدول الخليج العربية.

ونطمـح للأكثـر مـن ذلـك مـن خـلال المبـادرة الكويتيـة بإقامـة مركـز تـدريبي فـي الكويـت لـدول (ICI) وتمـت الموافقـة مـن قبـل الحلـف علـى اقامـة هـذا المركـز مما يعطي للكويت بعدا استراتيجيا أكثر مما سبق .

-هل هناك توازن القوى بين دول المبادرة والحلف؟ وهل يؤثر ذلك على طبيعة العلاقة فيما بينهما؟

من الطبيعي لا يوجد توازن للقوى بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحلف شمال الاطلسي سواء عسكريا او سياسيا فالحلف يتكون من 28 دولة والدول الموقعة على المبادرة 4 دول ومجازا يمكن القول انهم 6 دول بعد توقيع الامانة العامة مذكرات تفاهم.

ولكن لا اعتقد ان ذلك يؤثر على طبيعة العلاقة لانها ليست مبنية على اساس التوازن فنحن نعلم اننا قوة اقتصادية وهم يريدون الحفاظ على مصالحهم في هذه المنطقة لذلك هذا التعاون وتبادل الآراء يؤدي الى نوع من الفهم لأهمية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية والمصالح المشتركة.

-ما هو رأيكم في سياسة الحلف التوسعية؟

تعتمد سياسة الحلف التوسعية على بناء شراكات مع مختلف دول العالم وذلك تماشياً مع مفهومها الاستراتيجي والذي يحث على ردع التهديد قبل وصوله إلى نطاقها الجغرافي وذلك من خلال إقامتها لعلاقات سياسية/عسكرية في المناطق الحساسة من العالم.

-ما هي مستقبل العلاقة بين دول المبادرة وحلف شمال الاطلسي ؟

ستُتم مبادرة اسطنبول للتعاون عامها العاشر مع الحلف في عام 2014، تخللها تقدم كبير في التقارب بين الجانبين وتعزيز التعاون على مختلف الأصعدة وبناء الثقة المتبادلة، وتطمح دول المبادرة إلى المزيد من التعاون والتقارب مع الحلف وذلك من خلال عملها على إرسال بعثات دائمة لدولها لدى الحلف والانتهاء من برنامج الشركاء للتعاون الفردي (- Individual Partnership and Cooperation Program IPCP) والمركز الإقليمي لحلف شمال الأطلسي ودول مبادرة اسطنبول للتعاون والمزمع إنشاءه في الكويت، مما سيضيف آفاق جديدة للتعاون في المستقبل.

ملحق (3)

نص مبادرة اسطنبول للتعاون

1- في الوقت الذي يخضع حلف الناتو لعملية تحول تزيد من تصميمه على مواجهة التحديات الجديدة , وفي الوقت الذي يعمل الحلف على استكمال الجهود الدولية الاخرى يصبح الحلف جاهزا لان يطلق في منطقة الشرق الأوسط الموسع مبادرة جديدة تهدف إلى المزيد من المساهمة في ترسيخ الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي.

2-في هذا السياق يجب إن يظل إحراز تقدم نحو حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني أولوية تسعى إليها دول المنطقة تحديدا , والأسرة الدولية عموما , وهذا ما من شأنه إنجاح أهداف هذه المبادرة في ترسيخ الاستقرار و الأمن. عموما , يشمل التطبيق الكامل و السريع لخارطة الطريق الرباعية عنصرا رئيسيا في الجهود الدولية التي تشجع التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تتم على أساسه إقامة دولتين , هما إسرائيل و فلسطين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام و امن. ولهذا تعد خارطة الطريق عنصرا حيويا في الجهود الدولية التي تشجع السلام الشامل على جميع المسارات بما فيها المساران السوري-الإسرائيلي و اللبناني-الإسرائيلي.

3- إن مبادرة حلف الناتو وبالاستناد إلى سلسلة العلاقات الثنائية ذات المنفعة المشتركة التي تهدف إلى ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة , ستأخذ في الحسبان المبادئ التالية:

أ أهمية إن تؤخذ في الاعتبار الأفكار و المقترحات الصادرة عن دول المنطقة أو المنظمات الإقليمية.

ب ضرورة التأكيد إن مبادر الناتو هذه هي مبادرة تعاونية تستند إلى المنفعة المشتركة و المصالح المتبادلة لكل من الناتو و دول المنطقة , آخذ بالحسبان تنوعها واحتياجاتها الخاصة.

ج- ضرورة الإقرار بان هذه المبادرة هي مبادرة منفصلة , إلا أنها تأخذ في الحسبان المبادرات الاخرى , مثل تلك التي طرحتها مجموعة الثماني (G8) والمنظمات الدولية , كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE) فتكون مكملة لها بحسب ما تدعو إليه الحاجة. كما ستكون هذه المبادرة مكملة للحوار الأطلسي _ المتوسطي , ويمكن لها أن تستفيد من الوسائل التي تم تطويرها في إطار هذا الحوار , محترمة في الوقت ذاته خصوصيتها. كما يمكن لهذه المبادرة الجديدة إن تطبق -و بحسب ما هو ملائم - الدروس المستفادة من التجارب السابقة , و الآليات و الأدوات التي وضعتها مبادرات الحلف الأخرى , مثل مبادرة الشراكة من اجل السلام.

د- ضرورة التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن للناتو إن يفيد فيها وبخاصة في مجال الأمن. ومشاركة دول المنطقة في هذه المبادرة , بالإضافة إلى مدى تعاونها مع حلف الناتو. تعتمد الى حد كبير على تجاوب كل منها على نحو منفصل إزاء المبادرة و مستوى اهتمامها بها.

هـ - ضرورة تفادي أي سوء فهم حول مجال هذه المبادرة , التي لا يقصد منها لا الانضمام إلى عضوية الناتو أو إلى مجلس الشراكة الأوروبية-الأطلسية (EAPC) أو إلى مبادرة الشراكة من اجل السلام , ولا أن تكفل الأمن لأحد , ولا أن تستغل لفتح باب نقاش سياسي حول قضايا يمكن معالجتها على نحو أفضل في منتديات أخرى.

4- تساهم مشاركة حلف الناتو في الحوار و التعاون مع دول المنطقة في تعزيز الجهود الدولية الأخرى التي تبذل لخدمة الإصلاحات في مجالات الديمقراطية والمتجمع المدني في تلك الدول. و يمكن للحلف أن يقدم مساهمة بارزة في مجال الأمن تحديدا , بالنظر إلى ما يمتلكه من قوة وتجربة اكتسبها من خلال مبادرات الشراكة من أجل السلام و الحوار المتوسطي.

- **هدف المبادرة**

5- تهدف المبادرة إلى تعزيز الأمن و الاستقرار في المنطقة من خلال إقامة رابط جديد بالمنطقة عبر الأطلسي , ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تشجيع تعاون حلف الناتو مع الدول المهتمة في مجال الأمن وتحديدا من خلال الأنشطة العملية , حيث يمكن للحلف أن يفيد كثيرا في تطوير قدرة قوات تلك الدول على مشاركة قواته ويشمل ذلك المشاركة في العمليات التي يقودها الحلف إلى جانب مكافحة الإرهاب و وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل , ونقل المواد اللازمة لتصنيعها وتهريب الأسلحة , بالإضافة إلى تعزيز قدرات تلك الدول و إمكانياتها لتتمكن من مواجهة التحديات و التهديدات المشتركة مع الناتو.

6- قد ترى دول المنطقة منفعة من التعاون مع حلف الناتو من خلال ما يقدمه الحلف من دعم عملي في مكافحة التهديدات الإرهابية , و المشاركة في التدريب و الخبرة في الإصلاحات الدفاعية و فرص التعاون العسكري , وكذلك من خلال الحوار السياسي بشان القضايا ذات الاهتمام المشترك.

• **مضمون المبادرة و أولوياتها**

7- يمكن تحقيق هدف المبادرة بصورة أساسية من خلال التعاون العملي و المساعدة العملية في المجالات التي تحظى بالأولوية , و في القائمة التوضيحية لبعض الأنشطة. وتشمل هذه المجالات:

أ تقديم استشارات خاصة في مجالات الإصلاح الدفاعية , و ميزانية الدفاع , والتخطيط للدفاع , والعلاقات المدنية – العسكرية.

ب تشجيع التعاون العسكري-العسكري للمساهمة في تبادلية التشغيل من خلال المشاركة في مناورات وتمرينات عسكرية معينة , وما يرتبط بها من أنشطة تعليمية وتدريبية يمكن لها أن تعزز قدرات قوات الدول المشاركة , وهو ما يمكنها من المشاركة مع قوات الحلفاء في العمليات التي يقودها الحلف , بما لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة:

– دعوة الدول المهتمة إلى الحضور ا والى المشاركة في مناورات عسكرية معينة تنفذ في ايطار مبادرة الشراكة من اجل السلام , التي أطلقها حلف الناتو بما يتلاءم مع الوضع , بشرط أن تكون الترتيبات الضرورية قد طبقت.

– تشجيع الدول المهتمة على مزيد من المشاركة في عمليات دعم السلام التي يقودها حلف الناتو , وذلك حالة بحالة.

ج- مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات و التعاون البحري:

-دعوة الدول المهتمة إلى المشاركة في عملية (المسعى النشط) (OAE) بغرض تعزيز قدراتها و إمكاناتها لتتمكن من تأدية مهمات الردع و الدفاع , و إحباط الأنشطة الإرهابية و الحماية منها , و ذلك من خلال العمليات البحرية التي تنفذ في منطقة أنشطة عملية (المسعى

النشط), على أن يكون ذلك بموجب الإجراءات التي وضعها مجلس شمال الأطلسي في ما يخص الدعم المقدم من الدول غير الأعضاء في الحلف.

–اكتشاف أنماط أخرى من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب تشمل تبادل المعلومات الإستخبارية و تقييمها بما يتلاءم مع ذلك التعاون.

د– المساهمة في ما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل و وسائل إيصالها.

هـ – تشجيع التعاون , حيثما يكون ذلك ملائما , و حيثما يكون هناك فائدة يضيفها الناتو في مجال امن الحدود , و بخاصة في ما يتعلق بالإرهاب و الأسلحة الخفيفة و مكافحة عمليات الترهيب غير الشرعية:

– الاستفادة من الخبرة المدعومة من حلف الناتو في مجال امن الحدود , و تسهيل التدريب على عمليات المتابعة في هذا المجال.

– الاستفادة من البرامج المناسبة التي تنفذ في إطار مبادرة الشراكة من اجل السلام , و من مراكز التدريب أيضا.

و تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية:

– الاستفادة من دورات الناتو التدريبية في مجالات التخطيط لحالات الطوارئ المدنية و التنسيق المدني–العسكري, و التعامل مع الأزمات الناجمة عن التهديدات البحرية و الجوية و البرية.

– الدعوة إلى الحضور او إلى المشاركة في مناورات و تمرينات عسكرية ذات علاقة تنفذ في إطار مبادرة الشراكة من اجل السلام, و بحسب ما تدعو إليه الحاجة , و توفير معلومات حول المساعدة في مواجهة أية كارثة محتملة.

• المجال الجغرافي للمبادرة

8– ترحب المبادرة و بالاستناد إلى مبدأ الشمولية , بانضمام كل دول المنطقة المهتمة التي تشترك مع المبادرون في أهدافها و مضمونها , ويشمل ذلك مكافحة الإرهاب , و حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل كما ورد أعلاه. و سوف ينظر مجلس شمال الأطلسي في انضمام أية دولة إلى هذه المبادرة حالة بحالة , و بحسب ظروفها الخاصة. و تعد هذه المبادرة مكملة لعلاقة الحلف الخاص مع الدول الشريكة في الحوار الأطلسي – الأطلسي.

• تطبيق المبادرة الجديدة

9– ستضيف هذه المبادرة إلى حلف الناتو مجموعة من العلاقات مع دول ربما تمتلك فهما محدودا لطبيعة الحلف , لاسيما بعد عملية التحول التي خضع لها بعد انتهاء الحرب الباردة. و ما دام الشرط الأساسي لنجاح هذه المبادرة يكمن في تطوير دول المنطقة لمنافعها و مصالحها , فانه سيكون من الضروري أن يتم تحديث فهم الحكومات و صانعي الرأي في تلك الدول حول طبيعة حلف الناتو , و حول هذه المبادرة أيضا , و اعتبارها جهدا دبلوماسيا عاما و مشتركا , و ذلك في ضوء ردود أفعال المعنيين بالأمر. و بالإضافة إلى ذلك , يجب اخذ وجهات نظر دول المنطقة المعنية في الحسبان من خلال عملية تشاور منتظمة معها , و ذلك عند تطوير هذه المبادرة وتطبيقها.

10- سيتم إطلاق هذه المبادرة في قمة استانبول. وبعد ذلك , سيعرض حلف الناتو بالتشاور مع الدول المهتمة بالأمر قائمة بالأنشطة العملية ضمن مجالات الأولوية المذكورة أعلاه , لغرض أي تطوير محتمل مع دول المنطقة المهتمة. و سيقوم الحلف بالارتباط بهذه الدول على قاعدة 26+1 , لغرض تطوير خطط العمل المتفق عليها و تنفيذها. و مادام الأمر كذلك , يمكن المبادرة الجديدة أن تطبق الدروس المستخلصة من التجارب السابقة , و كذلك الآليات و الوسائل التي تم تطويرها من خلال مبادرات الحلف الأخرى , مثل الشراكة من اجل السلام , وذلك بحسب ما هو ملائم , و تناول كل حالة على حدة . و يجب وضع الترتيبات القانونية و الأمنية و التنسيق بين الأطراف موضع التنفيذ بصورة ملائمة.

11- تمثل متطلبات تبادلية التشغيل شروطا صارمة للدول المشاركة , مثل ضرورة اتصالها بعضها ببعض , و تنفيذ الأعمال على نحو مشترك , و دعم بعضها لبعض , و تنفيذ التدريب بصورة جماعية.

12- تشير الخصوصية هنا إلى تركيب كل من هذه المبادرة والحوار المتوسطي , بالإضافة إلى البعد المتعدد الأطراف للحوار المتوسطي.

انظر (www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52956.htm)